جامعـــــــة 8 مـــــــــــاي 1945
ـقالمـــــــــــة ـ
كليـــــة العلوم الاقتصاديـــــة والتجاريـــــة وعلوم التسييـــــر
قســـــــم العلـــوم الاقتصاديـــــــــة

مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية
تخصص:إقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

دور البنوك التعاونية في تحقيق التنمية المستدامة

ـ تجربة ماليزيا ـ بنك ركيات"Bank Rakyat " ـ

إعداد الطلبة:
- حفصي توفيق
- محمد لمين رقاب

إشراف الأستاذ:
باهي موسى

السنة الجامعية:2021-2022

جامعـــــــة 8 مـــــــــــاي 1945
ـقالمـــــــــة ـ
كليـــــة العلوم الاقتصاديـــــة والتجاريـــــة وعلوم التسييـــــر
قســـــــم العلـــوم الاقتصاديـــــــــة

مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية
تخصص:إقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

دور البنوك التعاونية في تحقيق التنمية المستدامة

ـ تجربة ماليزيا ـ بنك ركيات"Bank Rakyat"

إعداد الطلبة:
- حفصي توفيق
- رقاب محمد لمين

إشراف الأستاذ:
باهي موسى

السنة الجامعية:2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم
سيد عمر
١٤٢٠

شكر وتقدير

إنَّ الحَمْدَ لله نَحمدُه وَنستعِينهُ ونستغفِرهُ ونعُوذُ به من شُرور أنْفُسنا ومن سيئَاتِ أُعمَالنَا من يهدِه الله فلا مُضِلّ له ومن يُضِلل فَلا هادِي لَه وأشهَدُ أن لا إلَه الإ الله وحدَهُ لا شرِيكَ لهُ وأشهَدُ أنّ محمد عبْدهُ ورسُولُه

أَشكرُ الله وأحْمَدهُ حمدًا كثِيرا طيبًا مباركًا عَلَى هذِهِ النعمة الطيبة والنّافِعة

نِعْمةِ العِلم والبَصِيرة، فللّه الحَمدُ والمِنَّة

نتوجه بجَزِيل الشُكر والإمتنان والثَّناءِ الخَالص إلَى مَنْ مَدَّ يَدَ العَونِ لِنا وسَاهم معِنا

فِي تذلِيل ما واجهَنِا من صُعوبات،وَأُخصُّ بالذِكْر الأستاذ المُشرف " بَاهي مُوسى" الِذّي سَاهم معِنا فِي إنجَاز هَذا العَمل المتَواضِع وإخْراجِهِ فِي شكَّلِه النِهائِي بَفَضلِ تَوجيهَاتِه وصَبرهِ مَعِنا فِي إنجَارهَذا العَمل؛

وَ نتوجّه بالشُكرالجَزِيل إلَى السَّادة الأفاضل أعضَاء لجنَة المناقشة على قبُولهِم مناقشة هذا البحث.

دُون أنْ نَنَسى كُل الأساتذة في القِسْم العلوم الإقتصادية فَلكُم مِنا فَائق الشُكْروالتقديروالإمتنان وَالثَّنَاءِ الحَسنْ.

إهداء

بسمِ الله الَرحَمن الرحِيم

وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ (7)

سورة إبراهيم الآية07.

أحمد الله على جزيل نعمائه ، وأشكُرهُ شُكرَالمعتْرف بنعمِه وآلائِه ، وأصلي وأُسلِّم على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبِه وسلم تسليمًا.

أهدي ثمرة جهدي هذا

إلى الوالدين الكريمين أ سئل الله العظيم أن يحفظهما ويُدِيمهُما تاجاً فوق رؤُوسِنا وإلى أخَي عبد النوروأختي أمينة وأختي شيماء وأختي ياسمين راجياً من المولى أن يُديم عليهم الصحة والعافية وأن يحفظهم من كل سوء

وإلى رُوح أختي أسأل الله العظيم في هذه الأيام المباركة أن يترحمها بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته ، وإلى رُوح جدّي وجدّتي أن يترحمهما بواسع رحمته وأن يسكنهم فسيح جناته

وإلي كل الأصدقائي الذين جمعني بهم حب الله وإلى كل زملائي وأخوتي في قسم العلوم الإقتصادية فرداً فرداً

إلى كل الأساتذة في العلوم الإقتصادية.

حفصي توفيق

إهداء

اللهم أشرحلي صدري ويسر لي أمري وأحلل عقدتا من لساني يفقه قولي الحمد لله الذي سهل أمري وأعطاني القوة والصبر ليكتمل عملي ويتحقق مرادي،إليه أتوب وعليه أتوكل وبه أستعين وأصلي واسلم على نبينا محمد عليه أشرف السلام وأزكى التسليم.

أهدي ثمرة جهدي هذا

إلى والدي الكريمين أدامهم الله تاجا فوق رؤوسنا أدامهم الله بالصحة والعافية وطول العمروجازاهم الله عنا كل خير فياربي أرحمهما كما ربياني صغيرا،وإلى أخوتي وكذا إلى عائلتي الصغيرة بالأخص ابنتي البرعومة ياسمين حفظها الله ورعاها وجعلها دخرا للأمة وإلى أخي رحمه الله تعالى وجمعنا به في الجنة ان شاء الله وإلى كل من ساعدنا وكان له فضلا علينا من قريب او بعيد.

رقاب محمد لمين

الملخص:

لقد أضحت التعاونيات لها وجود في جميع مجالات أهداف التنمية المستدامة . تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور البنوك التعاونية كأحد الآليات المالية لتحقيق التنمية المستدامة . فلقد شهدت البنوك التعاونية تطورا كبيرا منذ ظهورها و الذي يعزى للتنوع الثري في القطاع المصرفي التعاوني وعصرنت المنتجات والخدمات التي يمكنها تقديمها بما يتماشى والمنافسة غير التعاونية . توصلت الدراسة أن للبنوك التعاونية دور وأهمية كبيرين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، باعتبارها تجمع بين الربحية طويلة الأجل ، السلوك الأخلاقي ، العدالة الاجتماعية والرعاية البيئية . ناهيك على أنها تدعم بقوة التنمية المستدامة ، ولا سيما تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية ، ضمان الاستدامة البيئية و تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة . ولإثبات وتوثيق هذا الدور أستعرضت الدراسة نموذج بنك راكيات " Bank Rakyat " أكبر بنك تعاوني إسلامي في ماليزيا كنموذج رائدا وأول منظمة تشارك في برنامج أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (معا من أجل أهداف التنمية المستدامة) في ماليزيا . و بإعتباره مؤسسة مالية للتنمية ، فقد كلُف البنك من قبل الحكومة الماليزية بقيادة التنمية الإقتصادية للأمة و بالمساهمة في النهوض بالقطاع التعاوني. واتحذ شعار: "بنك راكيات بنككم المختار" . على أساس مبادئ " التعهيد الجماعي" تستجيب للحاجة إلى تعبئة فعالة للموارد في تطوير مبادرات لمعالجة الثغرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة . وتماشيا مع هذه المسؤولية عمل على تمكين التعاونيات من إستحداث منتجات جديدة وتعزيز المنتجات القائمة على النهج التعاوني المستدام .

الكلمات المفتاحية:

التنمية المستدامة ، البنوك التعاونية ، الإقتصاد الماليزي ، الحركة التعاونية ، البنك التعاوني الإسلامي"Bank Rakyat" نموذجاً .

Abstract:

Cooperatives have made a presence in all areas of the Sustainable Development Goals. This study seeks to shed light on the role of cooperative banks as one of the financial mechanisms for achieving sustainable development. Cooperative banks have witnessed a great development since their emergence, which is attributed to the rich diversity in the cooperative banking sector, and the modernization of the products and services that they can provide in line with non-cooperative competition. The study found that cooperative banks have a great role and importance in achieving sustainable development goals, as they combine long-term profitability, ethical behavior, social justice and environmental care. Not to mention that it strongly supports sustainable development, in particular the development of a global partnership for development; Ensuring environmental sustainability, promoting gender equality and empowering women. To prove and document this role, the study reviewed the model of Bank Rakyat, the largest Islamic cooperative bank in Malaysia, as a pioneering model and the first organization to participate in the United Nations Sustainable Development Goals Program (Together for the Sustainable Development Goals) in Malaysia. As a development financial institution, the Bank has been mandated by the Malaysian government to lead the economic development of the nation and to contribute to the advancement of the cooperative sector. The slogan was: “Bank of Rakyat is your bank of choice.” Based on the principles of "crowdsourcing" respond to the need for effective mobilization of resources in the development of initiatives to address the gaps related to the sustainable development goals. In line with this responsibility, he has worked to enable cooperatives to develop new products and promote products based on a sustainable cooperative approach.

Keywords: sustainable development, cooperative banks, the Malaysian economy, the cooperative movement, the Islamic cooperative bank "Bank Rakyat" as an example.

فهرس
المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص باللغة العربية	
ملخص باللغة الإنجليزية	
فهرس المحتويات	I-IV
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	VI
قائمة الإختصارات	VII
مقدمة عامة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة	**29-1**
تمهيد	**2**
المبحث الاول:الإطار العام لمفهوم التنمية المستدامة	**3**
المطلب الأول:السياق التاريخي لظهور مفهوم التنمية المستدامة	**3**
المطلب الثاني:مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها	**5**
الفرع الأول:مفهوم التنمية المستدامة	**5**
اولا:لمحة عن تطور التنمية	**5**
ثانيا: تعريف التنمية المستدامة	**7**
الفرع الثاني:خصائص التنمية المستدامة	**8**
المطلب الثالث:مبادئ وأهداف التنمية المستدامة	**9**
الفرع الأول:مبادئ التنمية المستدامة	**9**
الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة	**11**
المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها	**14**
المطلب الأول:نظريات التنمية المتسدامة	**14**
الفرع الاول:نظرية الصيغة الضعيفة للإستدامة	**14**
الفرع الثاني: نظرية الصيغة القوية للإستدامة	**15**
المطلب الثاني:إستراتيجية الوطنية التنمية المستدامة والأسس التي تقوم عليها	**16**
الفرع الاول:مفهوم إستراتيجية التنمية المستدامة	**16**
الفرع الثاني:أسس الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	**17**
المطلب الثالث:أبعاد التنمية المستدامة	**18**
الفرع الأول:البعد الإقتصادي	**18**
الفرع الثاني:البعد الإجتماعي	**18**
الفرع الثالث:البعد البيئي	**18**
الفرع الرابع:البعد التكنولوجي	**19**
المطلب الر ابع:مؤشرات التنمية المستدامة	**20**
المبحث الثالث:آليات تمويل التنمية المستدامة وتحدياتها	**21**

المطلب الأول:مفهوم تمويل التنمية	**21**
المطلب الثاني:الآليات التقليدية لتمويل التنمية المستدامة	**22**
المطلب الثالث: الآليات المبتكرة لتمويل التنمية المستدامة	**24**
الفرع الأول:مفهوم التمويل المبتكر للتنمية	**24**
الفرع الثاني:أهمية التمويل المبتكرة للتنمية	**24**
الفرع الثالث:الآليات الموجودة للتمويل المبتكر	**25**
المطلب الرابع:معوقا ت التنمية المستدامة وتحدياتها	**27**
الفرع الأول:معوقات التنمية المستدامة	**27**
الفرع الثاني:تحديات التنمية المستدامة	**28**
خلاصة الفصل	**29**
الفصل الثاني:مدخل إلى البنوك التعاونية	**55-30**
تمهيد	**31**
المبحث الأول :ماهية التعاونية	**32**
المطلب الأول:مفهوم التعاونية و خصائصها	**32**
الفرع الأول:تعريف التعاونية	**32**
الفرع الثاني:خصائص التعاونية	**33**
المطلب الثاني:مبادئ التعاونية	**33**
المطلب الثالث:آليات تطبيق التنمية المستدامة في التعاونيات	**35**
الفرع الأول:حوكمة التعاونيات	**35**
الفرع الثاني:الموارد البشرية	**36**
المبحث الثاني:عموميات حول البنوك التعاونية	**38**
المطلب الأول:مفهوم البنك والبنك التعاوني	**38**
الفرع الأول: مفهوم البنك	**38**
الفرع الثاني: ماهية البنك التعاوني وخصائصه	**39**
أولا:التعريف الإصطلاحي للبنك التعاوني	**39**
ثانيا:التعريف المختار للبنك التعاوني	**41**
ثالثا:خصائص البنك التعاوني	**42**
المطلب الثاني:نشاة البنوك التعاونية وأنواعها	**42**
الفرع الأول:نشاة وظهور فكرة البنوك التعاونية	**42**
اولا:مصارف رايفايزن	**42**
ثانيا:مصارف ديلينيش	**43**
الفرع الثاني:أنواع البنوك التعاونية	**44**
أولا:أنواع حسب أنشطتها	**44**
ثانيا:أنواعها بإعتبار إدارتها	**45**
ثالثا:أنواعها بإعتبارنطاق عملها	**46**
رابعا:أنواعها بإعتبارطريقة عملها	**46**

المطلب الثالث:ميزانية البنك التعاوني ووظائفه	47
الفرع الأول:ميزانية البنك التعاوني	47
الفرع الثاني:وظائف البنك التعاوني	47
المطلب الرابع: مقارنة بين البنك التعاوني والبنوك الأخرى	48
الفرع الأول:البنوك التعاونية والبنوك التجارية	48
الفرع الثاني:البنوك التعاونية والبنوك الإسلامية	49
أولا:أوجه التشابه بين البنوك التعاونية والبنوك الإسلامية	49
ثانيا :أوجه الإختلاف بين البنوك التعاونية و البنوك الإسلامية	50
المبحث الثالث:الدور التنموي المستدام للبنوك التعاونية	51
المطلب الأول:الأهداف التنموية للبنوك التعاونية	51
المطلب الثاني:الدور التنموي والإجتماعي لقروض البنوك التعاونية	51
الفرع الأول:التعاونيات والتخفيف من حدة الفقر	51
الفرع الثاني: التعاونيات والتنمية الريفية	52
الفرع الثالث :التعاونيات والمكونات الأخرى للنسق البيئي	53
المطلب الثالث :شروط نجاح البنوك التعاونية من أجل التنمية المستدامة	54
خلاصة الفصل	55
الفصل الثالث:التجربة الماليزية في البنوك التعاونية-البنك التعاوني الإسلامي- " Bank Rakayat"نموذجا	94-56
تمهيد	57
المبحث الأول:نظرة عامة حول الإقتصاد الماليزي	58
المطلب الأول:الملامح الرئيسية للإقتصاد الماليزي	58
الفرع الأول:مراحل تطور الإقتصاد الماليزي	58
الفرع الثاني:تطورقطاعات الإقتصاد الماليزي	62
المطالب الثاني:مؤشرات الإقتصاد الماليزي	63
المطلب الثالث:عوامل نجاح التجربة الماليزية	69
المطلب الرابع:أهداف التنمية المستدامة في ماليزيا	70
المبحث الثاني:البنوك التعاونية في ماليزيا	74
المطلب الأول:نشأة الحركة التعاونية في ماليزيا	74
الفرع الأولمراحل تطور الحركة التعاونية في ماليزيا	74
الفرع الثاني:زرع المؤسسة التعاونية في ماليزيا	82
المطلب الثاني:أنواع التعاونيات في ماليزيا	83
المطلب الثالث: النظام المصرفي الماليزي ومكانة البنوك التعاونية فيه	83
الفرع الأول:النظام المصرفي الماليزي	83
الفرع الثاني:أفاق تطورالنظام المالي الماليزي	85
الفرع الثالث:هيكل النظام المالي الماليزي	86
الفرع الرابع:مكانة البنوك التعاونية فيه	87

المبحث الثالث:دراسة حالة بنك ركيات كنموذج للبنك التعاوني ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	**88**
المطلب الأول:بطاقة تعريفية لبنك راكيات	**88**
الفرع الأول:نشأة بنك راكيات	**88**
أولا:تعريف ببنك راكيات	**88**
ثانيا:جوانب الحوكمة في بنك راكيات وإنعكاساتها البارزة على التنمية المحلية	**90**
ثانيا: الموازنة بين الآداء المالي والاجتماعي	**92**
الفرع الثاني:الرؤية والرسالة	**92**
الفرع الثالث:الخطط والافاق المستقبلية لبنك راكيات	**93**
المطلب الثاني:منتجات وخدمات بنك راكيات	**94**
الفرع الاول:البنك التعاوني الاسلامي الماليزي بنك راكيات	**94**
الفرع الثاني:المفاهيم الشرعية والمنتجات المصرفية	**95**
المطلب الثالث:إنجازات بنك راكيات وجوائزه التي تحصل عليها	**96**
الفرع الأول:إنجازات (معالم)بنك راكيات	**96**
الفرع الثاني:جوائز بنك راكيات	**98**
المطلب الرابع :دور بنك راكيات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	**99**
خلاصة الفصل	**107**
خاتمة عامة	**108**
قائمة المراجع	**111**
قائمة الملاحق	**116**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ الحرب العالمية	06
(2-1)	مقارنة بين البنوك التجارية والبنوك التعاونية	49
(3-1)	هيكل الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا(%)	65
(3-2)	قيم الصادرات الماليزية للمدة (1960-1965) دولار	66
(3-3)	حجم الصادرات الماليزية ونسب السلع الصناعية والسلع ذات التقنية المتطورة	67
(3-4)	معدلات الفقر في ماليزيا	68
(3-5)	معدلات البطالة في ماليزيا	68
(3-6)	التطور القانوني للتعاونيات في ماليزيا	81
(3-7)	أنواع التعاونيات في ماليزيا	83
(3-8)	افضل 10 بنوك في ماليزيا حسب حجم الاصول (رينغيت "ringgit" كما في نهاية عام 2021	86
(3-9)	توزيع اعضاء مجلس ادارة بنك راكيات	91
(3-10)	الأعمال المصرفية لبنك ركيات	92
(3-11)	منتجات وخدمات بنك راكيات	95
(3-12)	الإنجازات بنك ركيات	96
(3-13)	جوائز بنك ركيات في ماليزيا	98
(3-14)	مساهمات بنك راكيات في ماليزيا	99
(3-15)	التقدم الإقتصادي المستدام	101
(3-16)	تطوير القطاع التعاوني لبنك راكيات	102

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	المحطات الأساسية لتطور مفهوم التنمية المستدامة	05
(1-2)	المتغيرات الأساسية للتنمية المستدامة	08
(1-3)	مخطط يوضح الصيغة الضعيفة للإستدامة	15
(1-4)	مخطط يوضح الصيغة القوية للإستدامة	16
(1-5)	ترابط أبعاد التنمية المستديمة	19
(2-1)	أنواع البنوك	39
(2-2)	التعاونيات والواقع البيئي	53
(3-1)	الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2012-2022)	63
(3-2)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2012-2020)	64
(3-3)	عدد التعاونيات خلال الفترة (1990-2011)	76
(3-4)	اتجاه نمو الحركة التعاونية بالنسبة المئوية	77
(3-5)	تحليل آداء التعاونيات حسب معدل الدوران والدول في عام 2011	79
(3-6)	القطاع المالي في ماليزيا	87
(3-7)	المنظمات التابعة لوزارة رواد الأعمال والتنمية التعاونية	89
(3-8)	الهيكل التظيمي لبنك ركيات في ماليزيا	90
(3-9)	منصة المدفوعات التجزئة(RPP)	103
(3-10)	عدد الموظفين بنك ركيات خلال الفترة(2017-2019)	105

قائمة الإختصارات

الإختصار/الرمز	الدلالة
IUCN	**International Union for Conservation of Nature**
WCED	**Report of the World Commission on Environment and Development - Our Common Future**
OECD	**Organization for Economic Cooperation and Development**
B.O.OT	**System Of Build Operate Own and Transfer**
DCD	**Département of Cooperative Development**
LKIM	**Lembaga Kemajuan Ikan Malaysia**
RISDA	**Rubber Industry Smallholders Development Authority**
NLFCS	**National Land Finance Cooperative Society Ltd**
FSB	**Financial Sector Blueprint**
BNK	**Bank Negara Malaysia**
CMP3	**third Capital Market Master plan**
DFIs	**development financial institutions**
CCM	**Cooperative Commission of Malaysia**
ICBM	**Islamic Cooperative Bank of Malaysia**
FIA	**Development of Financial Institution Act**
MEDAC	**Ministry of Entrepreneur Development and Cooperatives**
BRM	**Bank Rakyat Malaysia**
GIFA	**Global Islamic Finance Awards**
CSR	**Corporate Social Responsibility**
SMEs	**Financial Inclusion of Small and Medium Enterprises**
CSR	**Corporate Social Responsibility**
SUEMCCI	**Sustainability EU-Malaysia Chamber of Commerce and Industry**
BMISBM	**Best Marketer In Sustainable Brand Marketing**
RPP	**Retail Payment Platform**

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يولي العالم حاليا إهتماما بالغا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، بما في ذلك من ضرورة العمل على الحفاظ على الموارد الطبيعية و حسن إستغلالها ، تغيير أنماط الإنتاج و الإستهلاك غير المستدام والحد من تلوث البيئة بالإضافة إلى الحد من الفقر عن طريق تحسين مستويات المعيشة و إيجاد فرص عمل متزايدة على أن يراعى في كل ذلك حق الأجيال القادمة بالمشاركة في الموارد الطبيعية.

و من بزوغ مفهوم التنمية المستدامة حظي بإعتراف عالمي كبير، حيث تم إستخدمه لتلبية المطالب المعقدة المرتبطة بالمخاوف المتزايدة بشأن القضايا البيئية والمجتمعية ، و إضفاء الطابع الرسمي عليه و توفير خطط و إستراتيجيات مبنية على أجندات زمنية لتحقيق مضمونها و التي تقوم على تلبية إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها الخاصة.

من جانب آخر إعترفت منظمات دولية مختلفة بالدورالمنوط للتعاونيات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، حيث أعتبرت الأمم المتحدة التعاونيات بمثابة جمعيات و مؤسسات من شأنها تحسين المجتمع بشكل فعال و المساهمة في التنمية السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية للمجتمعات و الأمم ، فقد أكدت منظمة العمل الدولية على سبيل المثال ، إن التعاونيات تدعم بقوة التنمية المستدامة ولا سيما في تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية ، ضمان الإستدامة البيئية و في نفس الوقت تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة ، كما أعترف تحالف التعاون الدولي (ICA) بالاستدامة بإعتبارها واحدة من الركائز الخمسة للتعاونيات كبناة لُلإستدامة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية بحلول عام 2030.

و لقد أضحت التعاونيات لها وجود في جميع مجالات أهداف التنمية المستدامة ، أنها المنظمات التي تلبي على أفضل وجه جميع جوانب الحد من الفقر و الإستبعاد . كما تساهم التعاونيات في تحقيق المساواة بين الجنسين ، و تدعم الحصول على التعليم الجيد و فرص التعلم مدى الحياة ، و تضمن حياة صحية و تسهم في تحقيق الأمن الغذائي ، و هي تؤدي دورا أساسيا في تيسير الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي . تساهم تعاونيات الطاقة في تدريس أهداف الطاقة المستدامة ، و تؤدي هذه الكيانات دورا هاما في خلق فرص العمل و توليد الدخل ، تقود التعاونيات البيئية الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

و في هذا الصدد شهدت البنوك التعاونية تطورا كبيرا من أسسها الأصلية إلى المؤسسات التي أصبحت اليوم ، يمكن وصف هذا التطور في عدة جوانب مع الإعتراف بالتنوع الثري داخل القطاع المصرفي التعاوني فلقد مرت بعض التعاونيات بهذه الخطوات بدرجة أقل أو بتنظيم مختلف ، ضمن الخدمات المصرفية للأفراد و الشركات الصغيرة ، و سعت البنوك التعاونية نطاق المنتجات و الخدمات التي يمكنها تقديمها بمرور الوقت بما يتماشى مع المنافسة غير التعاونية ، و قد تم دعم ذلك من خلال نتائج مسح البنوك التعاونية التي أظهرت تغطية كاملة للمنتجات و الخدمات المصرفية.

وعلى الرغم من الإهتمام العام الواضح بالتعاونيات فإن القضايا المتعلقة بالإستدامة حظيت بإهتمام أقل من قبل صانعي السياسات في التعاونيات و منها التعاونيات البنكية . فهناك تردد من المجتمع و صانعي السياسات نحو تفعيل أهداف و إستراتيجيات التعاونيات إلى جانب مطالب ضمان بقائها و إستمراريتها كمحرك قوي للنمو الإقتصادي المستدام .

ناهيك على أنه بالرغم من أن التعاونيات بمختلف أنواعها موجودة بالفعل في جميع المجالات التي تعنى فيها أهداف التنمية المستدامة المقترحة عند تخيل الإتجاه الذي سيتخذه العالم في طريقه لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة ، وعلى الرغم من أن التعاونيات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم ، فإنها لم تتخذ دائما موقفا إستباقيا أو ذا أولوية في المناقشات الوطنية و الدولية . و مع قلة الوعي على المستويين الوطني والدولي ، إمكانات و أهمية المساهمة التي يمكن أن تقدمها التعاونيات في تصور و تنفيذ أهداف التنمية المستدامة قد تم تجاهلها من قبل صانعي السياسات، وهذا ما يفسر الرؤية المحدودة نسبيا و الإهتمام الذي تحظى به التعاونيات في النقاش بشأن خطة التنمية المستدامة . و عليه جاءت هذه الدراسة للبحث في الروابط الفعلية بين دور البنوك التعاونية و تطبيقات التنمية المستدامة بإعتبارها آلية من آليات التمويل المبتكر للتنمية المستدامة و فاعل أساسي في الإقتصاد و المجتمع و البيئة .

1- إشكالية البحث:

بناء على ما سبق، تدور مشكلة البحث حول التساؤل التالية:

ما الدور الذي تلعبه البنوك التعاونية في تحقيق التنمية المستدامة؟

ويتضمن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهداف و مبادئ التنمية المستدامة ؟
- ما مدى استدامة التعاونيات؟
- هل التعاونية مؤسسة مناسبة للتنمية المستدامة؟
- فيما يتمثل البنك التعاوني وماهي الوظائف التي يقوم بها؟
- ما هو دور الذي يلعبه بنك ركيات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كنموذج للبنك التعاوني الماليزي؟

2- فرضيات البحث:

يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات لإختبار صحتها، تتمثل في:

- تعتبر التعاونيات من الآليات الداعمة لتحقيق أهداف تحقيق التنمية المستدامة.
- ترتبط القيم والمبادئ التعاونية الأصلية ارتباطا وثيقا ومتناسقا بالأهداف والغايات المحددة في 17 هدفا من أهداف التنمية المستدامة و169 مؤشر.
- يمكن للبنوك التعاونية أن تعمل كمنظمات اجتماعية، فاعلين بيئيين واقتصاديين بحيث تحقق هذه الأهداف في وقت واحد.
- يعتبر بنك ركيات نموذج للبنك التعاوني الناجح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3- أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال الدور الفعال الذي تلعبه البنوك التعاونية بمختلف صورها دورا هاما في تحقيق أهداف السياسات الإقتصادية و الإجتماعية في الدولة و التي تؤدي إلي دفع عجلة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و بالتالي تقليل نسبة الفقر داخل المجتمع . كما أن تعدد الأنشطة و المجالات التي تعمل فيها التعاونيات له إمكانية واسعة للمساهمة في الأداء الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي و الثقافي للمجتمع كالتعاونيات الإستهلاكية ، الزراعية ، الإسكانية ، الإنتاجية....وغيرها من التعاونيات .

4- أهداف البحث

- الوقوف على مفهوم التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها؛
- التعرف على أنواع البنوك التعاونية والوظائف التي تقوم عليها؛
- إبراز دور وشروط نجاح البنوك التعاونية من أجل تنمية المستدامة؛
- تسليط الضوء على التجربة الماليزية وتطور الحركة التعاونية فيها دورها في التنمية؛
- إبراز دور الفعال الذي يؤديه بنك ركيات بوصفه إستراتيجية تنموية لتوجيه مساهماته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5- منهج البحث

تم الإعتماد على مزيج من المناهج عند إعداد البحث ، فتمت الإستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي للإحاطة الجوانب النظرية للموضوع من سرد للنشأة و التعريف بالمتغيرات الأساسية للبحث و الإستعراض الأدبيات العامة للتنمية المستدامة والبنوك التعاونية ، وتم إستخدام المنهج التحليلي للمقارنة بين ذات الطابع التعاوني و البنوك التجارية و كذلك لتوضح أوجه التشابه و الإختلاف بين البنوك ذات الطابع التعاوني و البنوك الإسلامية ، تم كذلك الإستعانة بالبيانات و الإحصائيات في الفصل التطبيقي و إعتماد منهج التحليلي لدراسة حالة لعرض تجربة دولة ماليزيا تعتبر تجربة رائدة في هذا المجال.

6- هيكل البحث:

بغية الإحاطة بالجوانب المختلفة للموضوع ، تم تقسيم خطة البحث وفقا لفصلين في إطارهما النظري و فصل ثالث لدراسة حالة تجربة ماليزيا في البنوك التعاونية من خلال بنك راكيات . وذلك من خلال العناوين التالية:

الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

قسم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث رئيسية ، تم تقديم الإطار العام لمفهوم التنمية المستدامة و تضمن مجموعة من العناصر بدءا بالتعرف على السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة ، ثم عرض مفهوم التنمية المستدامة و خصائصها ثم توضيح مبادئ و أهداف التنمية المستدامة ، أما في المبحث الثاني فتم التعريف بإستراتيجية التنمية المستدامة و عرض نظرياتها و أبعادها المختلفة و مؤشرات قياسها . و في المبحث الثالث تمت الإشارة إلى الآليات الموجودة التقليدية و المبتكرة لتمويل التنمية و أخيرا عرض لأهم المعوقات و التحديات التي تواجه التنمية المستدامة .

الفصل الثاني: مدخل إلى البنوك التعاونية

قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية ، في المبحث الأول تم التعرف على مفاهيم حول التعاونية ثم الإشارة إلى المبادئ التي تقوم عليها ، بالإضافة إلى الآليات التي تطبق فيها التنمية المستدامة داخل التعاونيات ، أما المبحث الثاني فقد خصص لتقديم عموميات حول البنوك التعاونية و بيان نشأته و تعريفه و وظائفه و أنواعه ، و الفرق بينه و بين البنك التجاري و الإسلامي ، أما في المبحث الثالث تمت الإشارة إلى الدور التنموي المستدام للبنوك التعاونية ، و بيان أهم شروط نجاح البنوك التعاونية من أجل التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: التجربة الماليزية في البنوك التعاونية- البنك التعاوني الإسلامي -" Bank Rakyat" نموذجا

في الفصل الثالث حاولنا دراسة حالة ماليزيا من خلال تجربتها في البنوك التعاونية وهل مكنتها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة . و لقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية أيضا. المبحث الأول كان قد خصص لعرض الإقتصاد الماليزي ، أما المبحث الثاني فقد خصص للبنوك التعاونية في الماليزية ، أما المبحث الأخير فتم فيه دراسة حالة بنك راكيات كنموذج للبنك التعاوني و دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

و أختتم الموضوع بخاتمة عامة تضمنت أبرز النتائج المتحصل من خلال البحث إضافة إلى بعض التوصيات المقترحات .

الفصل الأول:
الإطار النظري للتنمية المستدامة

تمهيد:

إن التنمية المستدامة ليست و صفة جاهزة للتطبيق و إنما هي برنامج عمل تضعه كل دولة وفقا لإمكاناتها و مواردها المتاحة من ثروات طبيعية و إمكانات بشرية ومالية وما يؤثر فيها سواءا من الداخل كالنمو السكاني ، الفقر، البطالة ، الأمية ...و من العوامل الخارجية كالعولمة ، التجارة الخارجية...وغيرها .

والنمو الإقتصادي ضرورة ملّحة لكافة المجتمعات للنهوض إقتصاديا و إجتماعيا لكن هذا بشرط أن يكون هذا النمو محافظا على مصادر الثروات الطبيعية عن طريق الإستخدام الأمثل لهذه الموارد ، و التنمية المستدامة ب مفهومها و محتواها تهدف إلى تحقيق التوازن و التكامل بين الأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية بما يضمن تلبية إحتياجات الجيل الحالي دون الإقلال من قدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها . و تعد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بمثابة تقرير أي إتجاه سيسيرعليه النمو الإقتصادي لتحقيق أكبر قدر من الإستفادة من مصادر الثروة الطبيعية و البشرية ، كما أن للتمويل دور مهم في هذه العملية من خلال تجميع المصادر المختلفة لتمويل التنمية و التي تصب في مجرى واحد وهو التنمية المستدامة التي هي البديل الوحيد و المتاح لمواكبة ما يجري في العالم و لمواجهة إحتياجات الشعوب.

يتطرق هذا الفصل للجوانب النظرية و المفاهيمية للتنمية المستدامة و التعرف على مصادر تمويلها المختلفة ، و قد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية.

المبحث الأول :الإطار العام لمفهوم التنمية المستدامة؛

المبحث الثاني : أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها؛

المبحث الثالث :آليات تمويل التنمية المستدامة وتحدياتها.

المبحث الأول:الإطار العام لمفهوم التنمية المستدامة

أطلق على التنمية المستدامة مجموعة من المصطلحات منها التنمية التضامنية والتنمية البشرية والتنمية المتواصلة والتنمية الشاملة والتنمية الإيكولوجية وغيرها و التقى الجميع على توحيد هذه المصطلحات في مصطلح واحد وهو التنمية المستدامة .

المطلب الأول:السياق التاريخي لظهور مفهوم التنمية المستدامة

ترجع جذورالتفكير العالمي بشأن التدهور البيئي إلى سنة 1950 ، حيث نشر الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة l Union international pour la conservation de la nature* ، أول تقرير حول حالة البيئة العالمية ، وهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة و وضعية البيئة في العالم . وقد أعتبر هذا التقرير رائداً خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة و الموازنة بين الإقتصاد و البيئة في ذلك الوقت .

- ✓ **في سنة1968**: تم إنشاء نادي روما بمشاركة عدد قليل نسبيا من الأفراد يحتلون مناصب مرموقة في دولهم ، حيث كان الهدف من إنشاء النادي معالجة النمو الإقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية.
- ✓ **في سنة1972**: إنعقد مؤتمر ستوكهولم و كان ذلك بحضور 112 دولة عربية ، وقد تم التطرق إلى البيئة والمشكلات التي باتت تهددها[1] . ويمكن إعتبارالعام 1972 بداية لإهتمام بالتنمية وعلاقتها المتفاعلة مع البيئة التي تشكل وعائها ، واتضح من هذا المؤتمر تأكيد الحاجة إلي نظرة مشتركة ومبادئ مشتركة لإلهام شعوب العالم في الحفاظ والتوجيه والتعزيز للبيئة البشرية ، حيث لايمكن أن تنشأ تنمية دون وعاء لها وهذا الوعاء هو البيئة بالتأكيد . ولهذا نص المؤتمرعلى إنشاء برنامج الامم المتحدة للبيئة. وقد صدرعن المؤتمر ما أطلق عليه إعلان إستوكهولهم والذي استند على منطلقات منطقية وأساسية.[2]
- ✓ **في سنة 1979:** عبرالفيلسوف والمفكرالألماني " هانس جونس *"Hanse Jonas"* ، عن قلقه حول الأوضاع البيئة في كتابه " مبدأ المسؤولية.
- ✓ **في سنة1980**: الإتحاد الدولي للحفاظ على البيئة أصدرتقريرا تحت عنوان " الإستراتيجية الدولية للبقاء".[3]
- ✓ **في سنة1983:** قام الأمين العام للأمم المتحدة " خافييربيري دي كويلا " بدعوة "جروهارلم برونتلاند" ، لتأسيس اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ورئاستها . وهي اللجنة التي يشارإليها على نطاق واسع بإسم " لجنة برونتلاند " لتطوير المفهوم السياسي الواسع المتعلق بالتنمية المستدامة في نطاق جلسات علنية واسعة و التي تميزت بالشمولية و تم نشر تقريرها ، مستقبلنا المشترك في نيسان عام1987.
- ✓ **في سنة1987**: أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) تقريرا بعنوان "مستقبلنا **المشترك** " (Our Commom Future) ، تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجية " جروهارلم برونتلاند " أين تم طرح" التنمية المستدامة " ، كنموذج بديل يراعي شروط تحقيق التنمية الإقتصادية بمراعاة الجانب البيئي ، وأنه لا يمكن مواصلة التنمية ما لم تكن قابلة للإستمرارمن دون أضرار بيئية ، و في هذا الإجتماع ظهرت فكرة التنمية المستدامة كمصطلح يهتم بالتوازن البيئي .[4]

---

* IUCN: الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة ومواردها ، تأسس في05 أكتوبر 1948، مقرها جنيف بسويسرا.

[1]- عبد الرحمان سيف سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2015،ص15.

[2]- أحمد هادي الفراجي، **التنمية المستدامة في الإستراتيجيات الأمم المتحدة**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ،الأردن ،2015، ص199.

[3]- عبد الرحمان سيف سردار، مرجع سبق ذكره، ص15.

[4] - أحمد هادي الفراجي ، مرجع سبق ذكره ، ص208.

- ✓ **في سنة1989**: إتفاقية بازل الخاصة بضبط وخفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة التخلص منها صادقت عليه 150 دولة.
- ✓ **وفي سنة1992**: إنعقد مؤتمرالأمم المتحدة للبيئة والتنمية ، أوما يسمى ب " **قمةالأرض**" في ريودي جانيرو بالبرازيل .[1]

وقد حضرالمؤتمر 172 حكومة منها 108 دول أرسلت رؤساء حكوماتها ، إضافة إلى حضور2400 مثل المنظمات غير الحكومية ، أما عن أهم جوانب المشاكل المعقدة التي تضمنتها رسالة القمة فكانت كالتالي[2]:

- القلق المتنامي و الوعي إزاء مشكلة ندرة المياه؛
- العثورعلى مصادربديلة للطاقة ، والإستعاضة عن إستخدام الوقود الأحفوري* المرتبط بالتغيرات المناخية؛
- أن الكفاءة الإيكولوجية مسؤولية الحكومات والأنشطة التجارية ؛
- الإعتماد بشكل كبيرعلى وسائل النقل العاملة لتقليل إنبعاثات المركبات والإختناقات المرورية في المدن والمسببة لمشاكل صحية عديدة ؛
- إن الفقروكذلك الإستهلاك المفرط تسبب الضررالمؤكد للبيئة ؛
- الحاجة إلى إعادة توجيه الخطط والسياسات الوطنية والدولية لضمان أن جميع القرارات الاقتصادية راعت الآثارالبيئية ؛
- أنماط الإنتاج للمكونات السامة وخاصة إنتاج مثل: الرصاص، البنزين، المواد السامة والنفايات يجري فحصها بطريقة منتظمة من الأمم المتحدة والمنظمات شبه الحكومية؛
- أن الكفاءة الإيكولوجية مسؤولية الحكومات والأنشطة التجارية.

- ✓ في عام**1997** : تم إعتماد بروتوكول كيوتو: و هدف بالدرجة الأولى إلى الحد من إنبعاثات الغازات الدفينة والعمل على تحسين كفاءة إستهلاك الطاقة في القطاعات الإقتصادية والعمل على تحسين كفاءة إستهلاك الطاقة الجديدة و المتجددة .[3]
- ✓ سبتمبر**2000:** مؤتمر الألفية للتنمية المستدامة: أفتتح القرن الجديد بإعلان لم يسبق له مثيل في التضامن والتصميم من أجل تخليص العالم من الفاقة ، فإعلان الأمم المتحدة للألفية الصادر سنة 2000 الذي تبنى في أكبر تجمع لرؤساء الدول ألزم البلدان الغنية و الفقيرة ببذل الجهود ما تستطيعه ل إستئصال الفقر و تعزيز مبادئ الكرامة و المساواة و تحقيق السلام و الديمقراطية و الإستدامة البيئية ، و قد وعد قادة العالم بالعمل على تحقيق الأهداف الملموسة للدفع بالتنمية و تخفيض الفقر بحلول سنة 2015 أو قبل ذلك.[4]

وفي الشكل التالي يمكن توضيح أهم المحطات الرئيسية في السياق التاريخ لتطورمفهوم التنمية المستدامة.

---

[1]- عبد الرحمان سيف سردار، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2]- أحمد هادي الفراجي ، مرجع سبق ذكره، ص232.

*-**الوقود الأحفوري :** هو وقود يتم إستعماله لإنتاج الطاقة الأحفورية ، و يستخرج من المواد الأحفورية كالفحم الحجري ، الفحم النفطي الأسود ، الغاز الطبيعي ، ومن البترول،و تستخرج هذه المواد بدورها من باطن الأرض وتحترق في الهواء مع الأكسجين لإنتاج حرارة تستخدم في كافة الميادين.

[3]-عبد الرحمان سيف سردار، مرجع سبق ذكره، ص16.

[4]- عبد الله خبابة ، بوقرة رابح ، **الوقائع الإقتصادية: العولمة الإقتصادية-التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر،2009 ، ص ص341،342.

الشكل رقم (1-1):المحطات الأساسية لتطور مفهوم التنمية المستدامة

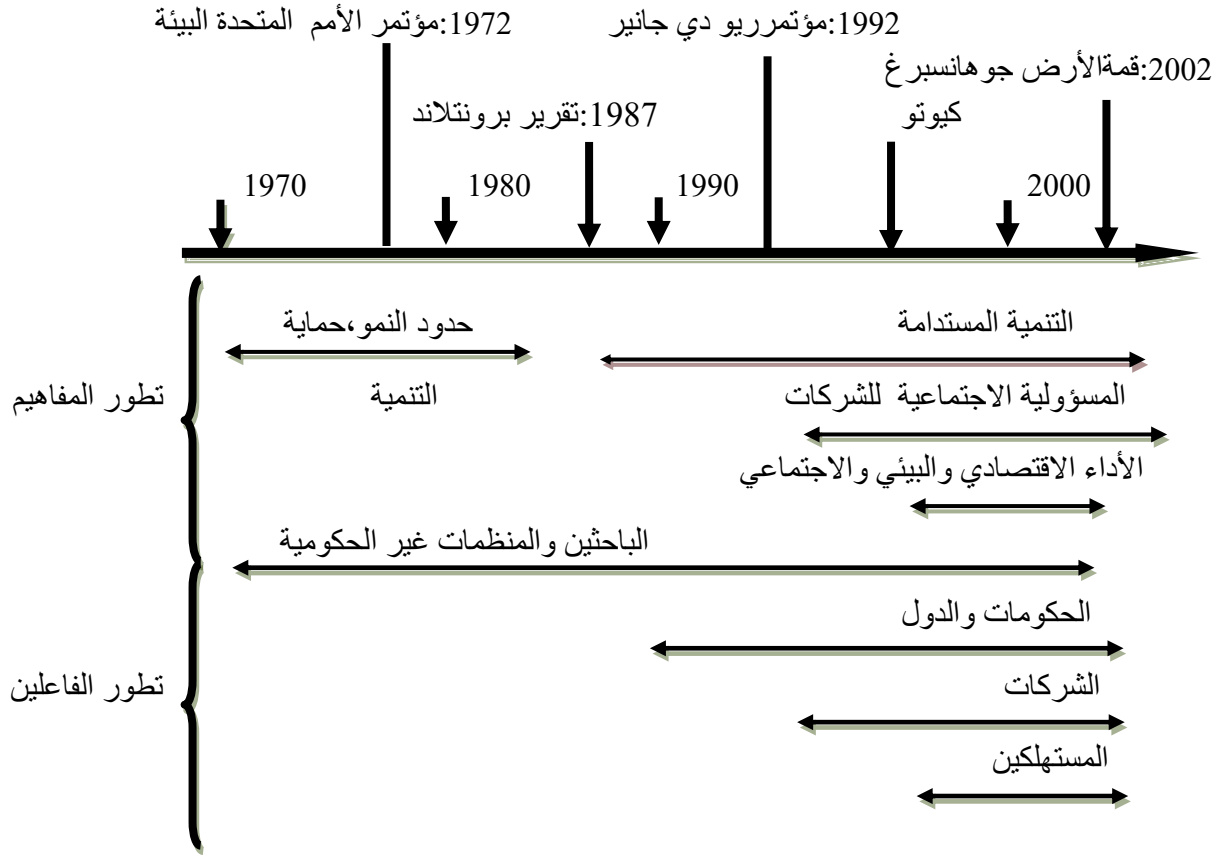

المصدر: العايب عبد الرحمان ، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة** ، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ،2011 -2010 ، ص20.

المطلب الثاني:مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها

التنمية المستدامة هي إرتقاء المجتمع و الإنتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلي وأفضل ، وهي عملية تطور إلى الأمام و تحسين مستمر شامل و جزئي و شيء ضروري و مهم كل مجتمع إنساني ، لتحقيق أهداف الناس والمجتمع ، وعلى رأسها تحقيق مستوى معيشة مناسب أو حياة أفضل .

الفرع الأول:مفهوم التنمية المستدامة

تعتبر الدراسات إن التنمية المستدامة هي الأخذ بعين الإعتبار الأبعاد الإجتماعية و البيئية إلى جانب الأبعاد الإقتصادية لحسن إستغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأفراد .

أولا: لمحة عن تطور مفهوم التنمية

إن المتتبع لتاريخ مفهوم التنمية على الصعيد العالمي و الإقليمي ، يجد أنه حدث تطورمستمر و واضح على مفهوم التنمية ، وكان هذا التطورهو إستجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات و إنعكاسا حقيقا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال ، و بذلك نجد أن مفهوم التنمية أتخذ صورا محددة في سياق الحضارة المعاصرة ، الإ أن دراسة التنمية لم تأخذ أهمية كبيرة في الأبحاث و الدراسات إلا بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

[1]- جمال حملاوة، علي صالح ، **مدخل إلى التنمية** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى،عمان ،الأردن ، 2009،ص19.

فالتنمية مفهوم إقتصادي في الأصل ، يعني توظيف التكنولوجيا التصنيعية و الإدارية الحديثة لتحقيق الكفاءة في إستخدام الموارد المتاحة بهدف تنشيط الإقتصاد الوطني ، و تحسين نوعية حياة المواطنين كافة. الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين أستخدم مصطلح " النمو الإقتصادي " ليشير إلى التنمية ، ما جعل هذه التنمية الإقتصادية تقتصر على تحقيق تغيير كمي في الناتج القومي الإجمالي.[1]

الجدول رقم (1-1):تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية /بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأالعام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية=النمو الإقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية منتصف ستينات القرن العشرين	-إهتمام كبير ورئيس بالجوانب الإقتصادية؛ -إهتمام ضعيف بالجوانب الإجتماعية؛ -إهمال الجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (إفتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة).	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل إنسان)
2	التنمية =النمو الإقتصادي+ التوزيع العادي	منتصف الستينات- منتصف سبعينات القرن العشرين	-إهتمام كبير بالجوانب الإقتصادية؛ -إهتمام متوسط بالجوانب الإجتماعية؛ -إهتمام ضعيف بالجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (إفتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة) .	الإنسان هدف التنمية / تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية / تنمية الإنسان.
3	التنمية الشاملة=الإهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات- منتصف ثمانينات القرن العشرين	-إهتمام كبير بالجوانب الإقتصادية؛ -إهتمام كبير بالجوانب الإجتماعية؛ -إهتمام متوسط بالجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (إفتراض عدم وجود تأثيرات بين الجوانب مجتمعة متبادلة).	الإنسان هدف التنمية / تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية / تنمية الإنسان ، الإنسان صانع التنمية / تنمية بوساطة الإنسان.
4	التنميةالمستديمة =الإهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية بالمستوى نفسه.	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين و حتى وقتنا الحاضر.	-إهتمام كبير بالجوانب الإقتصادية؛ -إهتمام كبير بالجوانب الإجتماعية؛ -إهتمام كبيربالجوانب البيئية؛ -إهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (إفتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة).	الإنسان هدف التنمية / تنمية من أجل إنسان ، الإنسان وسيلة التنمية / تنمية الإنسان ، الإنسان صانع التنمية/تنمية بوساطةالإنسان.

المصدر:عثمان محمد غنيم و ماجدة أبوزنط ،**التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها و أدوات قياسها** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ،عمان ، الأردن،2006، ص34.

[1]-محمد عبد العزيز الربيع، **التنمية المجتمعية المستدامة-نظرية في التنمية الإقتصادية والتنمية المستدامة**-، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن ،2015، ص 09.

ثانيا:تعريف التنمية المستدامة

1-المعنى اللغوي للتنمية المستدامة: يعود أصل مصطلح الإستدامة إلى علم الإيكولوجي (علم البيئة) ، إذ إستخدمت الإستدامة للتعبير عن تشكل و تطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغيرات في خصائصها وعناصرها ، وفي المفهوم التنموي إستخدام مصطلح الإستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الإقتصاد وعلم الإيكولوجي ، بإعتبارأن العلمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي ، إذ يبدأ كل منهما بالجذر (*ECO*) الذي يعني بالعربية "البيت أو المنزل "، والمعنى العام لمصطلح " *Ecology* " فيعني دراسة "مكونات البيت " ، أما مصطلح " *Economy* "فيعني" إدارة مكونات البيت".[1]

2-المعني الاصطلاحي للتنمية المستدامة:

أصبح مصطلح التنمية المستدامة يتداول في مختلف الأوساط الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية ، إلا أنه يلاحظ أن إعتماده و تطبيقه يختلف من وسط إلى آخر، إذ أن لكل واحد من هذه الأوساط معايير تحليل خاص به بحيث يحلل كل وسط المفهوم و المبدأ وفق ما يسمح له بالإجابة عن الأسئلة الخاصة به ، كما أن مصطلح التنمية المستدامة يأخذ مفاهيم مختلفة حسب الوسط الذي يستعملة.[2]

- ✓ التنمية المستدامة من وجهة النظر إسلامية هي عملية متعددة الأبعاد تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الإقتصادية و الإجتماعية من جهة و البعد البيئي من جهة أخرى ، و تهدف الى الإستغلال الإمثل للموارد ، و الأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور الإسلامي يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض له حق الإنتفاع بمواردها دون حق ملكيتها ، يلتزم في تنميتها بأحكام القرآن و السنة النبوية الشريفة ، على أن يراعي في عملية التنمية الإستجابة لحاجات الحاضر ، دون إهدار حق الأجيال اللاحقة ، ووصولا إلى الإرتفاع بالجوانب الكمية و النوعية للمادة و البشر.[3]
- ✓ تعرف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في التقرير المعنون " بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة " حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987 هي " تلبية إحتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها الخاصة ".[4]
- ✓ يعرف البنك الدولي : التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي إحتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها بما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للإجيال الحالية لإحراز تقدم إقتصادي و إجتماعي وبشري ، والتنمية المستدامة تعتبرحلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف قصيرة الأجل و الأهداف طويلة الأجل.[5]

---

[1]- عدنان داود محمد العذاري ، **الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،عمان ، الاردن ،2016،ص33.

[2]- هاشم مرزوك علي الشمري ، **الإقتصاد الأخضر مسار جديد فى التنمية المستدامة** ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ،2016، ص44.

[3]- حامد الريفي، **إقتصاديات البيئة : مشكلات البيئة- التنمية الإقتصادية- التنمية المستدامة** ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، الإسكندرية ، مصر، 2015، ص ص257،258 .

[4]- رقامي محمد، بوشنقير إيمان، **التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل** ، ملتقي دولي حول مقومات التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة 03 و04 ديسمبر2012، ص ص439،440.

[5]- ياسين حريزي ، **دور التمويل الإسلامى الأصغر فى تحقيق التنمية المستدامة –دراسة مقارنة-** ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراة في علوم التسيير ، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة،قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائر،2014/2013،ص ص 7،8.

- ✓ تعريف التنمية المستدامة حسب المشرع الجزائري جاء في المادة 04 من الباب 01 من قانون رقم 3- 10المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 ه الموافق ل 19 جويلية 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، فهي تعني التوفيق بين تنمية إجتماعية و إقتصادية قابلة للإستمرار في حماية البيئة ، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال القادمة.[1]
- ✓ التنمية المستدامة بأنها : " التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها ، أو هي تعبيرعن التنمية التي تتصف بالإستقرار أو تمتلك عوامل الإستمرار و التواصل، و هي تنمية قابلة للإستمرار، و تمثل عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة : نظام حيوي ، نظام إقتصادي ، نظام إجتماعي.[2]

و منه يمكننا القول أن التنمية المستدامة هي عبارة عن مجموعة خطوات تسمح للشعوب بإستغلال الثروات من أجل تحقيق التطور الإقتصادي و الإجتماعي ، مع المحافظة على البيئة بالإستعمال الأمثل لمواردها ، وذلك من أجل حماية حق الأجيال القادمة فيها .

الشكل رقم (2-1):المتغيرات الأساسية للتنمية المستدامة

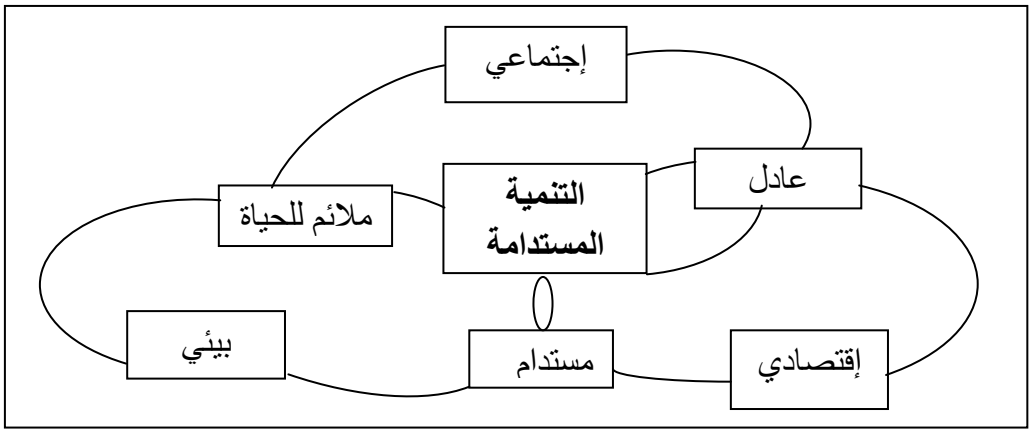

المصدر :عماري عمار، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها** ، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول " التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة "، جامعة عباس فرحات ، سطيف ، الجزائر، 07 و 08 أفريل 2008 ، ص05.

الفرع الثاني:خصائص التنمية المستدامة

تحتل التنمية المستدامة مكانة رفيعة بين الإقتصاديين المعاصرين ، لأنها تمثل طوق النجاة للمشاكل الإقتصادية التي تواجهها الدول النامية و المتقدمة على حد السواء ، و تتميز التنمية المستدامة بعدة مميزات فضلا عن نوعية الأهداف التي تحققها . ولعل أبرزمميزات التنمية المستدامة نذكر ما يلي[3]:

1- التوازن: توازن التنمية المستدامة بين تحقيق التنمية و حماية البيئة من خلال الموازنة بين نشاطات الإنسان و ما ينتج عنها و بين الحفاظ على البيئة بأبعادها المختلفة إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا.

---

[1]-أحمد تي،الأخضر بن عمر و أخرون،**التنمية المستدامة،أبعادها ومؤشرات قياسها:قراءة اقتصادية** ، الملتقى الوطني الأول:جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر-الأبعاد والتحديات،جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي،الجزائر،04-05 فيفري2020،ص284.

[2]- زاوية رشيدة ، فردية إسماعيل وآخرون ،**التنمية المستدامة في الجزائر،الواقع والتحديات**، ملتقى الدولي حول:الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية 02-03ديسمبر 2019،جامعة غرداية،الجزائر،2019،ص155.

[3]-حامد الريفي، مرجع سبق ذكره، ص ص270،271 .

2- إتساع المدى: يفهم من مصطلح التنمية المستدامة بأنها تنمية على المدى البعيد حيث تربط بين الحاضر و المستقبل و تحقيق أهداف الجيل الحاضر و تضمن حماية البيئة للحفاظ على حقوق الأجيال في المستقبل ، و هي بذلك ذات بعد مستقبلي واسع المدى.

3-التكامل: من خلال تحقيقها للمحاور الثلاثة : العدالة بتقليص الفقر في المجتمع ، الكفاءة بتحقيق النمو الإقتصادي ، الإستدامة من خلال حماية البيئة ، فتحافظ على الإنسان وتعمل على رفاهيته فيتحقق الإستقرار النفسي و الروحي للفرد والمجتمع. كما تساهم في الحفاظ على القيم الإجتماعية و توفير الفرص المتساوية و الإحتياجات لجميع أفراد المجتمع و تتكامل الأهداف.

4- تعدد الأبعاد: تقوم التنمية المستدامة بالإنسان و للإنسان و تهتم بنوعية الحياة المقدمة له للوصول إلى حياة كريمة و آمنة له ، لذا فهي تنمية ذات بعد مؤسسي ، لأنها تنمية شاملة و ذات أبعاد إستراتيجية لضمانها حقوق الأجيال الحاضرة و المستقبلية و تتعدد الأبعاد داخل إستراتيجيتها إقتصاديا و إجتماعيا و ثقافيا و بشريا و بيئيا و أخلاقيا و قوميا ، لأن التنمية المستدامة تحاول منع التلوث الذي ينتج من مشروعاتها و الذي لا تتوقف أضراره على الإنسان و الموارد داخل الدولة وحدها ، بل تخترق تلك الأضرار الحدود السياسية وتتحرك نحو الدول ، الأمر الذي يستدعي أيضا تضافر جهود الحكومات المختلفة من أجل التصدي لها ، و هي بذلك تهتم بالبيئة بمعناها الواسع و تمركز حولها .

5- تنمية البشر: إن الإرتباط وثيق بين التنمية البشرية و التنمية المستدامة ، لكي يصبح الفرد مؤهلا للقيام بعملية التنمية لا بد أن يكون مؤهلا بالمعرفة و الخبرة و الرغبة على العمل والقدرة على الإبتكار و المواجهة و المنافسة و لا يأتي ذلك إلا من خلال تنمية بشرية مستدامة.

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ التي تعتبر كركائز لها ، و بدورها تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف التنموية المستدامة.

الفرع الأول:مبادئ التنمية المستدامة

إن تحقيق التنمية المستدامة يستند إلي مجموعة من المبادئ تتمثل فيمايلي[1]:

- المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية : أقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد الطبيعية ، التشدد في وضع الاولويات ، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية و الإنتاجية و الإيكولوجية لمشكلات البيئة و تحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية.

- المبدأ الثاني: الإستفادة من كل دولار: كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة . أن التأكد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة ، وهو ما يتطلب نهجا متعدد الفروع ، و يناشد المختصين و الإقتصادين في مجال البيئة العمل معا على تحديد أجل تحديد السبل المثلى للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

- المبدأ الثالث : إغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: إن بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف و مفاضلات ، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة و الحد من الفقر، ونظراً لخفض الموارد التي تكرس لحل المشكلات البيئية ، منها خفض الدعم على إستخدام الموارد الطبيعية.

---

[1]-ريم ثوامرية، **أثر الإستثمار المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015**، أطروحة مقدمة نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية وتنمية المستدامة ،08 ماي1945، قالمة ، الجزائر ،2019/2018، ص163.

- **المبدأالرابع: إستخدام أدوات السوق حينما يكون ممكنا:** إن الحوافز القائمة على السوق و الرامية إلى خفض الأضرار الضريبية ، هي الأفضل من حيث المبدأ و التطبيق ، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية كالجزائر بفرض رسوم الإنبعاثات و تدفق النفايات ، و رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الإستخراج .

- **المبدأ الخامس: الإقتصاد في إستخدام القدرات الإدارية و التنظيمية:** يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما و مقدرة ، مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود على الإستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية ، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

- **المبدأ السادس : العمل مع القطاع الخاص:** يجب على الدولة التعامل بجدية و موضوعية مع القطاع الخاص بإعتباره عنصرا أساسيا في العملية الإستثمارية ، و ذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمنظمات ، و إنشاء نظام الإيزو الذي يشهد بأن المنظمات لديها أنظمة سليمة للإدارة البيئية.[1]

- **المبدأ السابع: الإشراك الكامل للأفراد:** عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما ، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة ، إذ شارك المواطنون المحليون ، و مثل هذه المشاركة تكون ضرورية للأسباب التالية[2]:

- قدرة المواطن على المستوى المحلي على تحديد الأولويات؛
- أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي؛
- أعضاء المجتمعات يعملون غالبا على مرافقة مشاريع البيئة؛
- إن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

- **المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا**: ينبغي على الحكومات الإعتماد على الإرتباطات الثلاثية التي تشمل : الحكومة ، القطاع الخاص ، منظمات المجتمع المدني ، و العمل بمخطط متكامل للتصدي لبعض قضايا البيئة.

- **المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة و الفعالية:** إن مهمة الإدار يين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف ، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء و الغبار من 60 % إلي 80 % بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل.

- **المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية :** عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة ، فإن الوقاية تكون تكاليف منخفضة كثيرا و أكثر فعالية من العلاج ، وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في القطاعات النشاط الرئيسية ، و باتت تضع في الحسبان التكاليف و المنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة ، كما أنها تجعل من مبدأ حماية البيئة عنصرا فعالا في إطار السياسات الإقتصادية و المالية و الإجتماعية و التجارية .[3]

[1]- عبد الرحمان سيف سردار، مرجع سبق ذكره، ص ص43، 44.
[2]- خباية عبد الله، بوقرة رابح ، مرجع سبق ذكره، ص ص340،341.
[3]- ريم ثوامرية، مرجع سبق ذكره، ص165.

الفرع الثاني:أهداف التنمية المستدامة

جاءت التنمية المستدامة كمثلث تنموي جديد لتحقيق مثلث هدفي أول سير في عمليات التنمية دون إنتكاسات من خلال الإستخدام الكفء للموارد ، و بما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها و مراعاة محدودية قدرة البيئة في إستيعاب الأضرار الناتجة عن مشروعات التنمية فالهدف الأسمى للتنمية المستدامة هو الملائمة بين التنمية الإقتصادية و المحافظة على البيئة ، و يمكن بلورة أهداف التنمية المستدامة كالآتي[1]:

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان:

يتمثل جوهر التنمية المستدامة في تزويد الناس في جميع أنحاء العالم بالدعم الذي يحتاجونه لتحرير أنفسهم من الفقر بجميع مظاهره ، و يركز الهدف الأول على القضاء على الفقر من خلال إستراتيجيات مترابطة ، بما في ذلك تعزيز نظم الحماية الإجتماعية و توفير العمالة اللائقة و بناء قدرة الفقراء على الصمود.

2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة:

يتناول الهدف الثاني حاجة الإنسان إلى الحصول على غذاء صحي ، و الوسائل التي يمكن من خلالها تأمين هذه الحاجة على نحو مستدام للجميع ، إن معالجة الجوع لا يمكن أن تتحقق من خلال زيادة الإنتاج الغذائي وحده ، فالعوامل المتمثلة في الأسواق التي تعمل بشكل جيد ، و زيادة دخل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ، و الوصول المتساوي إلى التكنولوجيا و الأراضي ، و الإستثمارات الإضافية ، لها دورها في خلق قطاع زراعي نشط و منتج يبني الأمن الغذائي.

3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار:

يتناول هذا الهدف جميع الأولويات الرئيسية في مجال الصحة و يدعو إلى تحسين الصحة الإنجابية و صحة الأم و الطفل تحسناً كبير، و إنخفضت معدلات الإصابة بالأمراض المعدية ، و كذلك شأن الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية و غيرها من المخاطر الصحية ، و ضمان حصول الجميع على أدوية و لقاحات آمنة و فعالة و جيدة و بأسعار معقولة ، فضلا عن توفير التغطية الصحية لهم .

4- ضمان التعليم الفعال لكل الأطفال والشباب من أجل الحياة وتأمين سبل العيش:

يجب على كل البنات و الصبيان أن يتموا التعليم الإبتدائي و الثانوي ، على أن يكون ذا نوعية عالية و بكلفة يمكن تأمينها و ذلك لتهيئة الأولاد و الشباب لمواجهة تحديات الحياة الحديثة و تأمين سبل العيش الكريمة ، كما أن من حق كل الشباب و البالغين أن يجدوا طريقة في أي مرحلة من حياتهم لمحو أميتهم و تعلم الحساب و المهارات الأخرى التي تساعدهم على كسب عيشهم من خلال وظائف لائقة أو من خلال أعمال خاصة بهم .[2]

5- تحقيق المساواة بين الجنسين و الإدماج الإجتماعي وحقوق الإنسان للجميع:

ضمان المساواة بين الجنسين و حقوق الإنسان و حكم القانون و حق الجميع المتساوي بالحصول على الخدمات ، و خفض مستوى الفقر و المظاهر الأخرى لعدم المساواة التي تسبب عزل فئات من المجتمع ، و منع العنف و الإستغلال و القضاء عليهما ، و بخاصة بحق النساء والأطفال.[3]

---

[1]- الأمم المتحدة، **تقرير أهداف التنمية المستدامة2017**، من الموقع الالكتروني:
https://www.un-ilibrary.org/content/books/9789213617182 تاريخ الاطلاع 06-05-2022،ص 16-23.

[2]- المرجع نفسه ، ص23.

[3]- هادي أحمد الفراجي، مرجع سبق ذكره، ص370.

6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها:

يرمي هذا الهدف إلى التصدي للتحديات المتعلقة بتوفر مياه الشرب و الصرف الصحي و النظافة الصحية للسكان ، فضلا عن النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه ، و إذا لم تحقق الجودة و الإستدامة في الموارد المائية و الصرف الصحي ، فإن إحراز التقدم سيتعطل في العديد من المجالات الأخرى لأهداف التنمية المستدامة ، بما في ذلك الصحة و التعليم و الحد من الفقر.

7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة:

يتطلب حصول الجميع على خدمات الطاقة بأسعار معقولة و موثوقة و مستدامة توسيع فرص الحصول على الكهرباء و الوقود و التكنولو جيات النظيفة للطهي ، فضلا عن تحسين كفاءة إستخدام الطاقة المتجددة ، و لتحقيق هذا الهدف هناك حاجة إلى تمويل و سياسات أكثر جرأة ، إلى جانب إستعداد البلدان لتبني تكنولوجيات جديدة على نطاق أكثر طموحا بكثير.[1]

8- تعزيز النمو الإقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام ، والعمالة الكاملة والمنتجة ، وتوفير العمل اللائق للجميع:

النمو الإقتصادي هو المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة ، و عندما يكون هذا النمو مستداما و شاملا ، يمكن لعدد أكبر من الناس أن يلتفتوا من دائرة الفقر مع زيادة فرص العمالة الكاملة و المنتجة ، و من أجل تمكين الأجيال المقبلة من الإستفادة من النمو الإقتصادي الحالي ، ينبغي أن يكون هذا النمو سليما بيئيا و ليس نتيجة للإستغلال غير المستدام للموارد .

9- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار:

يمثل الإستثمار بنية التحتية و تحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع و دعم التنمية التكنولوجية البحث و الإبتكار ثلاث قوى دافعة للنمو الإقتصادي و التنمية المستدامة.

10-الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها:

يدعو هذا الهدف إلى الحد من إنعدام المساواة داخل البلدان و فيما بينها متفاوتاً ، و ضمان الهجرة الآمنة و المنتظمة ، و تعزيز أصوات البلدان النامية في مجال إتخاذ القرارات الإقتصادية و المالية الدولية.[2]

11- تعزيز المدن الاجتماعية، المنتجة والمرنة:

جعل كافة المدن التي تقوم على إدماج كل فئاتها في المجتمع ، و تكون آمنة و منتجة إقتصاديا ، و تهتم بحماية البيئة ، و تتمتع بحكم محلي فعال يدعم التحول المدني السريع و المنصف.[3]

12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة:

تتشكل أنماط الإستهلاك و الإنتاج المستدامة إدارة إستخدام الموارد و الآثار الإجتماعية و البيئية ذات الصلة ، و هي بذلك تؤثر على الإستدامة. و يستخدم الإنتاج المستدام قدراً أقل من الموارد لتحقيق ناتج إقتصادي بنفس القيمة ، كما أن الإستهلاك المستدام يقلل من الحاجة إلى الإستخراج المفرط للموارد.[4]

---

[1]- الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص 30-33.

[2]- المرجع نفسه، ص 39-44.

[3]- هادي أحمد الفراجي، مرجع سبق ذكره،ص 371.

[4]- الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص ص42، 43.

13- كبح التغير المناخي الذي يسببه البشر وضمان الطاقة المستدامة:

يتضمن ذلك كبح ظاهرة الإحتباس الحراري وإنطلاق الغازات من مصادر الطاقة المختلفة و الصناعة و الزراعة و البيئات الإصطناعية و تغيير إستخدامات الأرض ، و ذلك من أجل ضمان حد أعلى لا يتجاوزه إطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون بحلول العام 2020 ، و لوقف الأخطار التي تتزايد بشكل سريع و الناتجة عن تغير المناخ ، و الترويج للطاقة المستدامة كبديل و تأمينها للجميع .[1]

14-حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

تغطي المحيطات ما يقرب من ثلاثة أرباع الكوكب، وهي تضم أكبر نظام بيئي على الأرض، و تعتمد المجموعات السكانية الساحلية الهائلة الحجم في كل منطقة على المحيطات لتحصيل سبل العيش وتحقيق الإزدهار، إن الآثار المتزايدة المترتبة عن تغير المناخ (بما في ذلك تحمض المحيطات) و عن الصيد المفرط و التلوث البحري ، تعرض للخطر المكاسب التي تحققت في الآونة الأخيرة في حماية أجزاء من محيطات العالم.

15- حماية النُظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز إستخدامها على نحو مستدام، و إدارة الغابات على نحو مستدام، و مكافحة التصحّر، و وقف تدهور الأراضي وعكس مساره،ووقف فقدان التنوع البيولوجي:

يمكن أن تساعد النظم الإيكولوجية المحمية و المرممة و التنوع البيولوجي الذي تدعمه في التخفيف من آثار تغيرالمناخ و توفير قدرة أكبر على الصمود في مواجهة الضغوط البشرية المتنامية و الكوارث الطبيعية المتزايدة ، كما تنتج النظم الإيكولوجية الصحية تنتج فوائد متعددة لجميع المجتمعات ا لمحلية ، و يركز هذا الهدف على الحفاظ على الأنواع و النظم الإيكولوجية على اليابسة و إستخدامها على نحو مستدام و حماية التنوع البيولوجي .

16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، و إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، و بناء مؤسسات فعّالة و خاضعة للمساءلة و شاملة للجميع على جميع المستويات:

تعتبر قضايا السلام و العدالة و المؤسسات الفعالة و الخاضعة للمساءلة و الشاملة للجميع صميمية بالنسبة للتنمية المستدامة ، و لا يزال التقدم المحرز في تعزيز المجتمعات السلمية و الشاملة للجميع متفاوتا فيما بينها و بين البلدان و داخلها.[2]

17- تعزيز وسائل التنفيذ و تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

هناك حاجة إلي إلتزام أقوى بالشراكة و التعاون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، و سيتطلب تحقيق هذه الأهداف سياسات متماسكة و بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات و من جانب جميع الأطراف الفاعلة ، كما يتطلب تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة ، و يعتبر تحقيق وسائل تنفيذ الأهداف أمراً أساسيا لتحقيق خطة التنمية المستدامة ، و كذلك التنفيذ الكامل لخطة عمل أديس أبابا ، و قد أحرز تقدم تدريجي في هذه المجالات ، و لكن هناك حاجة إلى المزيد.

[1]- هادي أحمد الفراجي، مرجع سبق ذكره، ص372.
[2]- الامم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص 48-52.

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة و مؤشرات قياسها

التنمية المستدامة عملية شاملة ، تهدف إلى إيجاد سبل الإنتقال بالمجتمع من حالة التخلف الإقتصادي و الإجتماعي إلى حالة الإزدهار و تحسين مستويات المعيشة للأفراد للجيل الحالي و ضمانها للأجيال المستقبلية ، و يقوم أسلوب التنمية المستدامة على نظريات و تعتمد الدول إستراتيجية وطنية لمواجهة التحديات التي يطرحها السير صوب تحقيق أهداف تنموية مستدامة سواء على المستوى الوطني أو الدولي .

المطلب الأول: نظريات التنمية المستدامة

تم الإعتماد على مدخلين رئيسيين للنظريات المتعلقة بمفهوم التنمية المستدامة ، حيث يعنى الأول بالإستدامة البيئية بوصفها مقيدة بالإقتصاد الوطني ، فيما يتعلق الثاني بالتفاؤل بالإقتصاد الوطني بوصفه مقيداً بالإعتبارات المحيطة و البيئية ، فالإقتصاديين و البيئيين يحاولون دراسة مدى ملائمة القيام بخصم التكاليف و المنافع المستقبلية و إحلال رأس المال المصنوع من قبل البشر محل الموارد الطبيعية المتناقصة ، و تبعا لتطور الجدل الإقتصادي البيئي ، نتج نظريتين متنافستين للتنمية المستدامة تختلفان في منهج التطبيق ، إلا أن كلاهما متناغم مع إشباع الحاجات دون المساومة على قابلية الأجيال المستقبلية على تحقيق حاجاتها ، و يمكن ا لإشارة إلى أهم النظريات المتعلقة بالتنمية المستدامة من خلال ما يلي[1]:

الفرع الأول: نظرية الصيغة الضعيفة للاستدامة

تطورت هذه النظرية في إطار النماذج الإقتصادية في النمو و التغيير التكنولوجي في سياق موارد محدودة فالعنصر المركزي في الصيغة الضعيفة للإستدامة هو الإفتراض الذي ينص على رأس المال المصنوع الذي يمكن أن يحل محل رأس المال الطبيعي و الخدمات التي توفرها الأنظمة البيئية ، و قد نتجت هذه النظرية عن عمل مبكر للإقتصادي روبرت سولو (Robert Solow1974) في فهم الشروط لإستمرار النمو الإقتصادي في عالم محدود الموارد ، و يرى " سولو1992 " أن الخط المستدام للإقتصاد هو الذي يسمح بإتاحة نفس الفرص التي يحصل عليها الجيل الحالي للأجيال المستقبلية .

و يرى ريبييتو أن جوهر فكرة الإستدامة هو أن القرارات الحالية يجب أن لا تمنع آفاق المحافظة على مقاييس مستوى المعيشة المستقبلية و تحسينها فالإستهلاك الفردي لا يكون مستدام إذا كانت الموارد الطبيعية محدودة و ضعف الإحلال بين أنواع مختلفة من الموارد الطبيعية و المصنوعة خاصة في ظل التزايد السكاني ، و يذهب " داسجوبتا وهيل Dasgupta and Heal " الإ أنه إذا كان الإحلال بين رأس المال المصنوع و رأس المال الطبيعي عملية متواصلة و ممكنة ، فإن الموارد الطبيعية الناضبة لا تشكل قيدا على السكان و النمو الإقتصادي ، كما طور " هارتوك Hartwick " منظور ا للإدخار على الإستثمار يساعد في ربط نظرية النمو الإقتصادي مع مفهوم الإستدامة الضعيفة.

فمن أجل إستدامة مستويات ثابتة من الإستهلاك ، فإن المكاسب التي يتمتع بها المجتمع من إستغلال المورد الناضب يجب أن يعاد إستثمارها في رأس المال الطبيعي أو المصنوع عبر الزمن ، و بإتباع قاعدة (المنفعة - التكاليف) شرط أن يعوض رأس المال المصنوع الفقدان أو الخسارة في القدرة الإنتاجية لرأس المال الطبيعي.[2]

---

[1]- محمد صالح تركي القريشي ، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،عمان، الأردن ،2010، ص361 .

[2]- المرجع نفسه،ص362.

و المخطط التالي يوضح الصيغة للإستدامة.

الشكل رقم(3-1):مخطط يوضح الصيغة الضعيفة للإستدامة

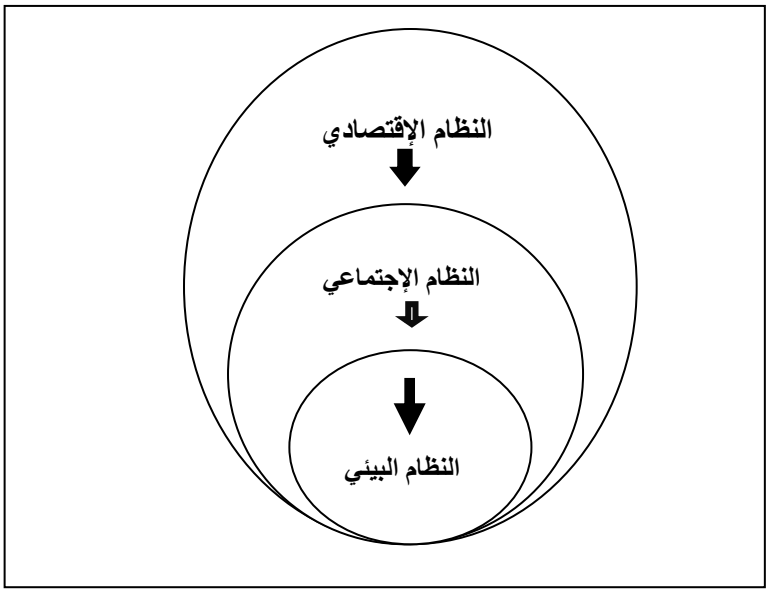

المصدر: صباح براجي، **دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الإستدامة،** مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2012-2013، ص15.

الفرع الثاني: نظرية الصيغة القوية للإستدامة

طورهذه الصيغة للإستدامة في إطار التأكد على الضرورات البيئية لحمل القدرة و التنوع الحيوي لأنه لا يمكن لرأس المال البشري أن يكون بديلا للخدمات الحيوية التي توفرها الأنظمة البيئية ، و الحجج التي تدعم هذه النظرية هي كما يلي[1]:

1- عدم اليقين : لا يمكن تحديد المستوى الملائم من الإستثمار في رأس المال لتعويض الضرر الذي يصيب رأس المال الطبيعي ، أي عدم القدرة على التنبؤ بمدى تعقد الأنظمة البيئية جراء تناقص رأس المال الطبيعي .

2-عدم الإنعكاس : لا يمكن إعادة بناء رأس المال الطبيعي على عكس رأس المال المصنوع ، على الرغم من إمكانية تعويض الأجيال المستقبلية عن تناقص رأس المال الطبيعي ، إلا أنه لا يمكن الحصول على كافة المعلومات حول الأسعار النسبية لرأس المال الطبيعي المصنوع .

3- الحجم : في حالات عدم الإستمرارية و تأثيرات العتبة ، قد يكون لتأثير فقدان صنف معين من رأس المال الطبيعي تأثيرات طفيفة في النظام البيئي و يمكن إستيعابها ، في حين يؤدي فقدان صنف آخر إلى إنهيار النظام البيئي ككل .

و عليه فإن الصيغة القوية للإستدامة تدعم التوسع نحو الخارج في التنمية الإقتصادية ، الإجتماعية في الإطار الحدود البيئة ، و ترفض فكرة الإحلال بين مختلف أشكال مال البشري، المالي، الإجتماعي، التكنولوجي، و تدعم ضرورة بقاء على الأقل جزء من مخزون رأس المال الطبيعي ثابتا.

[1]-المرجع نفسه،ص363.

كما هو مبين في المخطط التالي:

الشكل رقم(4-1):مخطط يوضح الصيغة القوية للإستدامة

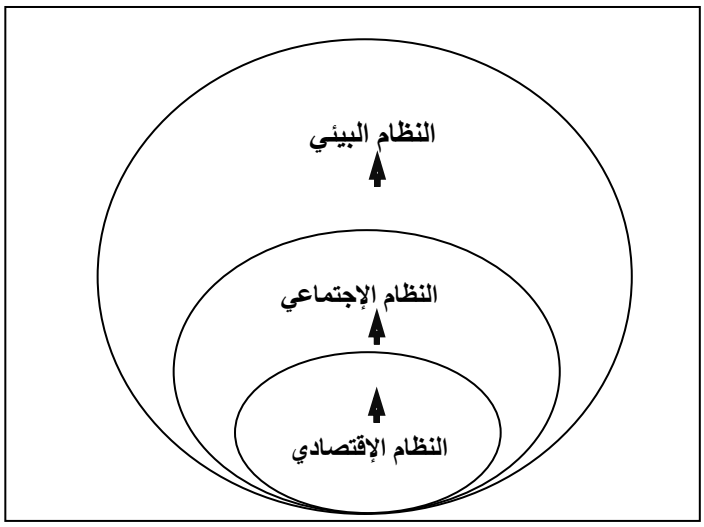

المصدر: صباح براجي، **دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الإستدامة** ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير(غير منشورة)،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،تخصص إقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر،2012-2013،ص16.

المطلب الثاني:إستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والأسس التي تقوم عليها

تقوم إستراتيجية التنمية المستدامة على مبدأ النمو الاقتصادي ينبغي ان يكون متلائم مع حماية الموارد الطبيعية، وان توزع عوائد الرفاه التي تحققها عملية التنمية على المجتمع بأسره.

الفرع الأول:مفهوم إستراتيجية التنمية المستدامة

يقصد بإستراتيجية التنمية المستدامة أنها عملية منسقة وتشاركية ومتواصلة من الأفكار والأنشطة التي تعتمد لتحقيق أهداف إقتصادية وبيئية وإجتماعية بطريقة متوازنة ومتكاملة على المستويين الوطني والمحلي، و تتضمن هذه العملية تحليل الوضع الحالي وصوغ السياسات و خطط العمل و تنفيذها و رصدها و إستعراضها بصورة منتظمة. كما تعد عملية دورية و تفاعلية من التخطيط والمشاركة يتم من خلالها التركيز على إدارة التقدم بإتجاه تحقيق أهداف الإدارة المستدامة بدلاً من إعداد كمنتج نهائي.

تعرف منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي (OECD) الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بأنها :" مجموعة منسقة من عمليات التحليل و النقاش و تعزيز القدرات و التخطيط و الإستثمار، تقوم على المشاركة ولا تنفك لتحسن و تدمج بين الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية للمجتمع ، مع التماس مواضيع للتنازلات المتبادلة حيثما يتعذر ذلك " و لا ينبغي في تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أن يؤخذ نوع بذاته من النهج أو بصيغة واحدة ، إذ لكل بلد أن يحدد لنفسه أفضل الطرق التي تناسبه لإعداد إستراتيجية للتنمية المستدامة و تنفيذها طبقا لظروف السياسية و الثقافية و الإيكولوجية السائدة فيه . و عليه فإن إتباع نهج موحد للإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة غير ممكن و من المهم توخي الإتساق في تطبيق المبادئ التي ترتكز عليها هذه الإستراتيجيات و العمل على أن تكون الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية متوازنة ومتكاملة.[1]

[1]- بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر،2012/2013، ص 93.

و تعد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أداة تستخدم لصنع القرارات على أساس مستنير، و هي توفر إطارالتفكير المنهجي في كل المجالات كما تساعد على ترسيخ عمليات التشاور و التفاوض والتوسط و التوصل إلى توافق في الآراء بخصوص القضايا الإجتماعية ذات الأولوية التي تتفاوت فيها المصالح و يمكن لإستراتيجية التنمية المستدامة أن تزود البلدان بالقدرات على معالجة المشكلات الإقتصادية و الإجتماعية المترابطة من خلال مساعدتها على بناء القدرات ، و إستحداث الإجراءات إلى جانب الأطر التشريعية و تخصيص ما لديها من موارد محدودة بشكل رشيد و وضع جداول زمنية لتنفيذ أعمالها .[1]

الفرع الثاني: أسس الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

تتطلب عملية وضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وضع آليات و سياسات و أطر قانونية و مؤسسية لتنسيق الأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية و تحقيق التكامل فيها ، و يعد التطبيق السليم لعناصر الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هو أفضل ضمان لنجاح و مواصلة العملية ، و من بين التدابير التي ينبغي إتخاذها ما يأتي[2]:

1- خلق ثقافة للتنمية المستدامة : ينبغي أن تشكل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة نمطا حياتيا ، و العمل على تحقيق التكامل بين الجوانب الإقتصادية والإجتماعية و البيئية و تشجيع ثقافة الإبداع والإبتكار.

2- إضفاء الطابع المؤسسي للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة : تتطلب عملية وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة أن تكتسي تماما بالسمة المؤسسية ، و ينبغي ألا ينظر إليها بوصفها عملية مخصصة لهدف معين ، أو أنها مهمة تنفذ لمرة واحدة فقط ، و ينبغي أيضا أن تدمج الأنشطة المرتبطة بصياغة و تنفيذ الإستراتيجية في السياسات التنموية إدماجا كليا في الأنشطة اليومية للحكومات و أصحاب المصلحة الآخرين .

3- **وضع آليات قانونية مناسبة وآليات للإنفاذ :** تحكم القوانين و اللوائح التنظيمية العلاقة بين المؤسسات ، و كذلك العلاقة بين الناس و بيئاتهم ، وبينهم وبين بعضهم البعض ، ولما كانت عملية وضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ترتبط أساسا بإدارة العلاقات وتتطلب في كثير من الأحيان بالقيام بتنازلات متبادلة ، فإن تطبيق تشريعات وآليات مناسبة لإنفاذها يعد أمرا ضروريا لمواصلة عملية وضع الإستراتيجية.

4-التنسيق الفعال : لما كانت الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مهمة متعددة القطاعات و متعددة المستويات فلا بد من تنسيق الأفعال لكفالة نجاحها ، و ينبغي أن يشمل التنسيق ضمان إدماج عملية إعداد الإستراتيجية في العملية الحكومية لصنع القرار وإعادة الموازنة السنوية و هي مسألة حيوية لإستمرارها.

5- الإتصال بالجمهور والمشاركة الفعالة: يجب إقامة منتديات للمشاورات الدورية على المستوى الوطني والصعيد المحلي، ويجب أن تستخدم هذه المنتديات علاوة على وسائط الإعلام للتوصل إلى توافق في الآراء بخصوص الرؤية الشاملة للأهداف الإنمائية للبلد و أيضا بخصوص تنفيذ مشروعات و برامج معينة.

6-عبئة القدرة الوطنية على مواصلة الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة : من المهم أن يجري بإنتظام تحديد المهارات / القدرات الموجودة ، و الأمور التي ستلزم لمختلف الآليات و الإنجازات التي يمكن تحقيقها من خلال إستخدام تلك الآليات ، و ينبغي بذل الجهود لحشد الأفضل بين المهارات و القدرات الموجودة حاليا ، و يلزم بناء قدرات إضافية من خلال خيارات التدريب النظامي و غير النظامي ، كما يلزم تحديد الإحتياجات على النحو المناسب.

---

[1]- المرجع نفسه، ص94 .

[2]- المرجع نفسه، ص 96.

المطلب الثالث:أبعاد التنمية المستدامة:

الإحتياجات والرغبات البشرية ، و هي بذلك تنمية تتميز بتعددة الأبعاد.

الفرع الأول :البعد الإقصادي

تعني الإستدامة إستمرارية و تعظيم الرفاه الإقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإقتصادي بأفضل نوعية. و يشمل هذا البعد ما يلي[1]:

- إيقاف تبديد الموارد؛
- تقليص تبعية البلدان النامية؛
- تحمل البلدان المتقدمة لمسؤولياتها إتجاه التلوث ومعالجته ؛
- المساواة في توزيع الموارد و الحد من تفاوت المداخيل ؛
- تقليص الإنفاق العسكري.

الفرع الثاني:البعد الإجتماعي

يركزعلى الإنسان الذي يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الإهتمام بالعدالة الإجتماعية ، مكافحة الفقر، توفير الخدمات الإجتماعية و ضمان الديمقراطية للشعوب ، و يتضمن هذا البعد ما يلي:

- تثبيت النمو السكاني و أهمية توزيعهم؛
- الإستخدام الأمثل للموارد البشرية؛
- تفعيل دور المرأة؛
- ضمان الصحة والتعليم؛
- حرية الإختيار والديمقراطية.

الفرع الثالث البعد البيئي :

يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك و الإستنزاف ، و على هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الإستهلاك و النمو السكاني و التلوث و أنماط الإنتاج السيئة و إستنزاف المياه و قطع الغابات...إلخ ،و هو يشمل ما يلي [2]:

- حماية الموارد الطبيعية ؛
- الحفاظ على المحيط المائي؛
- صيانة التنوع البيولوجي؛
- حماية المناخ من الإحتباس الحراري .

---

[1]-خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**،الدار الجامعة،الإسكندرية،مصر،2007،ص ص29،30 .

[2]-المرجع نفسه،ص31 .

الفرع الرابع البعد التكنولوجي:

يرتبط هذا البعد بالإطار المؤسسي لعملية تطور الإتصالات السلكية و اللاسلكية في الدولة بإعتباره يقدم معيار قابل للقياس الكمي حول قدرة الدولة على اللحاق بالإقتصاد العالمي و تعزيز إنتاجيته ، بالإضافة إلى تقييم مدى مشاركة الدول المختلفة عصر المعلومات.[1]

و بذلك فإن البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة يضم عددا من المستهدفات التي تشكل في مجموعها معيارا لتقييم مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية المستدامة و إجراء مقارنات بين الدول المختلفة في هذا الصدد ، و من أهم تلك المستهدفات ما يلي[2] :

- زيادة عدد الهواتف الثابتة و المتنقلة بالنسبة إلى عدد السكان؛
- زيادة أعداد المشتركين في خدمات الانترنيت كنسبة من عدد السكان؛
- زيادة أعداد مستخدمي الكمبيوتر والحواسب الشخصية كنسبة من عدد السكان.

و بشكل عام فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التنسيق بين الأبعاد المختلفة بما يحقق التوازن بين التنمية الإقتصادية و العدالة بين الأجيال المتعاقبة في إشباع الحاجات الأساسية والحصول على قدر أكبر من الرفاهة الإقتصادية و الإجتماعية ، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية و ضمان حق العيش في بيئة نظيفة .الشكل التالي يوضح ترابط أبعاد التنمية المستدامة:

الشكل رقم(5-1): ترابط أبعاد عملية التنمية المستديمة

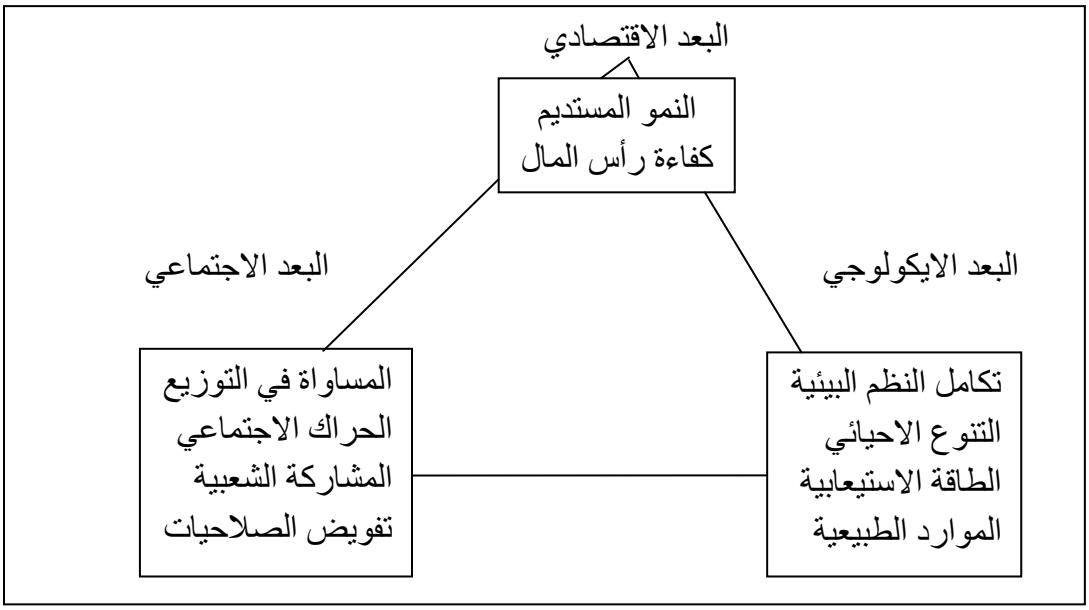

المصدر :عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، **التنمية المستديمة : فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ،2007 ، ص41.

[1]-عبير عبد الخالق، **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، الدارالجامعية ، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2014، ص106.

[2]-المرجع نفسه، ص107.

المطلب الرابع:مؤشرات قياس التنمية المستدامة

رغم إنتشار مفهوم التنمية المستدامة ، إلا أن الإشكالية الرئيسية بقيت تتمثل في الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات يمكن من خلالها ، قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة من خلالها. و تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول و المؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي ، و هو ما يترتب عليه إتخاذ العديد من القرارات الوطنية و الدولية حول السياسات الإقتصادية و الإجتماعية.[1]

و تجدر الإشارة إلى أن مؤشرات قياس التنمية المستدامة تختلف عن مؤشرات التنمية التقليدية ، فهذه تقيس التغير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية أو المجتمع على أساس أن هذه التغيرات مستقلة و ليس لها علاقة بجوانب التنمية الأخرى.[2]

أما مؤشرات التنمية المستدامة فإنها تعكس حقيقة أن الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية هي جوانب مترابطة و متكاملة و متداخلة و أي تغير يطرأ على جانب منها فإنه ينعكس بصورة أو بأخرى على الجوانب الأخرى ، إلى جانب أن هذه المؤشرات تم تطويرها لمتابعة التقدم الحاصل و تقييم فاعلية و أثر السياسات التنموية المطبقة على تنمية و إستغلال الموارد الطبيعية .[3]

و تتمثل مؤشرات قياس التنمية المستدامة فيما يلي[4]:

1- التعديل البيئي التقريبي للناتج الوطني : يقوم على قيمة الناتج الوطني الصافي و يستبعد منه قيم الإستهلاك للعناصر مثل رأس المال الطبيعي و التغيير في تدفقات التلوث ، و يعد مؤشرا تقريبيا لغياب عدد من عناصر مخزون رأس المال الطبيعي من الحساب.

2- المدخرات الحقيقية: هذا المؤشر يقارن بين مجموع الإستهلاك من رأس المال المستثمر و رأس المال الطبيعي مع المبلغ المعاد إستثماره في الإقتصاد.

3- الناتج الأولي الصافي بالنسبة للإستهلاك: يقيس هذا المؤشر المنتج من الموارد الأولية و ينسبه إلى الإستهلاك و يستخدم هذا المؤشر في مجال الطاقة.

4- المجال البيئي: يقيس العدالة في التوزيع و تخصيص الموارد في العالم، فهو يحدد ما إذا كان نصيب الدولة من الموارد المستهلكة أكبر أو أقل من نصيبها في العالم.

5- مؤشر الرفاهية للإقتصاد المستدام ومؤشر التقدم الحقيقي: تتضمن هذه المؤشرات مدى التوزيع العادل للدخل مثلما تقيس مستويات التدهور البيئي و نسبة العمل غير مدفوع.

---

[1]- المرجع نفسه، ص107.

[2]- عثمان محمد غنيم،ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة-فلسفتهاوأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2007، ص 254.

[3]- المرجع نفسه، ص255.

[4]- هاشم مرزوك علي الشمري ، مرجع سبق ذكره، ص ص59،60.

المبحث الثالث:آليات تمويل التنمية المستدامة وتحدياتها

تحتاج إستراتيجية التنمية المستدامة إلى مصادر تمويلية لتنفيذها ، و تتنوع هذه المصادر بين المصادر التقليدية و المصادر المبتكرة ذلك مع الموازاة مع ما تقتضيه متطلبات العولمة نظرا للترابط الشديد بينها و بين التنمية المستدامة ، كما أن للتنمية المستدامة العديد من العقبات و التحديات التي تعترض سيرها . هذا ما سيتم دراسته في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التمويل التنمية

يعتبر التمويل بجميع أنواعه إحدى ركائز الإستثمار لأي إقتصاد في أي زمان و في أي مكان ، و لذلك فإن دراسة أدوات التمويل و تطويرها مازال يأخذ حيزا كبيرا من إهتمام الإقتصاديين و الماليين و المستثمرين على حد السواء.

- و التمويل هو " التزويد بالنقود أينما كان وفي أي وقت يكون هناك حاجة إليها ، و يمكن أن يكون التمويل قصير الأجل لمدة أقل من سنة ، أو متوسط الأجل لمدة تتراوح بين سنة و خمس إلى سبع سنوات ، أو طويل الأجل لمدة تزيد عن ذلك ، التمويل قد يكون للإستهلاك أو للإستثمار.[1]
- و يعرف التمويل على أنه :" البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال و تقييم تلك الطرائق و الحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية و نوعية الإحتياجات ".[2]

و بالرغم من جدلية العلاقة بين التمويل و التنمية إلا أن الأموال هي من الأعصاب الحيوية في أي كيان تنظيمي هادف ، إن الأموال عنصر أساسي من عناصر الإنتاج و بواسطته يمكن تفعيل الكثير من العناصر الأخرى و تدبيرها و تسخيرها من أجل بلوغ الأهداف المرسومة ، لكن توفر الأموال بحد ذاتها لا يؤدي حتما أو بالضرورة إلى الإنجاز الملائم للأهداف بل يجب أن تتوفر بالإضافة إلى الأموال عناصر و متطلبات أخرى عديدة ، و من بين هذه العناصر الأخرى تأتي الإدارة و العناصر البشرية المؤهلة و التكنولوجيا و غيرها ، و تظهر أهمية الأموال كوسائل مساهمة في إنجاز الأهداف في كل المستويات الفردية و الجماعية و التنظيمية الخاصة و العامة و في مختلف الدول النامية و غيرها .[3]

و يقصد بتمويل التنمية: " توفير المصادر المالية اللأزمة و الملائمة للأهداف و الطموحات التنموية ، حيث تتأثر الخطط و المستويات التنموية بطبيعة التمويل المتاح لتحقيق الأهداف و تنفيذ الخطط التنموية الشاملة و غيرها ، و تختلف طبيعة التمويل حسب الوفرة الكمية للأموال و مصادر و شروط إستثمارها و العوائد المتوقعة منها و تكلفة الفرصة البديلة (الضائعة) و غير ذلك من المتغيرات المتعلقة بتمويل التنمية ".[4]

---

[1]- عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2011، ص375.

[2]- هيثم الزعبي، **الإدارة و التحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ،عمان، الأردن، ،2000 ،ص77.

[3]- نائل عبد الحافظ العواملة،**إدارة البيئة: الأسس- النظريات-التطبيقات العلمية**، دار زهران للنشروالتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2013، ص135.

[4]-المرجع نفسه،ص135.

المطلب الثاني:الآليات التقليدية لتمويل التنمية المستدامة

تتطلب عملية التنمية توفير تمويل أغلبه طويل و متوسط الأجل ، و من الوسائل التقليدية لتمويل التنمية المتعارف عليها مايلي:

1- **التمويل عن طريق الموازنة العامة للدولة :** تشمل الموازنة العامة للدولة إيرادات ونفقات الدولة عن سنة مالية مقبلة ، و تصدر بقانون من السلطة التشريعية ، و هي أداة رئيسية لتمويل الأنشطة التنموية في الدولة ، و خاصة المشروعات الكبيرة و الإستراتيجية التي يعجز عن تمويلها القطاع الخاص ، و كذلك مشروعات البنية الأساسية مثل الإسكان و الطرق و المياه و الكهرباء و التعليم و النقل و المواصلات و غيرها.

2- **التمويل من خلال القروض العامة الخارجية :** يترتب عن عقد القرض سداد أصل القرض و فوائده في خلال مدة زمنية متفق عليها و بسعر فائدة محدد مسبقا ، و تلجأ الدول للقروض الخارجية كأحد مصادر تمويل التنمية لعدم توافر رؤوس الأموال لتمويل المشروعات الضرورية و قد تكون مصادر القروض الخارجية ممثلة في دول أو هيئات تمويل دولية.[1]

و تقدم القروض الخارجية في صورة نقدية و هي قليلة أو مرتبطة بمشروعات معينة أو برامج إقراض فضلا عن إقترانها بشروط سياسية مجحفة نتيجة لإتساع دائرة المشروطية بتعهد المقترض بإجراء تعديلات ما كان يقبلها لولا الحاجة.[2]

و يترتب عن إستخدام القروض الخارجية في تمويل التنمية بالدول النامية عدة مشاكل من أهمها مشكلة التزايد السريع في المديونية الخارجية لتلك الدول ، و لقد شكل النمو السريع للمديونية الخارجية التي تعاني منها الدول النامية و كذا المدفوعات الناشئة عن خدمة الدين مصدر قلق متزايد للمجتمع الدولي منذ أواخر الستينيات.[3]

3- التمويل بواسطة المنح و المعونات الخارجية:

و يتم تقديمها بإحدى الصورالتالية:

أ- **من حيث طبيعتها :**وتتمثل في[4]:

- **المنح :** و هي عبارة عن التحويلات التي تقدمها بعض الدول لغيرها سواء على إعتبارات إقتصادية أو سياسية أو إنسانية و هي تحويلات لا ترد ولا تدخل في نطاق المديونية الخارجية العامة للدولة و كذلك يمكن وصفها بالهبة.
- **القروض الميسرة :** و هي المعونات التي تختلف عن التي تتم وفقا لقواعد و شروط أيسر من مثيلاتها السائدة في الأسواق المالية الدولية حيث تقل أسعار الفائدة لهذه القروض عن المعدلات العادية أو من حيث إحتوائها على فترات سماح تكون طويلة.
- **المعونات النقدية :** الأصل أن تتمثل المعونات الأجنبية في صورة تحويل إعتمادات نقدية تخصصها الدول المانحة ، و تضعها تحت تصرف الدول المستفيدة بشروط معينة و هي الصورة التقليدية ، و هي تكون عادة بعملة الدولة المانحة أو بعملات أخرى على وجه الإستثناء.
- **المعونات العينية:** لا تقتصر المعونات الأجنبية على الصورالنقدية ، بل قد تتخذ صوراً عينية مختلفة لعل من أهمها السلع الغذائية : كالمعونات السلعية ، صور سلع رأسمالية ، مساعدات فنية وغيرها .

---

[1]-عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سبق ذكره، ص 374.

[2]-المرجع نفسه، ص375.

[3]-محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الإقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2004، ص362.

[4]-يونس أحمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكنرية، مصر،1988،ص 09-13.

ب- من حيث مصدرها :

يمكن تقسيم المعونات من حيث المصدر إلى معونات وحيدة المصدر تستند إلى علاقات ثنائية بين الدولة المانحة و الدولة المستفيدة و معونات جماعية و التي تقدمها الهيئات الدولية و الإقليمية المتخصصة في التنمية الإقتصادية ، وتنقسم إلى[1]:

- **المعونات الوحيدة المصدر :** أو بعبارة أخرى المعونات الحكومة الثنائية تتمثل في المنح و القروض التي تعقدها الدولة المانحة مع الدولة المستفيدة ، و هي معونات تتميز بأنها تعقد بشكل رسمي أي في إطار من التفاوض و الإتفاق بين الحكومات المعنية ، و المثال الملموس لهذا النوع من المعونات هو مشروع " **ما رشال** " الذي أعدته حكومات الولايات المتحدة الأمريكية و الذي بدأ تنفيذه في 03 أفريل 1948 و من خلاله حصلت دول أوربا الغربية على ما يقارب من 12.5 مليار دولار خلال الفترة من (1948-1951).
- **المعونات الأجنبية متعددة الأطراف :** أو الجماعية ، و تتمثل في المنح و القروض الميسرة التي تقدمها المنظمات الدولية المتعددة الأطراف مع الدول النامية.

4- التمويل الجزئي بواسطة المنتفعين : تفرض الدولة رسوم ا مقابل إستعمال بعض المرافق العامة مثل : الحدائق و المتاحف و الطرق لتنظيم إستعمال الأفراد لهذه المرافق ، أو توفير إيرادات تستخدم في الإنفاق على صيانة المرافق و تسيير عملها ، و تمثل هذه الرسوم جزءا من مقابل الإنتفاع بالخدمة عند طلبها مثل رسوم توصيل التيار الكهربائي و المياه و الغاز و الهاتف و رسم المرورعلى بعض الطرق و الإستفادة من خدمات التأمين الصحي ، و يتم التمويل من جانب المنتفعين عن طريق الإسهام في تكلفة بعض المشروعات في مجال التنمية المحلية.[2]

و من أمثلة هذه الرسوم تكاليف رصف الطرق الداخلية للأحياء، مشروعات قنوات الصرف الصحي، إنشاء المدارس و المعاهد و المساجد و يتم تسليمها للدولة لتسييرها و ملكيتها و صيانتها.

5- التمويل بنظام (B.O.O.T[**]) : لم يعد تقديم تمويل التنمية حكرا على الدولة و أجهزتها بل أصبح بمساهمة القطاع الخاص في مجالات الكهرباء و المطارات و الموانئ و الطرق السريعة و مياه الشرب و الجراحات و المستشفيات ، و هي بنية أساسية للتنمية المستدامة، كما يستخدم هذا التمويل كبديل لموارد الموازنة العامة و القروض الخارجية.[3]

6- التمويل المصرفي : يعرف التمويل المصرفي بأنه التمويل الذي يقدم بواسطة البنوك بأنواعها المختلفة : بنوك تجارية و بنوك إستثمار و بنوك متخصصة بالإضافة إلى التمويل المقدم من البنوك الدولية و المؤسسات المالية التمويلية الدولية الأخرى ، و يأخذ التمويل المصرفي صورا متعددة أكثرها إنتشاراً القروض المصرفية قصيرة الأجل و مدتها لا تزيد عن سنة ، تليها القروض المتوسطة و طويلة الأجل ، و يحكم ضوابط تقديم التمويل للمشاريع عدة إعتبارات منها الأولوية الإقتصادية بإختيار المشروعات ذات الأهمية وفق الخطة الإقتصادية للدولة ، و إعتبار الربحية التجارية المتوقعة كمقياس للكفاءة و دراسة الجدوى الإقتصادية لتقليل المخاطر و الحصول على أكبر عائدة.[4]

---

[1]-عبد العزيزسميرمحمد، **المداخل الحديثة في تمويل التنمية الإقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر،1988،ص ص410،411.

[2]- عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سبق ذكره،ص376.

[**] - ***Build Operate Own and Transfe*r** : هو نظام البناء الإدارة و التملك : يقوم القطاع الخاص بالتمويل وفقا لهذا النظام بإنشاء و إدارة و تملك و إعادة إلى الدولة مرة أخرى لمشروعات البنية الأساسية بعد مدة زمنية متفق عليها و يعد وسيلة آمنة لتمويل مشاريع التنمية.

[3]- المرجع نفسه، ص377.

[4]- المرجع نفسه، ص ص381،382 .

المطلب الثالث:الآليات المبتكرة لتمويل التنمية المستدامة

مع تنامي التحديات التنموية العالمية في مختلف المناطق أصبح من الضروري البحث عن مصادر مبتكرة تضمن تعبئة موارد إضافية من أجل مجابهة مختلف التحديات التنموية.

الفرع الأول: مفهوم التمويل المبتكرللتنمية

لا يوجد تعريف محدد للتمويل المبتكر للتنمية ، و يصفه الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية بأنه يتألف من كل آليات جمع الأموال لأغراض التنمية المكملة للمساعدة الإنمائية الرسمية القابلة للتنبؤ بها و المستقرة و المرتبطة إرتباطا وثيقا بفكرة المنافع العامة العالمية ، ووفقا لما ذكره الفريق الرائد فإن التمويل المبتكر للتنمية يجب أن يكون مرتبطا بمسار العولمة ، سواء من خلال فرض ضرائب على القطاعات التي ينظر إليها على أنها حصلت من العولمة على فوائد أكبر مما حصلت عليه القطاعات الأخرى مثل القطاع المالي أو فرض ضرائب على المضار العامة العالمية مثل انبعاث الكربون.

وقد أدى عدم وجود تعريف دقيق للتمويل المبتكر للتنمية إلى قيام دراسات عديدة بالتوسع في تفسير و إدخال كل أنواع الأشكال غير التقليدية للتمويل تحت مظلة واحدة و هي أشكال تتراوح بين الآليات التي تقدم ذكرها مثل : توريق التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ، و الضرائب الدولية ، و مخصصات حقوق السحب الخاصة من ناحية و كل أنواع المبتكرات الأخرى من ناحية أخرى مثل : سندات العملة المحلية ، و مصدات مخاطر التحويلات المالية للعمال نحو الإستثمارات الإنمائية ، و آليات التأمين ضد سوء الأحوال الجوية التي تضمنه الدولة.[1]

الفرع الثاني:أهمية التمويل المبتكر للتنمية

نتيجة لتفاقم التحديات التنموية للدول النامية تبدو الحاجة ملحة للبحث عن تمويل إضافي و مؤكد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية ، و يتطلب ذلك البحث عن مصادر مبتكرة لتمويل التنمية بصفتها مصادر مكملة للمساعدات الإنمائية الدولية ، و ضمن هذا الإطار شهد العام خلال السنوات الأخيرة عدة مبادرات مبتكرة تهدف إلي جمع أموال اكبر تساعد على سد حاجيات التنمية على الصعيد العالمي ، و هو ما دفع بالمجتمع الدولي إلي اقتراح آليات جديدة مثل[2]:

- فرض ضرائب على إنبعاث الكربون؛
- فرض ضرائب على المعاملات المالية ؛
- إصدار حقوق سحب خاصة لصندوق النقد الدولي؛

و تصلح كل هذه الآليات لأن تكون آليات مبتكرة لتمويل التنمية من خلال ما يمكن أن توفره من أموال تساعد على تحقيق التنمية في العالم . مغير أن توسع و إبتكار أساليب جديدة لتمويل التنمية تقابله تحديات كبيرة أهمها ما يلي:

- عدم ضمان حدوث توافق عالمي بشأن هذه الآليات لأن قابليتها رهينة الإتفاق السياسي.
- لابد من معالجة المسائل المتعلقة بأفضل السبل لتخصيص الموارد الناتجة عن هذه المصادر، حيث أن الحالات الموجودة للتمويل المبتكر تخصص الموارد لأغراض محددة مثل برامج التحصين للحد من إنتشار الأمراض المعدية.

---

[1]- التقرير الأمم المتحدة،**إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية،دراسة الحالة الإقتصادية و الإجتماعية في العالم2012**،سعيا إلى تمويل جديد للتنمية،نظرة عامة،نيويورك،2012،ص ص09،10.

[2]- علام عثمان،**تمويل التنمية في الدول الإسلامية –حالة الدول الأقل نموا-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الإقتصادية،تخصص تحليل إقتصادي،جامعة الجزائر3،الجزائر،2014/2013،ص 191.

و في سنة 2001 أوصي الفريق المعني بتمويل التنمية بضرورة إعتماد عدد من الإستراتجيات الخاصة بتعبئة الموارد للوفاء بالإلتزامات المعتمدة في الإعلان العالمي للألفية فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر، على إعتبار أن تحقيق ذلك يتطلب موارد مالية ضخمة لا تستطيع الدول النامية لوحدها توفيرها ، حيث لا تزال العديد من هذه الدول و بشكل خاص الدول المنخفضة الدخل تعتمد بشكل كبير على المساعدات الإنمائية كمصدر أساسي لتمويل عملياتها التنموية ، و ذلك بالنظر لعدة أسباب أهمها:

- الإفتقار إلي مختلف الموارد و الثروات في العديد من الدول النامية و بصفة خاصة الدول الأقل نموا؛
- إنخفاض مستوى المدخرات المحلية؛
- ضعف إمكانية الوصول إلي رأس المال الخاص.[1]

الفرع الثالث: آليات الموجودة للتمويل المبتكر

تشمل مجموعة من الآليات التي تندرج ضمن إطار التمويل العام الدولي وهي أشكال من التمويل تدعم بشكل مباشرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من حيث أنها تساهم في تعزيز:

- مشاركة القطاع الرسمي عبر إستخدام موارد القطاع العام في التمويل الرسمي ، و هو ما يسمح له بلعب دور المحفز.
- لاستفادة من فرص الموارد المتاحة في القطاع الخاص و المؤسسات الخيرية.
- التعاون الدولي و نقل الموارد عبر الحدود إلي البلدان النامية.

و تساهم الآليات الموجودة للتمويل المبتكر في إضافة موارد جديدة للمساعدة الإنمائية الرسمية بالرغم من حجمها المحدود و إرتباطها بأهداف محددة بإستثناء كل من : آلية فرض ضرائب على الصعيد الدولي من خلال رسم تذاكر السفر و آلية ضريبة بمعدل 2 % على المعاملات التي تتم وفق آلية التنمية النظيفة .و بشكل عام يمكننا تصنيف الآليات القائمة وفق ثلاث أنواع رئيسية:

1-تحويل توقيت صرف التمويل الإنمائي:

تهدف هذه الآلية إلي ضمان توافر الموارد المالية لإستخدامها فورا في أغراض التنمية ، و أبرز مثال على ذلك هو المرفق الدولي للتحصين ، التحالف العالمي للقاحات ، و التحصين الذي أنشئ سنة 2006 و يقوم بدمج آليات المساعدة الإنمائية الرسمية الممتدة لفترات طويلة من 06 إلى 23 سنة كما يقوم بتوريق هذه الإلتزامات لتوفير أموال بغرض إستخدامها فورا، ويندرج ضمن هذه الآلية:

- آلية تحويل الديون كتحويل الديون إلى نفقات صحية و يتم إعفاء الدين مقابل حفظ البيئة و الإنفاق على الصحة.
- تحرير الموارد من خلال إلغاء ديون مستحقة لدائنين على أساس ثنائي أو بشراء دين خاص بمصرف تجاري بخصم في السوق الثانوية.

كما يجري العمل بإعادة توجيه مدفوعات خدمة الدين و ما يرتبط على أهداف عامة تتمحور حول الصحة و البيئة ، و قد ساهمت كل هذه الآليات في حشد تمويل إضافي لصندوق التحالف العالمي للقاحات و التحصين قدر خلال الفترة 2006 -2011 ب 6,3 مليار دولار.[2]

[1]- المرجع نفسه، ص 192.
[2]-المرجع نفسه،ص193.

2- الضمان من المخاطر و التأمين ضدها:

يتم وفق الهذا الإجراء تدبير أموال لتغطية مخاطر معينة متصلة بالصحة العامة أو الكوارث الطبيعية ، و ذلك من خلال ضمانات أو مخططات تأمين مرتبة دوليا و في إطار الإلتزامات المسبقة في السوق ، و حيث تستخدم المساعدة الإنمائية أو التمويل المقدم من مصادر خيرية أو كلاهما لضمان مستوى محدد من الطلب على سلعة معينة كثيفة التكنولوجيا في المجال الطبي و ضمان أسعارها بقيمة توفر سوق مضمونة للمنتجين لتشجيعهم على تطوير المنتج، و ضمن هذا الإطار يدير مرفق الأدوية المعقولة التكلفة للملاريا و هو مخطط تجريبي يديره الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز و الشلل و الملاريا - التفاوض مع منتجي مركبات علاج الملاريا مثل لقاحات المكورات الرئوية على أسعار مخفضة لهذه الأدوية في مقابل توفير سوق مضمونة ، حيث نجح البرنامج الخاص بلقاحات المكورات الرئوية بحلول سنة 2011 في جمع 1,5 مليار دولار من مصادر ثنائية و خيرية.

أما برنامج مرفق الأدوية المعقولة التكلفة للملاريا فقد نجح في جمع 312 مليون دولار من ضمنها 180 مليون دولار من برنامج المرفق الدولي لشراء الأدوية من رسم تذكرة الطيران. كما يدير مرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة الكاريبي مخاطر المالية العامة الناشئة عن الكوارث الطبيعية، حيث يقوم المانحون بتوفير الأموال للمرفق من أجل تأمين الجماعات المحلية ضد المخاطر الناجمة عن الكوارث إذا فاقت عتبة محددة.

3- توظيف التبرعات الخاصة :

تعمل هذه الآلية على أساس منح الشركات لاسمها التجاري لإستخدامه على سلع محددة في مقابل أن يتم التبرع بجزء من الأرباح التي حققتها تلك السلع و الخدمات لصالح الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز و الملاريا و الشلل ، ضمن نجح مشروع **Product Red** في توفير مبلغ إجمالي قدر ب 190 مليون دولار خلال خمس سنوات فقط.[1]

[1]- المرجع نفسه،ص 194.

المطلب الرابع:معوقات التنمية المستدامة وتحدياتها

تواجه التنمية المستدامة العديد من المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيقها.

الفرع الأول :معوقات التنمية المستدامة

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو في مجال العمل البيئي و مسيرة التنمية في الدول النامية ، إلا أن هناك بعض الصعوبات التي واجهت العديد من الدول في تبني خطط و برامج التنمية المستدامة ، كان أهمها ما يلي[1]:

- ✓ الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية و الإجتماعية ، و على المجتمعات المحلية و الوطنية و الدولية أن تضع من السياسات التنموية و خطط الإصلاح الإقتصادي ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل ، و التنمية الطبيعية و البشرية و الإقتصادية و التعليمية للمناطق الأكثر فقراً، و الأشد تخلفاً، و العمل على مكافحة الأمية .
- ✓ الديون التي تمثل، إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف و التصحر و التخلف الإجتماعي الناجم عن الجهل و المرض و الفقر، أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة و تؤثر سلباً في المجتمعات الفقيرة بصفة خاصة و الأسرة الدولية بصفة عامة ، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها و تأثيرها السلبية على المجتمع.

الحروب و المنازعات المسلحة و الإحتلال الأجنبي الذي يؤثر بشكل مضر على البيئة و سلامتها ، و ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الإحتلال الأجنبي و وضع تشريعات و إلتزامات تحرم و تجرم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها ، و مراعاة الكرامة الإنسانية طبقاً للقوانين الدولية و منع تخريب المنازل و المنشآت المدينة و مصادر المياه.

- ✓ التضخم السكاني غير الرشيد و خاصة في المدن الدول النامية ، و تدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية و تزايد الطلب على الموارد و الخدمات الصحية و الإجتماعية.
- ✓ تدهور قاعدة الموارد الطبيعية وإستمرار إستنزافها لدعم أنماط الإنتاج مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية و إعادة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.
- ✓ عدم توفر التقنيات و الخبرات اللأزمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة و خططها.
- ✓ نقص الخبرات اللازمة لدى الدول النامية لتتمكن من إبقاء بالإلتزامات حيال قضايا البيئية العالمية و مشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.
- ✓ الفساد الإقتصادي ، الإجتماعي و الإداري و الممثل أساسا في هدر المدخرات و ضعف الإستثمار الداخلي و إرتفاع أعباء الديون الخارجية و الفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة و النامية في ظل العولمة التجارة التمويل و تدفق المعلومات، كذلك المستويات المعيشية و تدهورها و كثرة مسائل الرشوة مما يؤدي إلى الإضطرابات في العالم النامي .
- ✓ عدم توافر الإستقرار السياسي كما هو موجود في معظم الدول النامية حيث يشكل ذلك عائق أمام عملية التنمية إضافة إلى المديونية، و كذا إستنزاف الثروات البيئية و الطبيعية لهذه الدول ، الفقر، البطالة ، إرتفاع عدد السكان الدول النامية ، مما يجعله عرضة للتوتر الإقليمي .

---

[1] - ناصر بوشارب،" **دور التسويق الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة بعض المؤسسات الصناعية الجزائرية خلال الفترة 2008-2012"**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطارمدرسة الدكتوراه،كليةالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة،جامعة سطيف01،الجزائر،2014/2013،ص ص63،64.

الفرع الثاني:تحديات التنمية المستدامة

لعل من أبرزها و أهمها ما يلي[1]:

1- العولمة ودخول العصر الرقمي: إن التقدم التكنولوجي و بدخول العالم مرحلة الإقتصاد الرقمي الذي عولم كافة جوانب الحياة سواء إقتصاديا ، إجتماعيا أو حتى سياسيا يعتبر من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة ، فهو من جهة يمس و يقف حاجز أمام تحقيق بعضا من أهداف التنمية المستدامة و من جهة أخرى فهو ليس مفهوم نظري كالتنمية المستدامة يمكن التحكم به ، بل إنه واقع مفروض أو بالأحرى فهو نتيجة و أثر للثورة التكنولوجية و المعلوماتية التي يشهدها العالم و المتطورة بوتيرة متسارعة يوما عن يوم.

2- سياسات النظام التجاري الدولي الجديد والتحرير التجاري: إن ولادة منظمة التجارة العالمية سرع كثيرا من عملية تحرير الإقتصاد العالمي و فتح الأسواق أمام السلع و الخدمات و رؤوس الأموال . و قد وجهت لها الدول النامية و من بينها الدول العربية عدة إنتقادات أتهمتها بأنها تغلب المصالح التجارية على قضايا التنمية المستدامة ، وهي ترى أن تحرير التجارة قد يؤدي إلى زيادة النمو، لكن ذلك لا يعني حصول التنمية ، فالبلدان النامية بحاجة ماسة إلى إحداث تغيرات هيكلية في إقتصادياتها تؤدي إلى تنمية طاقاتها الإنتاجية الصناعية والزراعية ، و ليس إلى تحرير التجارة بلا قيود أو ضوابط ، أضف إلى ذلك قد يكون النمو الذي يحصل من جراء تحرير التجارة من طبيعة مؤقتة ، و لا يعكس تغييرا هيكليا في الإنتاج أو تنميته.

3- اللامساواة شمال-جنوب: إن إتساع الهواة العميقة التي تقسم المجتمع البشري إلى أغنياء و فقراء ، و الفجوة المتزايدة الإتساع بين الدول الغنية و الدول الفقيرة تشكلان تهديدا كبيرا للإزدهار و الأمن و الإستقرار على المستوى الدولي . كما أن ضعف إمكانيات الدول الفقيرة و حتى النامية و تأخرها في مواكبة الثورة التكنولوجية و المعلوماتية لا يسمح لها بتوفير مستلزمات التنمية المستدامة .

4-عدم الاستقرار السياسي وغياب الحوكمة والإدارة الرشيدة: رغم أن الحوكمة هي أحد أهم أبعاد التنمية المستدامة إلا أنها في حد ذاتها تواجه تحديا كبيرا أمام الشركات متعددة الجنسيات التي سادت العالم و أصبحت تهدد مصالح الدول المضيفة لها حرصا على مصالحها الذاتية الإقتصادية ، فتفرض عليها إلزاميا لا إختياريا قراراتها و سياساتها و إستراتيجياتها. إضافة إلى ذلك نجد المؤسسات الدولية ، صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي و منظمة التجارة الدولية ، في أغلب الأحيان تفرض على الدول النامية تقنيات و تجارب و سياسات لا تتناسب مع الظروف الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية لها ، و نقص الكفاءات القادرة على التعامل معها .

هذا بالنسبة للحوكمة لكن هناك جانب آخر تم ذكره في تقرير" **مستقبلنا المشترك** " و تمت إعادة التذكير به في تقرير" المستقبل الذي نريد " ، و هو غياب إستقرار السياسات الإقتصادية و التنموية ، الناتج عن غياب الأمن و السلام . فالسباق نحو التسلح و النزاع المسلح يمثل عقبة صلبة في طريق التنمية المستدامة ، وذلك بسبب الاستنزاف المريع والمستمر للموارد المالية والطبيعية والبشرية ، والتي كان من الممكن إستخدامها في الحيلولة دون إنهيار الأنظمة البيئية و تدهور الموارد الطبيعية و البشرية بالإضافة لمكافحة الفقر.

---

[1]-خديجة عبيد، **دور الإقتصاد الرقمي في إعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة -دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014/2013، ص ص73،74.

الخلاصة الفصل:

من أهم ما تناولنا في هذا الفصل مصطلح التنمية المستدامة ، و الأهمية الكبيرة التي أكتسبها من خلال تطوره إلى ما وصل إليه في وقتنا الحالي، و إرتباط التنمية المستدامة بالنمو و مختلف الإتجاهات الإقتصادية ، الإجتماعية البيئية و التكنولوجية للتنمية ، و الذي يعمل على تحقيق الإنسجام و التكامل بين النمو الإقتصادي و الموارد الطبيعية و تلبية حاجات الأجيال الحالية و المستقبلية على حد سواء ، فالتنمية المستدامة لا تقتصر على حماية البيئة فقط كما يرى البعض بل هي مفهوم جديد للنمو الإقتصادي يعمل على تلبية إحتياجات الأفراد دون إستنزاف موارد العالم المحدودة .

و لقد أخذت قضية التنمية المستدامة نطاقا واسعا في مؤتمرات رفيعة المستوى ، كما سبق الذكر و توالت تواريخ جد هامة في هذا الشأن إلى أن تم وضع أهداف إنمائية لخمسة عشر سنة قادمة (2015-2030) ، هذا ما يفسر توجه قادة العالم نحو تحقيق تنمية مستدامة تتضمن عدة أبعاد إقتصادية وإجتماعية و بيئية ، و تقوم على إستراتيجية وطنية خاصة لكل دولة وفقا لإمكانياتها و مواردها تضمن تلبية إحتياجات الجيل الحالي دون الإقلال من قدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها و هذا هو جوهر التنمية المستدامة ، هذا وفي ظل العديد من المعوقات و التحديات التي يجب مجابهتها كعنصر التمويل اللازم للقيام بمشروع التنمية .

الفصل الثاني:
مدخل إلى البنوك التعاونية

تمهيد:

يعتبر البنك التعاوني الكيان المالي الذي يتنمي إلى أعضائه ، و الذين هم في نفس الوقت مالكو و عملاء البنك الذي يتعاملون معه ، غالبا ما يتم إنشاء البنوك التعاونية من قبل أشخاص ينتمون إلى نفس المجتمع المحلي أو المهني أو يشتركون في مصلحة مشتركة ، تزود البنوك التعاونية عموما أعضائها بمجموعة واسعة من الخدمات المصرفية و المالية كالقروض و الودائع و الحسابات المصرفية. حيث ترتكز هذا البنوك التعاونية على تحقيق الأرباح من أجل خدمة الأعضاء من الإستراتجية الأصلية للبنك على تطوير مقدرات الأعضاء من المزارعين و الحرفيين و غيرهم و تمكينهم من تقوية مراكزهم المالية و تقوية و زيادة رأسمال ، و هذا النوع من البنوك يهدف إلي تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة و إقراض العائلات و الفقراء الناشطين إقتصاديا و المزارعين .

و في هذا الفصل سوفي يتم الإشارة حول الجوانب النظرية للبنوك التعاونية ، ما أثره على التنمية الإقتصادية و الإجتماعية المستدامة. و قد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية.

المبحث الأول:ماهية التعاونية؛

المبحث الثاني:عموميات حول البنوك التعاونية؛

المبحث الثالث:الدور التنموي المستدام للبنوك التعاونية.

المبحث الأول:ماهية التعاونية

يعد التعاون من أكثر الأشياء الطبيعية العالم، يتعاون البشر من خلال حياتهم اليومية في العمل، أو في أوقات الفراغ.

المطلب الأول:مفهوم التعاونية

هناك العديد من التعريفات و يمكن تسليط الضوء على البعض منها وهي :

الفرع الأول:تعريف التعاونية

يوجد عديد من التعريفات التعاونية نذكر منها:

- تعرف التعاونية على أنها:" إتحاد مستقل للأشخاص الذين يتحدون طواعية لتلبية إحتياجاتهم و تطلعاتهم الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية المشتركة من خلال مؤسسة ذات ملكية مشتركة ، و يتم التحكم فيها بشكل ديمقراطي ". هذا التعريف مشتق من البيان المتفق عليه دوليًا بشأن الهوية التعاونية، و الذي تم تبنيه في عام 1995من قبل التحالف التعاوني الدولي .

- التعاونية : هي شكل من أشكال مع نموذج معين للملكية و يمكن للمشاريع أن تتخذ أشكال عديدة بما في ذلك الشركات المملوكة للعائلات ، و الشركات المملوكة للدولة ، فضلا عن الشركات المساهمة أو المحدودة ، غالياً ما تعرف هذه الفئة الأخيرة بإسم نموذج الشركة المملوكة للمساهمين، الغرض الرئيسي من هذا النوع من الأعمال هو تحقيق أقصي قدر من الأرباح للمساهمين.[1]

- التعاون ظاهرة إجتماعية إنسانية ، قديمة قدم البشرية ، و شمل العديد من أنماط النشاط الجماعي بين الأفراد المتمثل في العون التضامن و المساعدة المتبادلة و ذلك لتحقيق أهداف إقتصادية لا يمكن أن تتحقق بالمجهود الفردي ، و مورس التعاون بالفطره في كافة المجتمعات منذ الأزل و بدى ذلك جليا من خلال تعاون أفراد المجتمع الواحد في إقامة المساكن أوجني المحاصيل الزراعية و في معالجة أثار الكوارث الطبيعية و الحروب حيث كان الناس يندفعون فطرياً لتقديم العون و المساعدة لصاحب الحاجة و يتوقعون المعاملة بالمثل عند حاجتهم لهذا العون أيضا.

- إن كلمة التعاون ذات معني إيجابي و تعني المشاركة و المساعدة المتبادلة و العمل معاً كطريقة مثلى لتأدية و إنجاز الأعمال بشكل أفضل و أسرع ، و التعاون ليس هدفاً بحد ذاته و لكنه وسيلة مثلى لبلوغ الأهدف ، و لسنا هنا بصدد الحديث عن التعاون في صورته الفطرية ، إنما ينصب إهتمامنا عن التعاون المنظم كوسيلة و أداة إصلاحية و تصحيحية في المجتمع و الذي برز بصورة واضحة في أعقاب الثورة الصناعية بأوربا في منتصف القرن الثامن عشر كرد فعل للمساوئ الناجمة عن فشل الرأسمالية خاصة بالنسبة للمزارعين و الطبقة العاملة و تمثلت هذه الآثار السيئة للنظام الرأسمالي المتدهور في الإستغناء عن أعداد كبيرة من العمال و إنتشار البطالة و من إنخفاض و تدني في مستوى المعيشة.[2]

---

[1]-ستيرلينغ سميث، **تعزيز التعاونيات دليل معلومات منظمة العمل الدولية للتوصية رقم 193**، مكتب العمل الدولي، الطبعة الأولى، جنيف، سويسرا، 2014، ص19.

[2]-محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، **دور التعاونيات النسوية في التمكين الإقتصادي للمرأة من خلال الإستخدام الأمثل للتمويل الأصغر**، ورقة عمل مقدمة الى المؤتر الإقتصادي بجامعة الأحفاد 2-3أ كتوبر 2011، السودان، ص02.

الفرع الثاني:خصائص التعاون المنظم

يمكن و صف التعاون المنظّم بالخصائص التالية[1]:

1- التعاون قيمة إنسانية عالية تتم بين الناس على مدار الزمن في صورة تلقائية فردية من باب التكافل الإجتماعي؛

2- التعاون الجماعي المنظم في شكل جمعيات تعاونية نشأت في منتصف القرن الثامن عشر؛

3- يقوم التعاون المنظم على تجميع القوى المالية البسيطة المتناثرة لمجموعة من الأفراد تربط بينهم صلة ما و توجد هذه القوى في منظمة تعاونية ؛

4- يقوم التعاون المنظم على المساعدة الذاتية المتبادلة فيما بين أعضاء المنظمة التعاونية؛

5- يقوم التعاون المنظم على الإدارة الذاتية للمنظمة التعاونية بواسطة أعضائها؛

6- يقوم على التكافل الإجتماعي بين القادرين من أعضاء المنظمة و غيرهم و بين غير القادرين.

المطلب الثاني:مبادئ التعاونية

أكدت الحركة التعاونية شعبيتها على مر العصور و إنتمائه للمصلحة الأفراد الجماعة لتحقيق أهدافها الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية التعاونية نتيجة النجاحات التي حققها نقل الإهتمام به من الإطار الدولي حيث تم تأسس الحلف التعاوني الدولي بلندن عام 1885، و أحتفل في يوليو عام 1995 بمرمر مائة عام على تأسيسه و تم ترسيخ تعريف التعاونية بأنها منظمة شعبية طوعية ذاتية الإدارة تتكون من أشخاص يتحدون بمحض إختيارهم لمواجهة إحتياجاتهم الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية و أمالهم من خلال مشروع ملكية مشتركة . و قد أعتمد الحلف لتعاوني الدولي المبادئ التعاونية التالية[2]:

1- العضوية الإختيارية المفتوحة : التعاونيات منظمات مفتوحة لكل الأشخاص دون تميز جنسي أو إجتماعي أو عرقي أو سياسي أو ديني و تتمتع التعاونيات بالحياد تجاه الجميع ، مبدأ الباب المفتوح للعضوية يحقق الإحساس و الشعور بالملكية الخاصة للفرد في إطار الجماعة إضافةً إلي ما يقدمه لقدراته في العمل بالمشاركة فكرياً و عملياً و مالياً ثم بما في ذلك الترشيح و الإنتخاب في مجالس الإدارات.

2- الإدارة الديمقراطية للتعاونيات : التعاونيات منظمات ديمقراطية يحكمها أعضاؤها و يشاركون في سياساتها و إتخاذ القرار عن طريق ممثليهم المنتخبين ديمقراطيا و الممثلين مسئولين أمام ناخبيهم و للأعضاء حقوق تصويت متساوية عضو واحد صوت واحد و على المستويات الأعلى تدار التعاونيات و تنظم بأسلوب ديمقراطي ، و يعطي مبدأ ديمقراطية الإدارة الحق لجميع الأعضاء في المشاركة في إدارة الجمعية وفقاً لضوابط ديمقراطية عادلة فيتعلم الناس الديمقراطية الحقيقية الخالية من المؤامرات و الصراعات .

---

[1]-محمد عبد الحليم عمر، **التمويل التعاوني: الأسس- الواقع- المقترحات**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمرالدولي حول " التعاونيات والتنمية في مصر والعالم العربي: الواقع و الآمال"، جامعة الأزهر، مصر،08 و 09 مارس2005، ص01، متاحة على الموقع: https://ketabonline.com/ar/books/100119/read?page=1

[2]-محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، **التعاونيات وسيلة مثلى لاستغلال التمويل الأصغر في التنمية ومكافحة الفقر**، مجلة الحوار المتمدن،العدد2464، تاريخ النشر 2008/11/13 على الساعة 10:13، ص29. متاحة على الموقع: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=153146&msclkid=b17165d0a54011eca5f023c80a3dcd75

3- مساهمة العضو الإقتصادي : يساهم الأعضاء بعدالة في رأس مال تعاونيتهم الذي يكون ملكية تعاونية ، و يتلقى الأعضاء تعويضا عن رأس المال السهم و يمكن تخصيص الفائض لتطوي رالتعاونية و دعم الأنشطة الأخرى التي يوافق عليها الأعضاء و يوزع الباقي على الأعضاء بنسبة تعاملهم مع التعاونية، يقدم مبدأ العائد علي المعاملات الشعور بالمسئولية تجاه الممتلكات عند الأعضاء بما يؤكد توزيع الفائض علي جميع الأعضاء وفق الأسس العادلة و مبدأ العائد علي رأس المال يحرر المال من الربا و يوظفه في سبيل تحقيق أفضل أداء مالي للفرد و المجتمع و هو مردود ربحي ملائم للأسهم يفوق معدلات الإستثمار في كل قطاعات النشاط الإقتصادي إذا ما قورن مردود السهم بقيمته في أي نشاط إقتصادي غير النشاط الإقتصادي التعاوني .

4- الإدارة الذاتية المستقلة : التعاونيات منظمات ذاتية الإدارة يديرها أعضاؤها و يؤمنون تمويلها المالي و يمكن لهم التعاون مع منظمات أخرى أو مع الحكومات سواء بالإدارة أو التمويل شرط تأكيد الإدارة الديمقراطية لأعضائهم و المحافظة على التحكم الذاتي التعاوني ، كما أن مبدأ الحياد السياسي و الديني و العرقي مبدأ يقاوم التفرقة و يدعو لتوحيد البشرية يعتبر مبدأ الحياد السياسي و الديني و العرقي من المبادئ الجديدة و قد أخذت به كثير من الدول كما لم يؤخذ به في بعضها . و يعتبر الحياد السياسي و ا لديني و العرقي من أهم الوسائل التي مكنت الجمعيات التعاونية من العمل بحرية في كنف النظم السياسية و وسط الأثنيات العرقية و الأيدلوجيات الفكرية و الدينية و لذلك وجد العمل التعاوني في الدول التي تطبق النظام الإقتصادي الرأسمالي (الغرب خاصة) و الدول التي تطبق النظام الإقتصادي الإشتراكي (دول شرق أوربا خاصة) ، و يوجد العمل التعاوني في الدول التي تعتقد في الأديان السماوية بمختلف عقائدها. و قد نبدأ بمبدأ الحياد السياسي و الديني و العرقي عبر الحلف التعاوني الدولي و لذلك نجده في دستور الحركة العالمية و في القوانين المحلية للتعاون في أغلب الدول.

5- التعليم والتدريب والإعلام : تقدم التعاونيات التدريب و التعليم لأعضائها بالتعاونيات و لقياداتها المنتخبة و مديرها و موظفيها ليستطيعوا أن يساهموا بفعالية لتنمية تعاونياتهم ، مع تنوير الرأي العام عن طريق الإعلان والإعلام و خاصة الشباب و قادة الرأي عن طبيعة و مزايا التعاون عن طريق التثقيف و التوعية التعاونية . ثم إن مبدأ التعليم و التدريب التعاوني مبدأ يقاوم الجهل. يعتبر أحد أهم المبادئ التعاونية لإيجاد الوعي عن العمل الإداري والمالي و الإجتماعي و الإقتصادي لأعضاء الجمعيات مما يساعد علي نمو الحركة التعاونية من ناحية و من أخرى رفع المستوي الفكري للعضو بإعتباره إنسان : لأن التعليم مطلوب للإنسان و يحفظ إنسانيته من خلال مردود التعليم إجتماعياً و إقتصادياً. و تتضمن تشريعات التعاون في بعض الدول تخصيص نسبة من صافي الأرباح القابلة للتوزيع لأغراض التعليم و التدريب التعاوني .

بإعتبار أن التثقيف التعاوني أحد مسئوليات الجماعات المتعاونة في نشر الفكر مما يقود إلي رفع القدرات لأعضاء الحركة التعاونية و هو بمثابة إستثمار مستقبلي ، و توجد في كثير من الدول مدارس و معاهد و جامعات متخصصة للتعليم و التدريب التعاوني لإيجاد متخصصين في إقتصاديات التعاون و متخصصين في الإدارة التعاونية و كذلك في التمويل التعاوني و المحاسبة التعاونية... الخ.[1]

[1]- المرجع نفسه، ص30.

6- **التعاون بين التعاونيات** : تخدم التعاونيات أعضاءها بكفاءة أكثر و تقوى الحركة التعاونية بالعمل سويا من خلال المؤسسات و المنظمات و الإتحادات التعاونية المحلية و الإقليمية و الدولية ، كما أن مبدأ التعاون بين التعاونيات يمكن من تكوين المزيد من المنظمات التعاونية و المؤسسات الفاعلة في المجالات التعاونية وينمي قدرات الحركة التعاونية إستثمار اًو إستشارة و تبادلاً للخبرات .

7- **الاهتمام بالمجتمع :** تعمل التعاونيات من أجل التنمية الإجتماعية المتواصلة فتقدم خدماتها في مجال الصحة و التعليم و توفير مياه الشرب... الخ لمجتمعاتها من خلال سياسات يوافق عليها الأعضاء . و تعبر المبادئ التعاونية عن دستور الحركة التعاونية (الدولي العالمي) حيث يشمل مضمون الدستور مجموعة من المبادئ التي تهتدي بها كل الجمعيات التعاونية في تحقيق أهدافها في العالم ، إن عدم مراعاة " الهوية التعاونية " والتقيد و التنفيذ الصارم لهذه المبادئ يؤدى إلي عواقب و خيمة و ضارة تذهب بالصفة التعاونية و الشعبية و الديمقراطية التي تتميز بها التعاونيات، كما أنها تؤدي إلي الفشل و الإخفاق الذريع ، إن عدم إتباع المبادئ و الأسس التعاونية التي أنشأت علي أساسها الكثير من المشاريع التعاونية و بصفة خاصة الجانب الإداري ، إنعكس سلبا علي الأداء و بصفة خاصة في المجال لتسويقي ، إذ أعتمدت هذه المشاريع في إدارتها علي أساس التعيين من قبل الوزير المختص مما يتنافى مع المبادئ و القوانين التعاونية . و ذلك لأن التعاونيات و وفقا للمبدأ الثاني من المبادئ التعاونية ، منظمات ديمقراطية ، يتحكم بها أعضاؤها الذين يشاركون بفعالية في وضع السياسات و إتخاذ القرارات. و لقد أثبتت التجارب العالمية أن مراعاة التقيد و التنفيذ الصارم لهذه المبادئ يؤدى إلى الإحتفاظ بالصفة التعاونية و الشعبية للتعاونيات و الحفاظ أيضا علي الديمقراطية التي تتميز بها التعاونيات ، كما أنها تجنب التعاونيات الفشل و الإخفاق في تحقيق أهدافه ، لقد كان للإلتزام بالمبادئ التعاونية و خاصة الديمقراطية ، الأثر الكبير في إستمرار الحركة التعاونية الأوروبية و تقدمها عالميا.[1]

المطلب الثالث:اليات تطبيق التنمية المستدامة في التعاونيات

تعتبر التعاونيات من العناصر التي تساهم في التنمية الإقتصادية فبنيتها الإجتماعية والقانونية و تفاعلها مع محيط الداخلي و الخارجي بإضافة للأحداث و الأزمات التي يشهدها العالم و ما صاحبها من ضياع حقوق أصحاب المصالح داخل التعاونيات أدت إلى إهتمام الحكومات و المنظمات الدولية و الباحثين سواء كانوا إقتصاديين أو إجتماعيين لهذه الخلية المؤثرة في حياة الإنسان عامة و الإقتصاد بصفة خاصة ، و ذلك بمحاولتهم لتفادي وقوعها في الأزمات و التقليل من حدتها . و يتم تحقيق التنمية داخل التعاونيات من خلال:

الفرع الأول:حوكمة التعاونيات

تعتبر الحوكمة التعاونيات هي مجموع السياسات و الأنظمة التي تنظم العلاقة بين مجلس إدارة التعاونية و المتعاونين و أصحاب المصلحة الأخرين و هي توفر أيضا الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف التعاونية و وسائل تحقيقها و تحديد أطراف مراقبة الأداء فيها ، و بالتي فإن حوكمة التعاونيات هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة التنفيذية و الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المتعاونين أي التعاونية بذاتها و تسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة و بالتالي تساعد التعاونية على إستغلال مواردها و خيرة أعضائها بكفاءة.[2]

---

[1]-المرجع نفسه،ص31.

[2]- بشار صوافطة، **التنمية المستدامة والإرشاد التعاوني**، مديرة دائرة الإرشادة و تنظيم العمل التعاوني، هيئة العمل التعاوني، فلسطين ،2020/2019، ص ص 13،14.

لذلك زاد الإهتمام بتطبيق مفهوم حوكمة التعاونيات التي من خلاله يتم إستغلال موارد التعاونيات و حسن توجيهها و مراقبتها من أجل تحقيق أهدافها بتوظيف مبادئ التعاون التتضمن الممارسة السليمة لها ، تعتبر هذي المبادئ المرجع الأساسي من الممارسات النموذجية المتعلقة بحوكمة التعاونيات و هناك سبع مبادئ أساسية وضعها المشرع في المادة الثانية من القانون رقم 20 لسنة 2017. و التي أخذها عن منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية.

إذن فالحوكمة تكتسي أهمية بالغة داخل التعاونيات التجارية فإتباع مبادئها السليمة تؤدئ إلى خلق الإحتياطات اللازمة ضد الفساد و سوء الإدارة مع تشجيع الشفافية في الحياة الإقتصادية و مكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح و تؤدي الأزمة المالية إلى إتخاذ نظرة عملية جيدة عن كيفية إستخدام حوكمة التعاونيات الجيدة لمنع الإزمات المالية القادمة و بالتالي التأثير على التنمية المستدامة ، و بهذا تكون حوكمة التعاونيات أداة لتأهيل الإقتصاد الإجتماعي و التضامني للدخول في التنافسية الإقتصادية الوطنية و الدولية و الإستجابة للمهام الرئيسية التي أنطقها بها القانون أي الإلتزام نحو المجتمع.[1]

الفرع الثاني: الموارد البشرية:

إن نجاح عملية التنمية الشاملة بإعتبارها الهدف الأساسي لجميع الدول المتقدمة كانت أو النامية يتوقف على كفاءة مواردها البشرية و ما تتوفر عليه من موارد طبيعية أو رؤوس أموال وطنية أو معونات أجنبية ، و لم يعطى لهذا المفهوم حقه من الإهتمام و التطبيق الإ في الفترة الأخيرة من القرن العشرين بحيث كانت كل الدول توجه الإهتمام إلى ثرواتها الإقتصادية و إمكاناتها المادية لتحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بها ، بعد ذلك تلتها مرحلة أخذت فيها الدول بحماس بفكرة التخطيط الشامل لمشروعاتها و خاصة الدول النامية بقصد الإسراع بعمليات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و رغم ذلك فإن مكمن قصور هذه الخطط عن تحقيق أهدافها يرجع بالأساس إلى عدم كفاءة مواردها البشرية ، و خصوصا فيما يتعلق بعدم قدرة القيادة الإدارية على التنفيذ البرامج التي تضمنتها تلك الخطط بكفاءة.

و هذا ما دفع جميع الدول المتقدمة منها و النامية إلي تنمية مواردها البشرية و رفع مستوى قدراتهم على حسن إدارة مشروعات التنمية المؤثرة فيه و مواجهة ما يتعرض تنفيذها من عقبات ، و عليه يمكن القول إن تقدم الدول و رفاهيتها أصبح يقاس بما تملكه هذه الدول من هياكل بشرية متميزة ، و على العموم يمكن القول إن تنمية الموارد البشرية هي فكرة واسعة تجمع بين إختصاصات متعددة تتضمن عدة وسائل تؤثر على تنمية الفرد و الرفع من قدراته و مؤهلاته وأولى هذه الوسائل تعليم الأفراد و تثقيفهم ثم تدريبهم للمواكبة الإجتماعية التي هي أيضا لها دور في تنمية الفرد.[2]

[1]-المرجع نفسه، ص ص15،16.
[2]-المرجع نفسه،ص 17-19.

-عوامل تنمية الفرد هي[1]:

1- التعليم: فالمفهوم الحديث للتنمية الموارد البشرية يرتبط إرتباطا وثيقا بنظام التعليم و توجيهاته وأهدافه ، إذ يساهم في الرفع من كفاءة الفرد الذهنية و في فتح مجالات الإبداع الفردي و أصبح التعليم أم القطاعات المنتجة في العصر الراهن ، كما أصبح البحث العلمي المحرك الأساسي للتقدم الإقتصادي لذلك فإن الأمر يستدعي تنمية الموارد البشرية .

2- التدريب الاداري: هو بمثابة نشاط تعليمي مقصود تقوم به منظمة ما لرفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين.

3-التدريب المهني : يتم هذا النوع من التدريب في المراكز المهنية بهدف تدريب الفئات المراد تدريبها و الفئات التي تحتاج إلى رفع مستواها المهني لتخريج عمال أكفاء مهرة كما تقوم هذه المراكز أيضا بتخريج مسؤولي ورش في المهن الأساسية و يعد القطاع المهني من القطاعات الحيوية و الأساسية لإن الدول كما هي الحاجة ألى أدباء و محامين وأطباء هي أيضا في حاجة إلى مهنيين مختصين .

4- الرعاية الصحية: من واجب الدول أن تعطي إهتماما ملحوظا إلى صيانة و حماية صحة الموظفين و التي تعتبر من أهم عوامل زيادة إحتياجاتهم و توفير الشروط اللأزمة لضمان تاديتهم لمهامهم و في ظروف صحية جيدة فمرض العامل أو عجزه عن العمل عبء ثقيل على المنظمة كما هو عبء على العامل ذاته بسبب إرتفاع نسبة الغياب و بالتالي سيكون له إنعكاس سلبي على السير العادي للمنظمة .

5- الخدمات الاجتماعية: تعتبر الرعاية ذلك النشاط الذي يهتم بكل التغيرات المنشودة لتحسين مستوى معيشة الأفراد عن طريق إشباع حاجاتهم الطبيعية و الإجتماعية المشروعة و تتجلى هذه الخدمات على الخصوص فيما يلي: السكن / الخدمات الثقافية والرياضية.

جميع ما تم التطرق له من عوامل تساهم في تحقيق تنمية الفرد النهوض بالمجتمع حيث تعتبر هذه القطاعات هامة ولها مساهمة في حياة المجتمع.

إن إدخال القوالب التعاونية في هذه القطاعات الهامة التي تم الإشارة إليها سابقا وإستحداث قطاعات تعاونية توفر خدمات تعاونية تساهم في تحقيق تنمية الفرد و المجتمع ، وإستحداث هذه القطاعات التعاونية الجديدة تساهم في تنوع البنيان التعاوني الذي سيساهم في تعزيز المجتمع إقتصاديا و إجتماعيا و تحقيق التنمية.

[1]- المرجع نفسه، ص ص20،21.

المبحث الثاني:عموميات حول البنوك التعاونية

البنوك المتخصصة بنوك تخدم نوعا محددًا من النشاط الإقتصادي وفقًا للقرارات الصادرة عند تأسيسها ، و تتولى هذه البنوك عمليات التمويل و الإستثمار في مختلف المجالات ، فنجد منها البنوك العقارية ، البنوك الزراعية ، البنوك الصناعية ، البنوك التعاونية التي هي محور دراستنا في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم البنك والبنك التعاوني

يعتبر البنك التعاوني أحد أنواع البنوك التي تنشط في القطاع المالي ، تقدم القروض لأعضائها لكن وفق مبادئ إجتماعية تعاونية محضة ، و قبل تقديم تعريف للبنوك التعاونية ، ينبغي الإشارة إلى كل من المصطلحين البنك و التعاون.

الفرع الأول: مفهوم البنك

يفضل إستعمال لفظة " بنك " على لفظة " المصرف " و إن كانت هذه تبدو عربيَة أكثر بنظر الكثيرين ، إلا أن كلمة " بَنْكْ " أصبحت تُعطي معناها بنفسها ، و أصبح مفهومها أكثر واقعية ، و لو أنه بالأساس لا يعني أكثر من " مقعد مستطيل كان يجلس عليه التاجر أو الممول".[1]

يمكن تقديم مفهوم للبنك من خلال الوظائف التي يقوم بها هي[2]:

- البنك أحد أشكال المؤسسات الماليّة و التي تتعامل في النّقد و كافة وسائل الدفع الأخرى.
- وسيط مالي بين جمهور المودعين و المستثمرين.
- جمهور المودعين و المستثمرين يشمل كل من الأفراد و المشروعات العاملة في كافة القطاعات الإقتصادية و الحكومية.
- مؤسسة تعمل على إشباع حاجات العملاء من الخدمات المالية.
- يعمل وفقا لمجموعة من قواعد مصرفية التي يقرها بنك البنوك والأعراف المصرفية.

و بالتالي فإن البنك هو مؤسسة مالية تتعامل في كافة وسائل الدفع ، كما يلعب دور الوسيط بين جمهور المودعين و المستثمرين من أفراد و مؤسسات لكافة القطاعات الإقتصادية و الحكومية و يسعى في ذلك إلى إشباع إحتياجات العملاء من الخدمات المالية وفقا لمجموعة من القواعد التي يقرها بنك البنوك و الأعراف المصرفية . كما للبنك عدة أنواع ، بدءًا بالبنك المركزي الذي هو بنك الإصدار الذي يقوم بتنظيم السياسة الإئتمانية و المصرفية للدولة ، و البنوك التجارية التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محدودة ، و البنوك المتخصصة كما سبق الإشارة إليها . و نجد أيضا بنوك الإستثمار و الأعمال و هي التي تقوم بتجميع المد خرات لخدمة الإستثمار وفقًا لخطط التنمية الإقتصادية ، و نجد أيضا نوعًا آخر هو البنوك الإسلامية التي لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء بمعنى أنها تعتمد على الإستثمار بالمشاركة و ليس على الإستثمار ذو الفائدة أو الربح.[3]

---

[1]- جعفرالجزار ، **البنوك في العالم :أنواعها وكيف نتعامل معها**،دار النقاش للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان،1993،ص68.

[2]- على سعد محمد داود،**البنوك ومحافظ الإستثمار**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2012،ص17.

[3] - المرجع نفسه،ص18.

و الشكل التالي يوضح أنواع البنوك:

الشكل رقم(1-2):أنواع البنوك

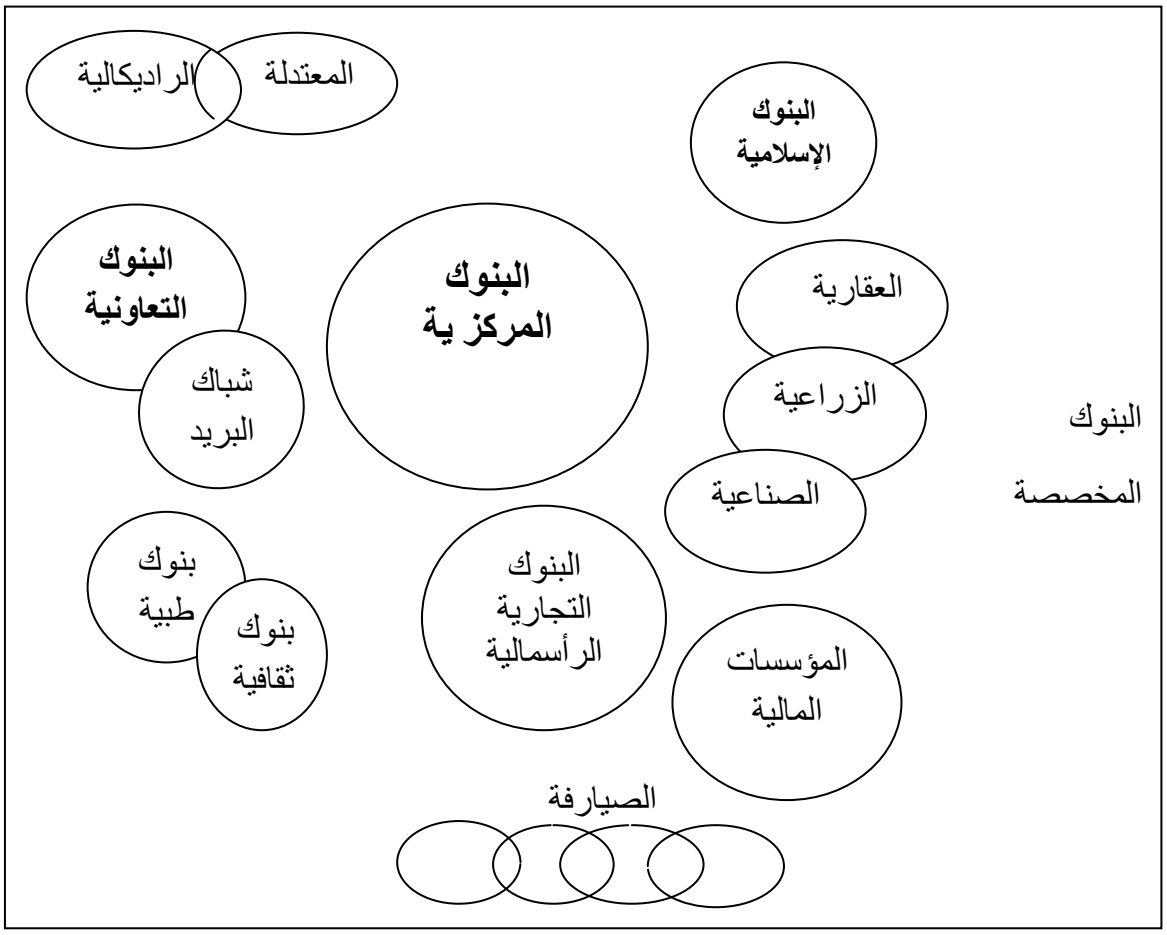

المصدر:جعفر الجزار، **البنوك في العالم: أنواعها وكيف تتعامل معها**، دار النقاش للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، 1993،ص06.

الفرع الثاني:ماهية البنك التعاوني وخصائصه

يعتبر البنك التعاوني المؤسسة المالية التي يملكها و يديرها عملائها و تعمل وفق صوت واحد لشخص واحد و يوجد هناك العديد من التعريفات و يمكن التطرق إلى البعض منها.

أولا:التعريف الإصطلاحي للبنك العاوني

قدمت تعاريف مختلفة للبنك التعاوني ، لكنها تصب في قالب واحد، و من بين هذه التعاريف:

ـ **البنك التعاوني** : هو منشأة رسمية مالية تعاونية غير حكومية ، يؤسسها أفراد تعاونيون أو جمعيات تعاونية وفق نظام الإكتتاب التعاوني ، و يقدم خدمات مصرفية كاملة للأعضاء بإجراءات ميسرة و فوائد منخفضة وفق الرؤية التي وضعها المؤسسون و بإدارة ديموقراطية حقيقية ، وفق رؤية تعاونية غير هادفة للربح في الأصل.[1]

[1]-سعيد بن مبارك المحرمي، **البنوك التعاونية: الأنظمة البنكية البديلة و مدى توافقها مع أحكام الشريعة ومقاصدها مقارنة بنظام الإحتياطي الجزئي**، ورقة مقدمة المؤتمر الرابع عشر للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، الأردن،ص03.

كما أن المقصود بالحركة التعاونية مجموعة المنظمات التعاونية الموجودة في البلد بغض النظر عن طبيعة نشاطها و التي تشكل بجميع أنواعها الهيكل العام للحركة التعاونية ، و من أهم وظائف البنوك التعاونية تقديم خدمات مالية و تجارية تعاونية ، و يتبين تنوع البنوك التعاونية و كثرة أشكالها و صورها بإختلاف أهدافها ، و يمكن تصنيفها و تقسيمها إلى ثلاثة أنواع من حيث الهدف الربحي:

- النوع الأول : بنوك تجارية ذات أهداف ربحية.
- النوع الثاني : فهو تعاوني ذو أهداف ربحية غير مقصودة.
- النوع الثالث: فهو خيري غير ربحي و لو حقق بعض الأرباح للتشغيل ، و تهتم الدول المتقدمة بهذه البنوك التعاونية و ذلك لتأثيرها و فائدتها في مكافحة الفقر و إعانة المحتاجين و دعماً للإقتصاد و لذا نلاحظ إنتشارها في القرى النائية بالإضافة إلى المدن الكبيرة ، و في ا لجانب الأخر يلاحظ ندرتها في العالم العربي و قلتها للأسف في دول العالم الإسلامي و التي يفترض أن تكون هي المصدر و المشجع لأنها منبع للتعاون والتراحم.[1]

- **البنك التعاوني :** هو منشأة تتكون من أعضاء يتعاونون معا ، و يسهمون في تكوين رأس مال البنك و يديرونه و يركزون تعاملهم معه في نفس ما شرعت له البنوك من أعمال ، و ذلك طبقا للنظرية العامة للتعاون ، و هي أن يكون الأعضاء مشروعهم ليؤدي لهم ما يحتاجون إليه من أعمال بشكل مميز من حيث تيسير التعامل و خفض التكاليف، و حمايتهم من الوسائل الإستغلالية.[2]

- **البنوك التعاونية:** هي المؤسسات المالية التي يملكها و يديرها عملائها و تعمل على مبدأ صوت واحد لشخص واحد يحكم البنك كل من التشريعات المصرفية و التعاونية ، حيث يتم تسجيلها بموجب قانون الجمعية التعاونية لعام 1965 و ينظمها البنك الوطني للتنمية الزراعية و الريفية (NABARD) ، و بنك الإحتياطي الهندي (RBI) و هي تعمل في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء و توفر الإئتمان للمقترضين و الشركات ، تقدم البنوك التعاونية مجموعة من الخدمات مثل قبول الودائع و منح القروض للأعضاء و حتى غيرالأعضاء . الأعضاء أصحاب و عملاء البنك في نفس الوقت ، يقدم البنك خدمات مثل حسابات الإيداع مثل المدخرات و الحساب الجاري والحفظ الأمن للأشياء الثمينة (تسهيلات الجزانة) ، تسهيلات الإئتمانية والقروض للعملاء.[3]

-**البنك التعاوني :** هو منشأة قانونية رسمية تتكون من أعضاء يتعاونون معا ، و يسهمون في تكوين رأس مال البنك و يديرونه ، و يركزون تعاملهم معه في تحقيق أهداف البنك التعاونية ، و يقوم البنك على عدد من الوظائف من أهمها تقديم القروض بفوائد قليلة ، وقد يكون البنك ذا هدف واحد كتقديم القروض أو متعدد الأهداف كالتوريد و التأمين و التسويق ونحو ذلك ، كما أنه يقبل الودائع وقد يعطي عليها فوائد إدخار، ثم يشغلها بدوره في مجالات إستثمارية كالبنك التجاري ، و قد يكون البنك أشبه بجمعية تعاونية لصغار التجار من أصحاب الحرف و المهن كالصيادين و الصناع و نحوهم.[4]

---

[1]-المرجع نفسه،ص04.

[2]- عادل بن عبد الله بن محمد المطرودي، **البنوك التعاونية دراسة فقهية تطبيقية**، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 2014،ص 59.

[3]- الفرق بين البنوك التجارية والبنوك التعاونية، متاحة على الوقع:
https://ar.gadget-info.com/difference-between-commercial تاريخ الإطلاع:2022/03/12

[4]- عبدالله بن مبارك بن عبدالله آل سيف،**أحكام البنوك التعاونية**، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، جامعة الإمام ممد بن سعود الإسلامية، العدد14، المملكة العربية السعودية ،2012، ص 364 .

ثانيا:التعريف المختار للبنك التعاوني

من التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف شامل للبنك التعاوني كما يلي:

-البنك التعاوني هو"منشأة رسمية مالية تعاونية غير حكومية ، يؤسسها أفراد تعاونيون أو جمعيات تعاونية وفق نظام الاكتتاب التعاوني ، ويقدم خدمات مصرفية كاملة للأعضاء بإجراءات ميسرة وفوائد منخفضة وفق الرؤية التي وضعها المؤسسون وبإدارة ديمقراطية حقيقية وفق رؤية تعاونية غير هادفة للربح في الأصل.

من خلال هذا التعريف تجدر الإشارة إلى أنّ البنك التّعاوني هو[1]:

1- منشأة رسمية : يشيرإلى أنها مؤسسة قانونية حصلت على ترخيص بنك تعاوني من الحكومة ، تستثنى بهذا الجمعيات التعاونية التي تقوم ببعض خدمات البنوك.

2- مالية : تستثنى المؤسسات غير المالية مثل الجمعيات الزراعية والصناعية التي تمارس أنشطة غير المالية مثل :التسويق والبيع والشراء ونحوها.

3- تعاونية : تستثنى البنوك التجارية والبنوك الخيرية فهي ليست تعاونية.

4- غير حكومية : تستثنى البنوك الحكومية (الإجتماعية) إلا إذا فتحت الإكتتاب من الجمعيات التعاونية ، بغض النظر عن نسبة المشاركة لكل طرف.

5- يؤسسها أفراد تعاونيون أو جمعيات تعاونية : ويستثنى ما يؤسسها رجال الأعمال بهدف تجاري أو بهدف غيرتعاوني.

6- وفق نظام الإكتتاب التعاوني : فيه زيادة إيضاح لطريقة التأسيس، وأنها تتم بطريقة الإكتتاب التعاوني، كما يوضح أنه لا بد من وجود مكتتبين ومؤسسين وأعضاء ، وهناك فرق بين العضو والعميل كما يفرق بين المؤسسين والعميل في البنك التجاري.

7- يقدم خدمات مصرفية كاملة للأعضاء : شرح لأهم أدواره التي يقدمها للأعضاء ، وأنه لا يقل عن الخدمات التي تقدمها البنوك في الغالب ، بل قد يزيد عليها كما يشيرإلى تمييزالعضو عن غير العضو من سائر العملاء في الخدمات.

8- بإجراءات ميسرة وفوائد منخفضة: وهذا أحد الفروق المهمة التي أسس من أجلها البنك وهي تيسير الإجراءات للأعضاء مع فوائد منخفضة ، وقد وضعت فوائد أو رسوم لضمان تشغيل البنك واستمراريته ، كما يُشير لسياسة تقليل المصاريف التي هي إحدى خصائص البنك التعاوني والبعد عن الإسراف في الإنفاق.

9- وفق الرؤية التي وضعها المؤسسون: يشير إلى تنوع تخصصات البنك فقد يكون بنكا صناعيا أو زراعيا أو عاما.

10- إدارة ديمقراطية حقيقية :يشيرإلى أحد أهم الفروق بينه وبين البنك التجاري، وهي عدم سيطرة أصحاب رؤوس الأموال على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، كما يشير إلى تبني البنك إلى سياسة إختيار الأكفأ.

11-لا يهدف للربح بالدرجة الأولى : هومؤسسةلا تنفي هدف الربح لكن ليس بالدرجة الأولى في إهتماماتها ، بل هدف الربح تابع لهدف التعاون ، والقصد من الربح تشجيع الأعضاء وضمان استمرار التشغيل وبهذا يفارق البنك التجار الذي يهدف إلى تحقيق الربح ، ويفارق البنك الخيري الذي لا يهدف لل ربح أصلا ، والحكومي الذي يقدم خدمات للمواطن كواجب حكومي، كما يشير توزيع أرباح إن وجدت على الأعضاء المؤسسين.

[1]-المرجع نفسه،ص ص365،366.

ثالثا:خصائص البنك التعاوني

السمة الأساسية للبنك التعاوني أنه مملوكا من قبل زبائنه المودعين للأموال، وعادة كل مودع لديه حصة واحدة على الأقل و يمكن التخلص منها فقط بعد إغلاق حساب وديعة العميل، و تشكل هذه الأسهم الأساس للتحكم في إدارة البنك ، ملكية و التحكم بالهيكلة هي ما يميز البنوك التعاونية عن نمط البنك التقليدي ، في الجانب الأخر فإن ملكية البنك التقليدي مملوكة من خلال أسهم قابلة للتداول، في إطار البنوك التعاونية ، فإن مجموعة متنوعة و واسعة من الأشكال التنظيمية و آليات الرقابة ممكنة ، على سبيل المثال بعض البنوك التعاونية تقوم ببعض عمليات تجارة التجزئة مع غير الأعضاء ، و بعضها يتطلب من المقترضين أيضا أمتلاك أسهم حتى لو لم يكونوا مودعين ، و بعضها تنتمي إلى الشبكات التي تشرف على المؤسسات الأعضاء ، و الإتحادات الإئتمانية هي شكل من أشكال البنك التعاوني وهي تلك التي تعمل على مبدأ الربح غير الهادف ، و إنما تشجع على الإدخارو تقدم قيمة الإئتمان بأسعار معقولة و توفر الخدمات المالية الأخرى لأعضائها، و يمكن للبنوك التعاونية من حيث المبدأ المشاركة في أي من الأنشطة الموجودة في البنوك التقليدية ، و لكن عادة ما يكون لها توجه قوي للتجزئة.[1]

المطلب الثاني:نشأة البنوك التعاونية وأنواعها

بعدما ألقت الثورة الصناعيّة بظلالها على القارة الأوربية و ما خلفته من فروقات في طبقات المجتمع ، ظهرت فكرة التعاون كوسيلة لمساعدة المتضرِرين و توجيههم نحو طلب قروض بفوائد أقل عكس ما كان يمنحه المرابين ، و تختلف أنواع البنوك التعاونية بأختلاف سبب وجودها لكنها في الإجمال تهدف إلى أهداف مشتركة تتمحور حول التعاون و المبادئ الإنسانية دون هدف تحقيق الربح بالدرجة الأولى.

الفرع الأول:نشأة وظهور فكرة البنوك التعاونية

بدأ ظهور أساس فكرة البنوك تعاونية إلى منتصف القرن التاسع عشر في ألمانيا ، ثم إيطاليا، و ذلك بسبب الأزمة الإقتصادية التي خلفتها الثورة الصناعية في أوربا، و التي قسمت المجتمع إلى طبقتين: طبقة تملك رؤوس الأموال و المصانع، و طبقة العمال التي يعتريها طابع الفقر والحاجة.

أولا: مصارف رايفايزن: في عام 1848 أنشأ " شخص ألماني يدعى " **فريدريك رايفايزن** " ، و كان حاكما إداريًا لبلدة فلامر زفيلد- جمعية فلامر فيلد و هي جمعية تعاونية لإقراض المزارعين، و ذلك بعدما أكتشف أن الفلاحين في المنطقة التي يحكمها يعانون معاناة كبيرة من المقرضين المرابين ، فدفعه ذلك لإنشاء هذه الجمعية لإعانة المعدمين و توفير القروض لمن يحتاج إليها منهم ، و كان عدد أعضائها 60 عضواً، ثم إنتقل " رايفايزن " إلى بلده " هدرسورف ".

فأنشأ فيها عام 1854 جمعية خيرية لمساعدة المزارعين الفقراء ، لكنه رأى فيما بعد أن تغلق هذه الجمعية لأن أموال المحسنين قد تتوقف يوما ما عن دعم هذه الجمعية ، و رأى أن الأنسب أن ينشأ 04 جمعيات تعمل كل واحدة في منطقة معينة وتقوم على مبدأ " عون الذات " أي أن الأعضاء يعين بعضهم بعضا ، وقد سميت هذه الجمعيات فيما بعد " **بمصارف رايفايزن** " أو " **بنوك القرى** " و تم إنشاؤها عام 1892.[2]

[1]- سعيد بن مبارك المحرّمي،مرجع سبق ذكره،ص06.
[2]- عادل بن عبد الله بن محمد المطرودي،مرجع سبق ذكره،ص78.

ومن أبرز ملامح هذه المصارف[1]:

1- جعل رايفايزن منطقة عمل المصرف التعاوني صغيرة ، مما ينتج عنه قلة عدد الأعضاء و معرفة بعضهم لبعض ، و سهولة مراقبة بعضهم لبعض فيما يقدمه المصرف من قروض ، و قد ساعد هذا الأمر على تطبيق مبدأ المسؤولية المطلقة في هذه المصارف التي تعتمد بالدرجة الأولى على الثقة المتبادلة.

2- بدأ رايفايزن تكوين هذه المصارف بدون رأس مال حيث تعتمد في إقراضها لأعضائها على الاقتراض من الآخرين ، إلا أن رايفايزن وبعد صدور قانون التعاونيات في ألمانيا والذي يلزم المصارف التعاونية برأس مال اضطر إلى تعديل نظام هذه المصارف بحيث أصبح على الشخص الذي يريد الانتساب إلى هذه المصارف أن يكتتب بسهم واحد على الأقل ، وجعل قيمة ذلك السهم زهيدة لتكون في متناول الفلاحين الفقراء.

3- جعل رايفايزن مسؤولية الأعضاء في هذا المصرف مطلقة تجاه مديونية مصرفهم ، فكل عضو مسؤول عن ديون هذا البنك بكل ممتلكاته ، و ذلك لتوفير الضمان اللازم للحصول على القروض اللازمة للأعضاء من مصادر الإقراض المختلفة.

4- عدم توزيع الأرباح على الأعضاء و إضافتها إلى الإحتياطي العام ، و ذلك لزيادة الثقة في المصرف، مما يجعل إقتراض البنك من غيره أكثر سهولة و بفوائد أقل ، كما أنها تمثل خطوة مهمة في سبيل الإستغناء عن الإقتراض من الخارج ، مما يؤدي إلى إنخفاض التكاليف ، كما أن هذا الإحتياطي يقوم بدور كبير في مواجهة الخسائر التي قد يتعرض لها البنك التعاوني.

5- تحديد مجال الإقراض في الأغراض الإنتاجية إلا في بعض الأحوال الإستثنائية ، كإصلاح المساكن و نحو ذلك ، و قد كان للمصرف حدا أعلى لإقراض العضو سنويا يحدد من قبل مجلس الإدارة ، مع تخصيص هذه القروض للأعضاء دون غيرهم.

6- يقوم أعضاء مجلس الإدارة بأعمالهم بدون أجر مادي بإستثناء المحاسب الذي غالبا ما يكون من غير الأعضاء ، و هدف ذلك تخفيض المصروفات وبعث روح التضامن بين الأعضاء ، و كان لهذه المصارف أثر على عدد كبير من المزارعين في ألمانيا و غيرها من البلدان التي طبقتها.

ثانيا: مصارف ديلنيش: و إن كان رايفايزن رائدا للإقراض التعاوني للمزارعين و أهل القرى الأرياف، فإن زميله الألماني" **هيرمان شولز ديليتش** " هو رائد الإقراض في المدن ، و ذلك بتأسيسه لجمعيتين تعاونيتين: إحداهما لإقراض النجارين و الأخرى لبائعي الأحذية، و ذلك في مدينة ديليتش عام1849 ، وكان الهدف منهما إقراض هؤلاء الصناع من ذوي الدخل المحدود و إمدادهم بالمواد الخام الأساسية بفوائد يسيرة لئلا يلجئوا إلى المرابين ، وفي عام 1851 أقيمت جمعية تعاونية للتوفير والتسليف وقد سميث هذه التعاونيات ب **(مصارف الشعب)** أو **(مصارف ديليتش)**، و هي عبارة عن بنوك صغيرة يديرها الأعضاء أنفسهم ، ويتخذون قراراتهم بصورة ديمقراطية ، يكون أعضاؤها من ذوي السمعة الحسنة من أصحاب الحرف المختلفة بالمدن ، و يساهمون في رأسمالها بسهم واحد فقط ، و يمكن دفع قيمته على أقساط و قد كانت قيمة الأسهم تتفاوت بتفاوت المركز المالي للعضو، مما يساعدها على تكوين إحتياطي يعد كبيرا نسبيا و يقوم المصرف بإستثمار مدخرات الأعضاء كما يقترض من الحكومة و غيرها لتوفير التمويل اللازم لأعضائها.[2]

---

[1]-المرجع نسه،ص ص79،80.

[2]-المرجع نفسه،ص ص81،82.

ومن أبرز ملامح هذه المصارف، ما يلي[1]:

1- المسؤولية محدودة بقيمة السهم الذي أشترك به العضو، فلا يتحمل أي خسارة تحدث للتعاونية إلا في حدود السهم الذي أشترك به.

2- توزع فائدة على رأس المال السهم من صافي الأرباح.

3- البنك لا يقرض سوى الأعضاء.

4- تدار هذه المصارف وفقا للمعمول به في المشروعات الاقتصادية العادية، و يحصل الموظفون بها على رواتب تتناسب مع أعمالهم.

5- لا تمنح هذه المصارف سوى قروض قصيرة الأجل، و تكون غالبا لمدة ثلاثة أشهر مع إمكانية تمديد المدة إذا أقتضى الحال ذلك.

6- لابد للعضو الراغب في الإقتراض من تقديم ضمان للبنك وضمانات،هي:

أ- ضمان شخصي من ضامن أو إثنين من ميسوري الحال؛

ب- رهن أوراق مالية (أسهم، سندات ...)؛

ج- رهن عقار؛

د- ضمان أدبي وهو ثقة التعاونية في العضو نتيجة حسن معاملته وأخلاقه.

و في تلك الحقبة أي في الستينيات من القرن التاسع عشر الميلادي ، كان إيطاليان: " **لويجي لوتزاتي** " و" **ليونولمبورج** " يعملان بشكل جدي لإنشاء " **بنوك الشعب** " في إيطاليا ، ثم تتابع رواد العمل التعاوني على إنشاء مثل هذا النوع من البنوك في باقي أنحاء العالم . فمثلا في الهند أنشئ أول بنك تعاوني في سنة 1904، و في أمريكا أنشئت أول تعاونية للإئتمان في سنة 1900على يد شخص يدعى "**ديجاردان**"، و في مصر كان " **عمر لطفي** "من السباقين في هذا الشأن في عام 1909 و ذلك بعد زيارته إلى إيطاليا و دراسته هناك عن التعاون الزراعي.

الفرع الثاني:أنواع البنوك التعاونية

تتمثل انواع البنوك التعاونية في:

أولا: أنواعها حسب أنشطتها:

تنقسم البنوك التعاونية إلى نوعين رئيسين [2]:

1- النوع الأول :البنوك التعاونية العامة، وهي التي تقوم بتقديم جميع الخدمات المصرفية لأعضائها على غرار ما تقوم به البنوك التجارية.

2- النوع الثاني:البنوك التعاونية المتخصصة، وهي التي تقوم بالعمل وفقا لأغراضها وطبيعة أعضائها، ولها أكال متعددة وأشهرها:

- البنوك التعاونية الزراعية : و هي التي يكونها المزارعون و يودعون فيها أموالهم، و توفر لهم الخدمات المصرفية التي يحتاجونها بأقل التكاليف والضمانات ، و تحميهم من جميع المرابين ، وهذا النوع من البنوك التعاونية هو أقدم الأنواع على الإطلاق و هو أساس إنطلاق البنوك التعاونية.

[1]-المرجع نفسه،ص ص83،84.

[2]-المرجع نفسه،ص 103.

- **بنوك الإدخار التعاونية** : و تسمى أيضا " **بنوك التوفير والتسليف** " و تسمى في الولايات المتحدة الأمريكية " الإتحادات الإئتمانية *Credit Unions*" ، هي رابطة مصرفية تعاونية تعمل لمصلحة أعضائها لجمع مدخراتهم و إقراضهم ما يحتاجون بشروط سهلة و فوائد منخفضة لحمايتهم من المرابين ، و قد يتكون أعضائها من الموظفين العاملين في وزارة معينة أو قطاع معين ، أو ينتمون لإتحاد عالمي أو مذهب عقائدي معين، و مما يدخل في هذا النوع أو يشبهه إلى حد كبير بنوك الموظفين و بنوك النقابات العمالية.

- **البنوك التعاونية الإستهلاكية :** و قد نشأت لنجاح الجمعيات التعاونية الإستهلاكية التي توفر للناس حاجيات البيت اليومية ، في جمع المدخرات و الودائع بأنواعها من أعضائها و إعطائهم فوائد و أرباح تشجع الأعضاء على التعامل مع هذه الجمعيات ، ثم تطور الأمر من ودائع و إدخار إلى القيام بكثير من الأعمال المصرفية كالتعامل بالشيكات و خصم الكمبيالات و تمويل الأعضاء للأغراض الإستهلاكية و غير ذلك من الأعمال المصرفية التي جعلت منها بنوكا مستقلة عن الجمعيات.

- **البنوك التعاونية للإتجار بالجملة :** وهي بنوك تخدم الجمعيات التي تعمل في مجال التجارة بالجملة ، و توفر لها الخدمات المصرفية و التمويل إذا كانت تلك الجمعية عضوا في هذا البنك.

- **البنوك التعاونية لبناء المساكن :** وهي بنوك تركز عل الإدخار والإقراض السكني و تمويل البيوت و الرهون العقارية ، و هي ممنوعة من العمل في السلع و المتاجرة بالعملات[1].

- **البنوك التعاونية الإنتاجية :** هي التي تتكون من أرباب الحرف و المهن لتمويل أعضائها المشتغلين في الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، و ذلك بجمع الإكتتابات و المدخرات و تقديم القروض و توفير الأموال من المصادر الخارجية لتمويل هذه الصناعات التي يقوم بها الأفراد أو الجمعيات التعاونية الإنتاجية ، كما تتولى التعاقد مع الجهات التي تشتري هذه المنتجات و تتولى فتح الحسابات الجارية و خصم الكمبيالات و المحاسبة مع الجهات الموردة أو المشترية.

- **البنوك التعاونية لجمعيات الثروة المائية :** وهي التي تقوم بجمع الأموال أو الإكتتابات و إنشاء صناديق التوفير للأعضاء ، و تقدم القروض لبناء أحواض الأسماك و بناء مراكز التصنيع السمكي ، كما تقدم القروض الإستهلاكية للأعضاء في مواسم توقف العمل.

ثانيا :أنواعها بإعتبار إدارتها

البنوك التعاونية تختلف من بلد إلى آخر من حيث الإدارة، ولكن في الجملة هي ثلاثة أنواع [2]:

1- **النوع الأول :البنوك التعاونية المحلية،** وهي التي تقوم بالخدمات المصرفية لأعضائها التعاونيين، و تنتشر فروعها في المدن والقرى و الأرياف و فروعها كثيرة ومنتشرة.

2- النوع الثاني : البنوك التعاونية المركزية المتخصصة، أو الهيئات المركزية أو إتحاد البنوك التعاونية ، وهي جهة لها سلطة الإشراف و الرقابة على البنوك التعاونية المحلية و المتخصصة في نشاط معين كالبنوك التعاونية الزراعية ، و تقوم البنوك المحلية بإدخار 10% من أصولها لدى البنك التعاوني المركزي.

3- **النوع الثالث : البنك المركزي القومي التعاوني** ، أو بنك الدولة التعاوني ، و هذا النوع يتولى مهمة الإشراف العام على جميع المصارف التعاونية بإختلاف أنواعها في البلاد ، و له صلة مباشرة بالبنك المركزي الحكومي الذي يصدر النقود و يشرف على البنوك عموما ، و هذا النوع من البنوك ليس موجودا في كل الدول ففي بعضها يقوم البنك المركزي مع وزارة التجارة بهذه المهمة.

---

[1]-المرجع نفسه،ص ص 104،105.

[2]-المرجع نفسه،ص106.

ثالثا:أنواعها بإعتبارنطاق عملها

تختلف البنوك التعاونية من حيث نطاقها العملي[1]:

1- فمنها ما يعمل في نطاق محلي ضيق لا يسمح لها النظام بتجاوزه ، وذلك مثل البنوك التعاونية في القرى و الأرياف و التي تخدم المزارعين وصغار الحرفيين و نحوهم ، و في الغالب أنها لا تملك فروعا متعددة.

2- و منها ما يعمل في المدن و تقدم الخدمات للموظفين وغيرهم، وفي الغالب أنها تمتلك فروعا متعددة.

3- ومنها ما يعمل على مستوى الإقليم بكامله فتقيم فروعا في المدن والأرياف ، وتقدم خدماتها لجميع الأعضاء داخل الإقليم.

4- ومنها بنوك تعاونية على مستوى الدولة بأقاليمها ومدنها وأريافها، وتقدم خدماتها لجميع شرائح المجتمع ممن هم أعضاء فيها، ولديها شبكة واسعة من الفروع.

5- ومنها بنوك تعاونية لها نشاطات دولية ، و هذا النوع موجود في أوروبا بشكل واضح ، ومن نماذجها بنك رايفايزن الدولي الذي يملك شبكة واسعة في أوروبا الوسطى و الشرقية.

رابعا :أنواعها بإعتبار طريقة عملها

البنوك التعاونية تختلف في طريقة عملها ، فمنها ما يعمل على وفق نظام بنوك **" رايفايزن"**، و منها من يعمل وفق نظام **" ديليتش"**، ومنها بنوك تمزج بين النظامين معا . و هناك بنوك الفقراء أو التمويل المصغر و بنوك أطفال الشوارع و الإتحادات الإئتمانية و غيرها.

و هذه البنوك منها من يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية و هي قليلة للأسف ، و منها " بنك راكيات الماليزي" ، و" بنك التنمية التعاوني الإسلامي " في السودان و نحوها ، ومنها وهو الأكثر بنوك تعاونية لا تأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية و إنما تطبق المبادئ التعاونية فقط ، و المبادئ التعاونية في جملتها لا تخالف الشريعة لكن في بعض جزئياتها و تطبيقاتها قد توجد بعض المحرمات أو بالأحرى بعض الإشكالات الشرعية.

و مسؤولية أعضاء البنك التعاوني تختلف حسب المنهج الذي يتبعه البنك ، فالبنك الذي يتبع منهج رايفايزن يجعل مسؤولية الأعضاء مطلقة ، فكل عضو مسؤول عن ديون البنك بكل ممتلكاته ، و أما البنك الذي يتبع منهج ديليتش و هو الأكثر فالمسؤولية فيه محدودة بمقدار أسهم العضو.

[1]-المرجع نفسه،ص 107-109.

المطلب الثالث: ميزانية البنك التعاوني ووظائفه

تتمثل ميزانية البنك التعاوني فيمايلي:

الفرع الأول: ميزانية البنك التعاوني

1-الأرباح : حساب الأرباح في البنوك التعاونية كطريقة حساب الأرباح في سائر البنوك و ذلك عن طريق قائمة حساب الأرباح و الخسائر التي يعدها مجلس الإدارة، وهذه القائمة تنقسم إلى قسمين [1]:

أ- الدائن (الإيرادات): و يشمل جميع المبالغ التي تمثل إيرادًا للبنك كالأرباح التي حقّقها جراء أنشطته التجارية ، و إيجارت عقاراته ، و أرباح الأسهم و السندات و الصكوك التي يملكها و غيرها.

ب- **المدين (المصروفات)**: و يشمل المبالغ التي تمثّل المصاريف و النفقات التي قام البنك بصرفها، أو المبالغ المستحقة عليه ، و كذلك المصاريف الإدارية العامة كرواتب العاملين ، الإيجارات ، صيانة المباني، الأثاث و التجهيزات ونحو ذلك، فإذا زاد المبلغ المدون في جانب الدائن (الإيرادات) على المبلغ المدون في جانب المدين (المصروفات) فيعتبر البنك رابحا، و إن كان الأمر عكس ذلك فالبنك يعد خاسراً. ثم يقوم البنك بإقتطاع الإحتياطات التي يلزمه به النظام الحكومي و النظام الداخلي الذي أقره البنك بنفسه ، كما يقوم بإقتطاع المخصصات الأخرى الإجتماعية و نحوها ثم يقوم بتوزيع الأرباح على الأعضاء.

2-الخسائر

عند النظر في معاملات البنك التعاوني بصفة عامة يتبين أن الخسارة تتضمن ثلاث حالات[2]:

أ - الحالة الأولى :أن تكون الخسارة في أموال المساهمين في البنك أي في رأس مال البنك، فهذه الخسارة يتحملها الأعضاء المساهمون كل بقدر أسهمه ومشاركته على اعتبار شركة.

ب - الحالة الثانية : أن تكون الخسارة في القروض سواء أكانت قرضا من البنك للعميل أو كانت قرضا من العميل للبنك كالحسابات الجارية مثلا، فالخسارة فيها مضمونة على المقترض لأن القرض مضمون في كل الأحوال، ولذلك فالبنك يضمن الحساب الجاري.

ج - الحالة الثالثة :أن تكون الخسارة في الإستثمارات و ذلك مثل الحسابات الإستثمارية و الودائع الإستثمارية و نحو ذلك ، مما تكون فيه العلاقة بين المستثمر و البنك علاقة مضاربة ، فالبنك مضارب و المستثمر هو صاحب المال في نظر في الخسارة فإن كانت من غير تفريط فإنها تكون على أصحاب الأموال ، و ليست على البنك ، لأن البنك مضارب ، والمضارب لا يضمن شيئا من الخسائر ما لم يفرط ، و أما إن كانت الخسارة تقصير من البنك فالخسارة عليه.

الفرع الثاني:وظائف البنوك التعاونية

نشأت البنوك التعاونية في القرى و لذا يعد في الحقيقة " بنك القرية " الذي يكون الأموال التعاونية و يدير الأموال من المصادر الخارجية و يقدم القروض للمزارعين و يوفر البيع بتسهيلات مالية للآلات و المعدات ، و يمول المشاريع الجماعية التي تقيمها الجمعية كمعامل الألبان و ثلاجات الحفظ و مصانع تعبئة الفاكهة و نحوها.[3]

---

[1]-المرجع نفسه،ص388.

[2]-المرجع نفسه،ص394.

[3] - عبد الله بن مبارك بن عبد الله آل سيف، مرجع سبق ذكره، ص380.

و إنطلاقا من الطابع الإجتماعي للبنوك التعاونية تقوم هذه البنوك بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وتقرض العائلات ، و ذلك بقصد التخفيف عن الإنسان في العمل والمجتمع ، و منذ سنة 1976 مخول له القانون الفرنسي حق إقراض الهيئات المحلية ، و كذلك إقراض الأعضاء بأجل طويل لبناء المساكن.[1]

كما أنها توفر الوظيفة الإقتصادية للبنوك التعاونية من قبول الإكتتابات والودائع ، وتتعامل مع الأعضاء بالأولوية و تقدم الخدمات المصرفية بطريقة أسرع من البنوك العادية ، كما أنها تستثمر الأموال بطريقة آمنة لصالح الأعضاء و تقرض الأعضاء بفوائد متدنية و بشروط ميسرة ، و توفر الخدمات حسب تخصصها ، فبنوك تمويل المساكن توفر تمويل المساكن ، و البنوك الزراعية توفر المعدات و الأدوات ، و البنوك الإستهلاكية توفر المواد الإستهلاكية للجمعيات الإستهلاكية و الأعضاء.[2]

المطلب الرابع: مقارنة بين البنك التعاوني والبنوك الأخرى

البنوك التعاونية و البنوك التجارية مؤسسات مالية ، فكلا البنوك التعاونية و البنوك التجارية تقدم خدمات متشابهه تقريبا كخدمة الودائع و خدمات التحويلات المالية و القروض المصرفية ، و تشترك البنوك التعاونية مع البنوك الإسلامية في بعض النقاط و تختلف عنها في نقاط أخرى.

الفرع الأول:البنوك التعاونية والبنوك التجارية:

إلا أن كلا المؤسستين تختلفان في طبيعة البنية الهيكلية و نطاق العمليات ، و في النقاط الاتية نوضح أوجه الإختلاف بين البنوك التعاونية و البنوك التجارية[3]:

1- البنوك التجارية هي البنوك المملوكة بالأسهم المشتركة، أما البنوك التعاونية فهي ممولة من المنظمات التعاونية.

2- البنوك التجارية تحكمها الأنظمة المصرفية، و في المقابل فإن البنوك التعاونية خاضعة لقانون الجمعيات التعاونية.

3- البنوك التجارية خاضعة لرقابة البنك المركزي مباشرة ، بينما تخضع البنوك التعاونية للقواعد المنصوص عليها في قانون الجمعيات التعاونية.

4- في المتوسط تقدم البنوك التعاونية وبسبب حجمها خدمات مصرفية أقل بكثير من الخدمات المصرفية المقدمة من البنوك التجارية.

5- البنوك التعاونية تؤدي عملياتها على نطاق أصغر بكثير فهي غالباً ما تكون بنوكاً مفردة ذات المركز الواحد ، تمارس فيه كافة أنشطتها المصرفية ، أو تحدد لها مناطق محددة لفتح الفروع، وعلى الرغم من أن البنوك التعاونية قد توجد بها عدة فروع و لكن تغطيتها ليست على مستوى البلد أو الدولة.

6- البنوك التجارية من نوعين، بنوك القطاع العام و بنوك القطاع الخاص، أما البنوك التعاونية فهي مصارف القطاع الخاص.

7- توفر معظم البنوك التجارية التمويل قصير الأجل للصناعة و التجارة بما في ذلك القطاعات ذات الأولوية مثل الصادرات ، و في المقابل تسعى البنوك التعاونية إلى تلبية الإحتياجات الإئتمانية لأعضائها.

---

[1] - شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1989، ص34.

[2] - عبد الله بن مبارك بن عبد الله آل سيف، مرجع سبق ذكره، ص381.

[3] - سعيد بن مبارك المحرّمي،مرجع سبق ذكره،ص06.

8- تقدم البنوك التعاونية معدل فائدة أعلى قليلاً للمودعين لديها مما تقدمه المصارف التجارية ، وفي الجانب الأخرفانها تقدم معدل فائدة أدنى قليلاً للمقترضين لديها مما تقدمه المصارف التجارية . في البنوك التعاونية المقترضون هم الأعضاء المساهمون ، ولذلك فإن لهم بعض التأثير على سياسة الإقراض ، ما المقترضون من البنوك التجارية فهم من أصحاب الحسابات وليس لهم تأثير على سياسة الإقراض لهذه البنوك.[1]

كما يوضح الجدول التالي مقارنة بين البنوك التجارية و البنوك التعاونية.

الجدول رقم (1-2): مقارنة بين البنوك التجارية والبنوك التعاونية

أساس المقارنة	بنك تجاري	بنك تعاوني
المعنى	يعرف البنك الذي يقدم الخدمات المصرفية للأفراد والشركات باسم البنك التجاري	تم إنشاء بنك لتوفير التمويل العمال الزراعيين والصناعات الريفية وللتجارة والصناعة في المناطق الحضرية(ولكن الى حد محدود).
القانون الحاكم	قانون تنظيم المصارف 1949.	قانون الجمعيات التعاونية 1965.
منطقة العمليات	كبير	صغير
الدافع من العلمية	الربح	الخدمات
المقترضين	أصحاب الحساب	المساهمين الأعضاء
الوظيفة الأساسية	قبول الودائع من الجمهور ومنح القروض للأفراد والشركات	قبول الودائع من الأعضاء والجمهور ومنح القروض للمزارعين وصغار رجال الأعمال
الخدمات المصرفية	يقدم مجموعة من الخدمات	يقدم مجموعة نسبياً أقل تنوعاً من الخدمات
سعرالفائدة على الودائع	أقل	أعلى قليلاً

المصدر: متاحة على الموقع الإلكتروني:
https://ar.gadget-info.com/difference-between-commercial تاريخ الإطلاع: 2022/03/14.

الفرع الثاني:البنوك التعاونية والبنوك الإسلامية

هنالك علاقة ترابط بين البنوك التعاونية و البنوك الإسلامية حيث أن كلاهما يسعى الى تحقيق أهداف إجتماعية و تضامنية و فيمايلي يتم التطرق إلى نقاط التشابه و الإختلاف بينهما:

أولا:أوجه التشابه بين البنوك التعاونية والبنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية و البنوك التعاونية تشترك في[2]:

1- في أن المؤسستين مؤسسات إيداع مالية حيث يمكن للمدخرين إيداع الأموال و سحبها عند الطلب أو تحت ظل ظروف معينة إعتماداً على العقد ، فهي مثل البنوك التجارية العادية وسطاء ماليون و تحدد أين يمكن وضع و إستثمار المدخرات ، بالإضافة إلى ذلك هناك تشابه بين المبادئ التوجيهية للتمويل الإسلامي و البنوك التعاونية و خاصة الإتحادات الإئتمانية ، في تركيزها على التعاون و التضامن بين جميع المشاركين و الرافضين للشروط الربوية أو شروط التمويل غير العادلة.

[1]-المرجع نفسه،ص07.
[2]-المرجع نفسه،ص08.

2- التشابه الأساسي بين البنوك الإسلامية و التعاونية هو أنها جميعا تتطلب مودعين لتشارك مخاطر الإئتمان ، ففي البنوك الإسلامية تقاسم المخاطر بارزا جدا ، فالمدخرون بحسابات إستثمار مطلقة يتلقون حصة نسبية من إيرادات البنك ناقص نفقات التشغيل و غيرها من التكاليف ، و هذه العوائد تتذبذب مع مرور الوقت و يمكن أن تكون سلبية. و في البنوك التعاونية، يتلقى المدخرون الفائدة على حساباتهم ، بالإضافة إلى الأرباح ، و التي تعتمد على إيرادات البنك ناقص نفقات التشغيل و التكاليف الأخرى (بما في ذلك تكاليف الفائدة) ، و هذا مع عائدات الأرباح تتذبذب مع مرور الوقت ، على الرغم من أنها عادة لا تهبط بأقل من معدل الفائدة.

3- تقاسم المخاطر بين الملاك والمودعين الموجودة في البنوك الإسلامية و التعاونية لديها سمة مشتركة أخرى ، وهي أن المدفوعات يتم تحديدها بشكل كبير من قبل الإدارة على أساس بيانات المحاسبة ، في أي فترة سيثق المودعون بالبنوك الإسلامية أو التعاونية بأن إدارة البنك تحسب الأرباح و إختيار المدفوعات بطريقة مناسبة ، و يمكنهم ممارسة الإنضباط من خلال سحب الودائع أو بالنسبة للبنوك الإسلامية الإعتماد على المراقبة بالوكالة من قبل الملاك ، و لكن من الصعب الحصول على معلومات موثوقة حول الأداء في الوقت المناسب.

ثانيا :أوجه الإختلاف بين البنوك التعاونية و البنوك الإسلامية

البنوك التعاونية تختلف عن البنوك الإسلامية أكثر في جانب الأصول من الميزانية العمومية ، فالبنوك الإسلامية تشارك المخاطر مع المقترضين أو الأطراف الأخرى على أساس أن كل معاملة على حده ، أو مخاطر الصعود و الهبوط (أو عبر الدعم الكامل من توزيع العوائد الممكنة) ، و البنوك التعاونية تتقاضى عادة نسبة محددة مسبقا من الفائدة على القروض ، و في حالة تخلف المقترض عن الدفع فإن البنوك التعاونية تتحمل جميع المخاطر، ولا يتحمل المقترض المخاطر إذا كان يتمتع بمحدودية المسؤولية عوضاً عن أن يكون خاضعاً لحق الإسترجاع الكامل ، و عندما يكون المقترض عضوا في البنوك التعاونية ، فإنه يشترك في جميع المخاطر للعوائد بالبنوك التعاونية . وعلى الرغم من ذلك مع إفتراض أن أي قرض هو حصة صغيرة من المحفظة الإستثمارية للبنك التعاوني ، و المخاطر الكلية للبنك تعتمد على نجاح أو فشل مشروع المقترض.[1]

[1]-المرجع نفسه،ص09.

المبحث الثالث:الدور التنموي المستدام للبنوك التعاونية

تتجه البنوك التعاونية لخدمة الفقراء النشطين إقتصاديا سعيا منها لتحقيق أهداف تنموية كالتخفيف من حدة الفقر، البطالة ، التنمية الريفية.

المطلب الأول:أهداف التنموية البنوك التعاونية

يختلف مجال عمل البنوك التعاونية مما يؤدي إلى إختلاف أهدافها ، و إن كانت تشترك في جملة من الأهداف التي يمكن وضعها في إطارعام هو: سد الفجوة الإجتماعية و الإقتصادية ، وتقليل سلبيات البنوك التجارية ، ومن أهدافها أيضا[1]:

1- توفير أفضل ما يمكن من خدمات مالية لأعضائها التعاونيين بأرخص الأسعار واقل التكاليف.

2- مساعدة أعضائها على التصرف الرشيد في أموالهم وتشجيعهم على الإدخار.

3- السعي لتحقيق الأهداف الإجتماعية النبيلة وذلك عن طريق مساعدة الفئات الضعيفة والمحرومون في المجتمعات.

4- تشجيع المشروعات الصغيرة ودعم المزارعين والحرفيين .

5- دعم المشروعات والمعاملات الأخلاقية النزيهة والبعد عن كل ما يضر بالمجتمع حتى ولو كان مربحا.

6- تقديم الخدمات المالية للأفراد والمناطق التي لا تخدمها البنوك التقليدية.

7- غرس روح التعاون وتعزيزهذا الخلق ليكون أساسا في التعامل بين الناس في كافة مجالات الحياة ليصلوا إلى ما يريدون بأيسر الطرق.

المطلب الثاني:الدور التنموي والاجتماعي لقروض البنوك التعاونية

إن إعتماد طريقة جديدة للتفكير بشأن التنمية ، التي تشكل حجر الزاوية لأي جهد يرمي إلى تخفيض الفقر ليس واجبا أخلاقيا فحسب لكنه ضرورة إقتصادية أيضا ، وهذا ما يتوفر للبنوك التعاونية بأشكالها المختلفة ، فالبنوك التعاونية الإنتاجية و الزراعية دور فعال في التقليل والحد من الفقر فأصبحت البنوك التعاونية أداة من أدوات التغيير الإجتماعي تساهم وتؤدي إلى تقليل التوترات الإقتصادية والعمل على تنمية مستدامة والتي تنعكس إيجابيا على المواطنين و تحسن نوعية حياتهم بما يشمل توفير الضروريات من الغذاء و العلاج و التأمين و الأمن.

الفرع الأول:التعاونيات والتخفيف من حدة الفقر

تستطيع البنوك التعاونية أن تسهم في التخفيف من حدة الفقر كما يلي[2]:

1- التعاونيات تجمع أفراد المجتمعات المحلية بشكل فعال من أشكال التساند الإجتماعي ، إما كمنتجين ليس لأي منهم القدرة على الإنتاج منفردا (تعاونيات الإنتاج الحرفي و الزراعي والسمكي) أو كمستهلكين لا يستطيع أي منهم في حدود قوته الشرائية المحدودة أن يتعامل مع السوق العادي وأسعاره العالية (تعاونيات الإسكان و الإستهلاكية للسلع و الإستهلاكية للخدمات) و من ثم فالتعاونيات تخلق أنشطة مولدة للدخل أو تعظم الإستفادة للقوة الشرائية للأعضاء و في كلتا الحالتين فإنها تساهم بشكل فعال في الحد من ظاهرة الفقرو تخفيف آثارها.

2- التعاونيات تقدم جزء من الفائض الذي تحققه (يبلغ 5% من صافي الفائض في كثيرمن القوانين) للبيئة المحلية وهي بهذا ترفع من المستوى الإقتصادي و الإجتماعي بهذه البيئة.

---

[1]-عادل بن عبد الله بن محمد المطرودي،مرجع سبق ذكره،ص ص113،114.

[2] - محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي،مرجع سبق ذكره،ص47.

3- قدرة التعاونيات على الوصول إلى الفقراء في مناطقهم المختلفة ، فهي نتاج تجمع أفراد لا يستطيع أي منهم منفردا أن يحل مشكلته ، وبينما لم تستطع الشركات والهيئات والمنظمات العامة أن تصل إلى هؤلاء الفقراء لأن التواجد الرسمي يكاد يكون منعدما ، وبينما لا يجد القطاع الخاص حافز الربحي للعمل في هذه المناطق تبرزأهمية التعاونيات سواء في مجال السلع والخدمات كالآلية الوحيدة المنطقية.

4- تحتاج التعاونيات الإستهلاكية لتحقيق فعالية حضورها في هذه المناطق إلى تعويض من الدولة حيث أن التعاونيات في هذه الحالة تؤدي أدوارا كان لزاما على الدولة القيام بها وفي مقابل ما يترتب على القيام بهذا لدورمن استقرار اقتصادي واجتماعي وأمني.

5- أن التعاونيات هي لا تستهدف تحقيق الربح فتعظم القوة الشرائية للمتعاملين معها وتقدم لهم بالتالي إحدى صور الدعم وتجعلهم أكثر قدرة على إشباع احتياجاتهم ، ومن ثم يتقرب الكثيرين من خط الفقر بل ويتخطونه من جراء تعاملهم مع التعاونيات.

6- تقدم التعاونيات مجالات لبيع منتجات الأسر الفقيرة، ومن ثم توفر لها استقرار مصدر الرزق ، أيضا المشروعات القائمة على القروض الصغيرة تجد من التعاونيات متنفسها الوحيد.

7- تحتاج هذه المناطق إلى تعاونيات في مجال الخدمات المختلفة كالخدمات التعليمية والخدمات الصحية وخدمات البيئة وخدمات النقل ، وبدون هذه التعاونيات تظل حاجة هذه المجتمعات الى تلك الخدمات بدون إشباع.[1]

الفرع الثاني: التعاونيات والتنمية الريفية

وتشمل أهداف البنوك التعاونية تحقيق التنمية الريفية، من خلال[2]:

1- يمكن أن تكون منافذ رئيسية لتسويق منتجات شباب الخريجين و التعاونيات الإنتاجية الحرفية و الزراعية و السمكية بنظام المشاركة بين المنتج والجمعية ، ويمكن أن ترعى الدولة ذلك بالإشتراك مع الإتحادات التعاونية و توفير أماكن العرض الملائمة و العمالة المدراء بها لإدارتها و النظام الذى يمكن المنتج من الحصول على عائد يحفزه على الإستمرار فى الانتاج و تطويره ، و يتيح للجمعية فائضا يجعلها تتوسع فى هذا النظام بما يعود بأكبر الأثر فى الحد من ظاهرة البطالة.

2- يمكن أن تكون منافذ رئيسية لتسويق المنتجات الريفية خاصة منتجات التعاونيات الزراعية بما يؤدي إلى حماية المنتج الزراعى من إستغلال الوسطاء و يقدم حماية إيجابية لمستهلك المدينة فى الحصول على هذه المنتجات بأسعار معقولة.

3- يمكن أن تنشط الحركة التعاونية الإستهلاكية و الإسكانية فى المناطق المتأثرة بالحرب و الكوارث الطبيعية بما يؤدى إلى تنمية قيم التضامن من ناحية و تثبيت السكان فى هذه المناطق من ناحية أخرى فضلا عن حماية هؤلاء السكان من المغالاة فى أسعار السلع الإستهلاكية أو تعرضهم لإستهلاك سلع رديئة.

4- يمكن أن تنشط الحركة التعاونية الإستهلاكية و الإسكانية فى المناطق الشعبية و العشوائية بإعتبارها الموزع الرئيسى لسلع الطبقات الفقيرة و الذى يوفر لهذه الطبقات مسكن ملائم فى حدود قدرتها و بما يسهم فى تنمية هذه المناطق عن طريق مشاركة أفرادها فى توفير احتياجاتهم من خلال الإطار التعاوني.

5- تحتاج المجتمعات المحلية إلى تحقيق معدل سريع لإنتشار جمعيات الخدمات التعاونية الإستهلاكية و الإنتاجية في مجالات خدمة البيئة والمجالات التعليمية والصحية و مجالات نقل الركاب في ربوع المحافظات بما يؤدي إلى تحسين هذه الخدمات و تهذيب أسعارها.

---

[1] -المرجع نفسه،ص47.

[2] -المرجع نفسه،ص48.

الفرع الثالث:التعاونيات والمكونات الأخرى للنسق البيئي

تعتبر التعاونيات جزء هام وأساسي من الواقع الذي تعمل من خلاله وهى ترتبط بمختلف مكونات النسق البيئي بعلاقات التأثير والتأثر، بمعنى أن مكونات النسق البيئي التي تشكل جوانب الواقع الثقافي و الإقتصادي و الإجتماعي تؤثر بشكل مباشرة على واقع التعاونيات و تصبغه ب صبغة مميزة تميزها عن تلك التي تتواجد في واقع بيئي مختلف ، فهي بمثابة المدخلات التي تساهم في تشكيل الطابع الإقتصادي و الإداري و التنظيمي و الإنتاجي والتكنولوجي للتعاونيات ، و تفاعل هذه المدخلات مع مبادئ و أسس العمل التعاوني من جانب آخر يؤدي إلى اصطباغها بطابع أكثر ايجابية وملائمة لأهداف النشاط التعاوني ولتحقيق أغراض النهوض الإجتماعي بشكل عام وهى على هذا تعد نوعا من المخرجات الناتجة عن عملية التفاعل و التعايش بين النظم و الممارسات التعاونية و عناصر الواقع البيئي وتؤثر إيجابيًا في هذا الواقع و تساعد في دفعه لتحقيق أهدافه في النمو والتطور.[1] والشكل الموالي يوضح نسق العلاقات المشار إليها:

شكل رقم(2-2):التعاونيات والواقع البيئي

المصدر: محمود منصور عبد الفتاح، **التعاونيات الخليجية" تاريخ ومستقبل"**، سلسلة الدراسات الإجتماعية تصدر عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراءالشؤون الإجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج،العدد73، الطبعة الأولى، سبتمبر2012 ،ص27.

[1] --محمود منصور عبد الفتاح، **التعاونيات الخليجية" تاريخ ومستقبل"**، سلسلة الدراسات الإجتماعية تصدر عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الإجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العد73، الطبعة الأولى، سبتمبر 2012 ،ص26.

المطلب الثالث :شروط نجاح البنوك التعاونية من أجل تنمية مستدامة

هناك عدد من العناصر المؤثرة في نجاح البنوك التعاونية ينبغي للعاملين فيها مراعاتها حتى تتمكن البنوك التعاونية من الوصول إلى أهدافها، التي من أجلها أنشئت ، و من أبرز تلك العناصر[1]:

1- إدارة البنك التعاوني بكفاءة و تميز، فالمديرالمقتدر الأمين المحبوب لدى الأعضاء يعد من أهم عناصر النجاح ، وعلى البنوك التعاونية أن تسعى جاهدة لتوظيف مدراء من هذا النوع ، وعلى أعضاء مجلس الإدارة أن يتعاونوا معه في الحدود التي تتفق و الروح التعاونية.

2- جذب البنك التعاوني إلى عضويته أكبر عدد ممكن من الأعضاء مما يؤدي إلى الحصول على حجم كاف من المعاملات يضمن أداء العمليات بكفاءة إقتصادية عالية ، حيث يعتبر نقص أو صغرحجم المعاملات عائقا أمام البنك التعاوني ، إذ إنه من المعروف أن متوسط تكاليف الوحدة من المعاملات تقل بزيادة حجم التعامل ، و تقليل التكاليف من الأهداف الأساسية للبنك التعاوني.

3- الحرص الدائم على كسب الولاء الأعضاء و إستمرار هذا الولاء ، لأن البنك التعاوني يقوم لخدمة أعضائه والتعامل معهم ، فقد ولاء أعضائه فشل.

4- سعي البنك التعاوني إلى إيجاد مصادر كافية لتمويل عملياته ، والأصل أن يقوم الأعضاء بتدبير رؤوس الأموال اللازمة لبنكهم إما عن طريق المساهمة فيه ، أو توفير الأموال عن طريق قروض الدولة أو غيرها.

5- إنضباط الأعضاء و سعيهم في مصلحة بنكهم التعاوني و المحافظة على المبادئ التعاونية في إدارة البنك و سائر أعماله.

6- إتفاق مصالح الأعضاء أو تقاربها ، مع وجود تقارب إجتماعي في المدينة أو القرية عنصر مهم في حصول التعاون و السعي للمصالح المشتركة ، بخلاف ما لو تضاربت المصالح و الأهواء ، مما يؤدي إلى نشوء تكتلات داخلية تعمل على الفرقة التي تفضي إلى الفشل عاجلا أم آجلا.

7- إتباع نظام محاسبي دقيق يعد عنصرا مهما في نجاح البنك التعاوني ، وعدم ضبط النظام المحاسبي يؤدي إلى قيام المنازعات بين الأعضاء و البنك ، و بالتالي فقدان الثقة و عدم إستمرار البنك.

8- صنع القرارات بطريقة جماعية يشارك فيها جميع الأعضاء أو أغلبهم، و ينتج عن ذلك قرارات أكثر وعيا وناضجا و سينفذها الأعضاء والموظفون بحماس.

9- سعي أن تسعى البنوك التعاونية لتقديم أفضل الخدمات الإقتصادية لأعضائها إذ إن قيامها وليد الحاجة الإقتصادية إليها، فإذا لم تقدم هذه الخدمات بطريقة جيدة فلا حاجة لبقائها في نظر أعضائها.

[1]- عادل بن عبد الله بن ممد المطرودي، مرجع سبق ذكره،ص146-148.

خلاصة الفصل:

أصبحت البنوك التعاونية منشأة مالية رسمية تعاونية غير حكومية ، يؤسسها أفراد تعاونيون أو جمعيات تعاونية وفق نظام الإكتتاب التعاوني ، حيث تقدم هذه البنوك خدمات مصرفية كاملة للأعضائها، كما تعتبرهذه البنوك التعاونية جزء من قطاعات الإقتصادية الإجتماعية حيث يتكون هذا القطاع من الجمعيات و التعاونيات و المؤسسات و صناديق التأمين التبادلي ، و يستند عمل هذه المؤسسات على مبدأ التضامن و المنفعة الاجتماعية ، فالبنوك التعاونية بمختلف أنواعها والتي تبدأ بالمشروعات التي تولد الدخل كالبنوك التعاونية الزراعية ، البنوك التعاونية لجمعيت الثروة المائية و غيرها من البنوك أو التي توفر الإنفاق كالبنوك الإستهلاكية البنوك التعاونية...وغيرها. و من خلال الطابع الإجتماعي لهذه البنوك تقوم بتمويل المشروعات الصعيرة للحرفيين والخريجين قصد التحفيز على الإنتاج و المساهمة في معدلات النمو الإقتصادي و منه المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية و تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

الفصل الثالث التجربة الماليزية في البنوك التعاونية

-البنك التعاوني الإسلامي -

"Bank Rakayat"

نموذجاً

تمهيد:

في الآونة الأخيرة ، في ماليزيا تنمو الكيانات التجارية التي يتم الإستلاء عليها تحت مظلة التعاونيات بشكل مطرد و تلفت إنتباه الحكومة بسبب مساهمتها الهائلة في التنمية الإجتماعية و الإقتصادية . و لهذه التعاونيات هدف رئيسي يتمثل في تنمية أعضائها إقتصاديا و بذل جهد محمود لتلبية تطلعاتهم الإجتماعية و الثقافية فضلا عن حماية البيئة ، و من هنا عمدت ماليزيا إلى إنشاء بنك تعاوني إسلامي " بنك ركيات " كثاني أكبر مؤسسة مالية إسلامية من حيث حجم الأصول حيث بدأت رحلته كبنك رائد في عام 1954 لتوفير الفرص لتحسين الذات و بناء مستقبل أفضل للأسر و المجتمعات و إزدهار البلاد.

يتطرق هذا الفصل التطبيقي إلى دراسة حالة تجربة ماليزية في البنوك التعاونية من خلال بنك راكيات كنموذج للبنك التعاوني الإسلامي ، و قد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية و كل مبحث يتضمن مجموعة من المطالب.

المبحث الأول:نظرة عامة حول الإقتصاد الماليزي؛

المبحث الثاني:البنوك التعاونية في ماليزيا؛

المبحث الثالث:دراسة حالة بنك ركيات كنموذج للبنك التعاوني ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الأول: نظرة عامة حول الاقتصاد الماليزي

تعتبر التجربة التنموية نموذجا رائدًا في التنمية و بناء الدولة ، إذ إنه رغم قلة مواردها نسبيا ، الإ إنها حققت تطوراً إقتصاديا و سياسيا و إجتماعيا فريداً من نوعه في العالم الإسلامي ، حيث أستطعت أن تنهض من التخلف و التبعية و تقتلع جذور الفقر و نعيد هيكلة المجتمع.

المطلب الاول:الملامح الرئيسية للإقتصاد الماليزي

لقد مر الإقتصاد الماليزي عبر مراحل تطور منذ الإستقلال عن الإستعمار البريطاني إلى يومنا هذا نذكر منها :

الفرع الأول: مراحل تطور الاقتصاد الماليزي:

تتمثل مراحل تطور الإقتصاد الماليزي فيمايلي:

- المرحلة الأولى من الاستقلال إلى سنة 1990:

كان النظام الرأسمالي هو السائد في ماليزيا في الفترة الممتدة منذ تاريخ حصولها على الإستقلال عام 1957 إلى نهاية الستينات من القرن الماضي تقريبا ، مرورا بقيام إتحاد ماليزيا في عام 1963 و حدوث المشاكل و الإضطرابات العرقية في عام 1969 ثم ظهور قوانين السياسة الإقتصادية الجديدة في عام 1970 و إنتهاء بإنشاء البنك الإسلامي الماليزي عام 1983، وهي فترة يطلق عليها (فترة مفترق الطرق) ، أفرزت المعطيات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية في هذه الفترة نوع من المؤسسات التعاونية التقديم خدمات إلى الفئات الفقيرة و المستضعفة التي همشها الاستعمار الإنجليزي.[1]

و هذه المؤسسات قامت أساسا لخدمة طبقة المسلمين المالاوي الفقراء ، ولقد شجعت الحكومة مثل هذه المؤسسات ، و إستغلتها في خطتها الإقتصادية ، فهي تريد من وراء ذلك تحقيق العدالة الإجتماعية و توازن الأعراق في ماليزيا، إذ فهمت الحكومة أن تحقيق النمو مقترن بالمساواة في الفرص، خاصة و أن المجتمع الماليزي يقوم على التعددية العرقية و الدينية، مما دفعها إلى نهج خطة إقتصادية تبدأ من عام 1970 و تنتهي في عام 1990 ، و التي أطلق عليها إسم السياسة الإقتصادية الجديدة ، هذه السياسية قامت على إعادة الهيكلة الإقتصادية و الإجتماعية ، و الهادفة إلى رفع نسبة ثروة الأغلبية المالاوية إلى 30 % ، و التي تكفل للمالاي المسلمين الحصول على نصيبهم من الإنتاج الإقتصادي . و قد وضح ذلك د. محمد مهاتير في قوله : (إن مفهوم إقتران التنمية بالمساواة في الفرص بماليزيا ينطوي على أهمية خاصة ، نظرا لأن مجتمعنا يقوم على التعددية العرقية والدينية ، ذلك أن السكان الأصليين الذين يعرفون بلفظ (بوميبترا) يشكلون نحو 60% من مجموع سكان البلاد. لكننا عندما نتحدث عن الثروة و المداخيل ، فإنهم يحتلون موقعا متأخرا مقارنة ببقية السكان الذين ينحدرون من جنسيات أخرى . هذا الواقع الذي دفعنا إلى أن تدشن في عام 1970 سياسة إقتصادية جديدة تم تصميمها بما يكفل للبوميبترا الحصول على نصيبهم من الكعكة الإتصادية.

و في عام 1971 و في إطار التحرر من التبعية التي أرادها الغرب ، قامت بإصدار قانون المناطق التجارية الحرة لتجهيز الصادرات ، و أعطت من خلاله حوافز لجذب رأس المال الأجنبي إليها.[2]

---

[1]- نبيه فرج امين الحصري، **تجربة ماليزيا في تطبيق الإقتصاد الإسلامي تحليل وتقويم**،دار الفكر الجامعي،الطبعة الأولى،الإسكندرية،مصر،2009،ص67.

[2]- حاج ابراهيم عبد الرحمان،خير الناس ربيع،**مسيرة الاقتصاد الاسلامي في ماليزيا من خلال افكار د/محمد مهاتير**،ملتقى دولي: الاقتصاد الاسلامي:الواقع ورهانات المستقبل جامعة غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011،ص7.

كما أنها في سبيل التحرر من التبعية الرأسمالية قامت بإنشاء بنك إسلامي ، وهو البنك الإسلامي الماليزي عام 1983 و كذلك سمحت للبنوك التجارية الأخرى بتطبيق النظام الإسلامي في معاملاتها ، مما شكل فرصة ذهبية للإقتصاد الإسلامي للنمو على أرض ماليزيا.

و لكن هذه التوجهات لم يشفع لماليزيا في النجاة من فترات الأزمات ، خاصة في بداية الثمانينات من القرن العشرين ، حيث وصل العجز في الميزانية إلى 17 % ،14 % من الناتج القومي الإجمالي على التوالي في عام 1982، و تراجعت معدلات التبادل بشدة في عام 1985/1986، و التي حدثت بسبب الإعتماد المبالغ فيه على تصدير السلع الأولية للخارج ، و ذلك لأن هذه الخطوات لم تكن كافية و لم تكن قد أتت ثمارها بعد، و في نهاية 1986 وصل الدين الخارجي إلى 85% من الناتج القومي الإجمالي ، و وصلت نسبة خدمة الدين إلى 20% من إجمالي الصادرات ، و دخل الإقتصاد في حالة ركود ، و إنخفض الإستثمار الخاص بنسبة 25 %، و تقلصت أسواق الأسهم و العقارات في عام 1987 الأمر الذي أدى إلى إفلاس العديد من المؤسسات المالية.[1]

و لهذا أقدمت ماليزيا بدءا من 1986 بوضع إستراتيجية التنمية من خلال خطة خماسية (1986/1990) عمادها حفز نشاط القطاع الخاص لإعتباره المحرك الأساسي للنمو ولتحرير إقتصادها كما سرح بذلك رئيس الوزراء محمد مهاتير الذي تولى المسؤولية عام 1982، قائلا: (نحن في ماليزيا نؤمن بتحرير التجارة و رفع القيود عن الصادرات و الواردات). و قامت أيضا بمجموعة من الإصلاحات و التعديلات في كافة القطاعات الإقتصادية ، فركزت في ذلك على:

1- مناخ الإستثمار بخفض الضرائب على أرباح الشركات و تخفيف القيود.
2- إعادة هيكلة قطاع المشروعات العامة، من خلال وضع برنامج للخصخصة، مع وقف انشاء مشروعات عامة جديدة.
3- إتخاذ العديد من الإجراءات الدعم و تقوية الجهاز المصرفي و المالي، و لزيادة كفاءة و عمق الأسواق المالية.
4- وضع سياسة السعر الصرف للتأمين القدر المناسب من المنافسة.
5- إتخاذ موقف متحفظ حيال الإقتراض الخارجي، خاصة من الصندوق النقد الدولي الذي عرض عليهم نموذج التطوير، و الإصرار على التعجيل في سداده ، مع إعادة تمويل الدين القائم، فيقول د. محمد مهاتير: (من المهم هنا بيان أن ماليزيا قد أعرضت عن نموذج التطوير الذي مدحته و قامت بالدعاية له الدول الشمالية من خلال البنك الدولي المصرف الدولي للإنشاء والتعمير والاتحاد العالمي للتسويق).[2]

[1]-المرجع نفسه،ص8.
[2]- نبيه فرج امين الحصري،ص99.

- المرحلة الثانية:الخطة الإصلاحية 2020/1990:

أخذالإقتصاد الماليزي في إستعاد قوة الدفع المعهودة بدءا من عام 1987 ، كما مكنت السياسات الإصلاحية ، من وضع الإقتصاد الماليزي في موقع يمكنه من الإستفادة من التحولات في المنافسة الدولية، و الشروع في خطة جديدة بدء من 2020/1990 و تعرف هذه الخطة ب: strategic plan2020 الخطة الإستراتيجية 2020 ، و التي تطمح إلى تصنيف ماليزيا كدولة صناعية بحلول عام 2020 و رفع معدل دخل الفرد إلى أربعة أضعاف مستوياته عام 1991، و قد شرعت في هذه الخطة الجديدة 1990/2020 بمجرد إنتهائها من الخطة السابقة 1970/1990 فهذه الأخيرة كانت تسعى لتحقيق إستقرار ماليزيا الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي و الدولي من خلال دخولها في منظمة الأديان التي تهدف إلى تحقيق الحياد و الأمن و السلام الشعوب المنطقة ، فحققت ماليزيا أهداف الخطة القديمة مما مهد لها الطريق إلى الهدف الأساسي.

و من هنا فإن ماليزيا تسعى من خلال هذه الخطة إلى تكثيف النشاط الصناعي على أرضها، ففي الستينات كان النمو يركز على الإنتاج الزراعي الذي يمثل 40% من الناتج، و كان بسهام القطاع الصناعي 10 % من هذا الإنتاج و كانت سلعتين (المطاط و القصدير) تشكلان 70% من الصادرات.[1]

و هذا التكثيف في النشاط الصناعي سيقوم بإستهلاك كل المواد الخام التي تنتجها ، و هذا يعني توفير ملايين من فرص العمل الجديدة من أجل تلبية حاجة النشاط الصناعي، وبهذا أنخفضت نسبة البطالة إلى 3 %، و إرتفاع نصيب الفرد الماليزي من الدخل. و يتم ذلك بإستمرار ماليزيا في تحقيقها لمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي 7,2% حتى نهاية الخطة في عام 2020 ، لأنه إذا أستمر هذا المعدل على نقل و تيرة النمو، فيرفع من معدلات الإدخار و الإستثمار القوميين ، كما يؤدي إلى مضاعفة مستوي الدخل الوطني الماليزي إلى الحد الذي تهدف إليه الحكومة في عام 2020.[2]

و إن تحقيق هذا المعدل ممكن خصوصا و أن ماليزيا حققت في بعض السنوات معدلات نمو أكبر من 7,2 % فسجلت 8,9 % ، 8,8 % ،10,2 % خلال سنوات 1990،1989،1988على التوالي.

أما مقدار الدخل الفردي في المتوسط من الناتج القومي الإجمالي قد كان في عام 1970 هو1247 دولار أمريكي تقريبا، بينما وصل في عام 2002 إلى 8862 دولار أمريكي. و يعتبر هذا المعدل مرتفعا إلى حد ما و نلاحظ أن الخطة الماليزية طموحة في نفس الوقت واقعية، فلم تضع أهداف مستحيلة و لا صعبة التحقيق إذا سارت الأمور على نقل المسيرة التي سارت عليها منذ بداية الخطة الأولى في عام 1970. و يعزز فرصة الوصول إلى هذه الأهداف التي وضعتها للخطة ، تنافي صادرات السلع و الخدمات إلى الخارج و التي قفزت من 1,9 مليار دولار أمريكي عام 1982 إلى 135 مليار دولار أمريكي عام 2005 ، و هذا النمو راجع إلى نمو القطاع الصناعي الذي أصبح يمثل قرابة 35% من الناتج القومي الإجمالي للبلاد و قرابة 80 % من الصادرات الماليزية. و كذا إنخفاض معدلات التضخم بها في المتوسط منذ بداية الثمانينات ، وإرتفاع نسب الإدخار القومي الإجمالي و الإستثمار المحلي الإجمالي فوصلت في عام 1992 إلى 32,2 % ،35,4 % على التوالي ، وقد أنخفضت فيه معدلات التضخم من 7,3 % في المتوسط في الفترة 1970-1980 إلى 2 % في المتوسط خلال الفترة 1980- 1992 فكل المؤشرات الإقتصادية تدل على إمكانية وصول ماليزيا إلى تحقيق هدفها من خطتها الإقتصادية 2020.[3]

---

[1]- حاج ابراهيم عبد الرحمان، خير الناس ربيع ،مرجع سبق ذكره،ص9.

[2]-نبيه فرج أمين الحصري،مرجع سبيق ذكره،ص128.

[3]- المرجع نفسه،ص129.

بفضل الخطة التي قامت بها ماليزيا منذ إنشاء الإتحاد في عام 1963 ، و بانخفاض نسبة الفقراء من 52% في عام 1970 إلى أقل من 5 % في عام 2002 ، وهذا الإنخفاض في نسبة الفقر خفف الأعباء على ميزانية الدولة. كما يعني أن هنالك جاهزية للبنية التحتية في ماليزيا لمرحلة جديدة من التنمية و التطور، الأمور التي جعلت من خطتها هذه قابلة للنجاح في ماليزيا أختارت إستراتيجية ممتازة تعتمد على النشاط الصناعي التصديري الذي أسست له من خلال خطتها السابقة ، فهو المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي في ماليزيا خلال عام 1992 مثلا حققت فائضا تجاريا قيمته 2,8 مليار دولار.[1]

و الأمور التي جعلت من خطتها قابلة للنجاح تتمثل في[2]:

• **تحديد الأهداف بدقة و إحكام**: وهو من أهم العناصر الإنجاح أي مشروع ، فهو يساعد على تكريس الجهود و توجيهها نحو الأهداف التي ينبغي أن تكون واضحة كذلك بما يمنع الإلتباس أو الخطأ في التوجه من جانب المنفذين ، مع عدم زيادة المبالغة في صياغة الأهداف لإن ذلك يسبب تشتت الجهود و في المستقبل.

• **واقعية الأهداف:** مما جعل التوقعات وصول ماليزيا إلى أهدافها مع نهاية عام 2020 هو واقعية الأهداف، إذ لم تضع الحكومة أهدافاً خيالية أو أهداف تفوق قدراتها الذاتية، فوضعت أهداف مدروسة بدقة تتناسب مع ما حققتها من إنجازات إقتصادية من خلال الخطة السابقة 1990/1970 وهذه الأهداف هي:

- الوصول بماليزيا إلى مصانف الدول الصناعية المتقدمة عام2020، مضاعفة متوسط الدخل للمواطن الماليزي أربع أضعاف قدره عند بداية الخطة، و هذا ليس بالشيء الصعب على ماليزيا إذا علمنا أنها سبق لها و أن حققت مثل ذلك ، فقد تطور هذا الدخل تطورا كبيرا خلال الفترة 1957 حتى 1990 و لقد كانت الظروف الإقتصادية حينئذ أسوء بكثير مما هي عليه الأن ، و تطور هذا الدخل من 140 دولار في عام 1972 إلى 1900 دولارعام 1982 إلى 2790 دولارعام 1992. الإرتفاع بالناتج القومي الإجمالي إلى 920 بليون رينجت ماليزي في نهاية الخطة عام 2020.

• **شمولية الأهداف**: صاغت ماليزيا أهدافا شاملة لجميع مناحي المجتمع و الإقتصاد ، فلم تقتصر على جانب دون أخر، إذ أن وصول ماليزيا إلى مناصف الدول المصنعة لا يعني الجانب الإقتصادي أو الصناعي فقط ، و إنما يشمل أيضا نفس مستوى الرعاية الإجتماعية و الثقافية التي وصلت إليها هذه الدول من لم يزد عنها.

• **القيادة القوية:** كان رابع الأسباب التي رأها المراقبون مرجحة لأمال ماليزيا في نجاح خطتها الإقتصادية 2020، و تحقيق أهدافها هو القيادة القوية، إذ تتميز هذه القيادة بمعالجتها للقضايا معالجة جذرية مع قدرتها على مواجهة ما قد يحدث من أحداث عرضية ، فقد إستطاعت هذه القيادة أن تتخطى أزمة 1982 بنجاح ، و كذلك أن تحقق الخصخصة و تقفد برامج تحرير الإقتصاديون مشاكل تذكر، وهذا ما أهل لأن تكون قادرة على إتخاذ القرارات القوية في إطار تنفيذ الخطة 2020 كذلك.

[1]-المرجع نفسه،ص ص131,130.

[2]- حاج إبراهيم عبد الرحمان، خير الناس ربيع، مرجع سبق ذكره، ص10.

الفرع الثاني تطورقطاعات الإقتصاد الماليزي:

1- قطاع الصناعة : تمكنت ماليزيا من تطوير الصناعة بحيث صارت المصدر الأول لدخلها متفوق بذلك على كل دول العالم الإسلامي ، و نجحت في غضون أربعين عاما من تحويل المجتمع الماليزي من مجتمع زراعي يعاني من الفقر و التخلف إلى مجتمع متحضر تقل فيه نسبة الفقر عن (5.1%) و نسبة البطالة (3.5%) ، فقد شجعت الإستثمار في الصناعات الخفيفة والثقيلة وتابعت النماذج اليابانية و الكورية الجنوبية و التايوانية و السنغافورية في الإهتمام بتصديرالمنتجات الصناعية وخصوصا الإلكترونية ، و وفرت الإكتشافات الجديدة الواسعة للنفط في ماليزيا في منتصف السبعينات و إزدياد إسعاره مصادر دخل كبيرة للحكومة ساعدتها على إقامة الصناعات الثقيلة و ظهرت مصانع (للإسمنت و الحديد، و الأمونيا، والورق، والبتلاوكيميات). كما قامت بتصنيع سيارتها الوطنية (بروتون) لتغطي نحو 60 % من حاجة السوق الماليزي ، و تمثل الصناعة عصب الصادرات الماليزية ، إذ شكلت المنتجات الصناعية ما بين 80-85 % من مجمل الصادرات الماليزية خلال الفترة 2006/2002 تتصدرها الصناعات الإلكترونية و الكهربائية وهي تمثل ما بين 51-60 % من مجمل الصادرات الماليزية ، تليها الصناعات الكيمياوية ثم المعدنية و المعدات العلمية ، و ماليزيا دولة مكتفية ذاتيا من النفط و يبلغ إنتاجها منه نحو 770 ألف برميل يوميا تستهلك من 515 ألف برميل ، و تقوم بتصدير 225 ألف برميل مما أنتج ذلك دخلا قدره 8.33 مليارات دولار عام 2006 و تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستورد للمنتجات الماليزية إذ صدرت إليها نحو 18.8 % من صادراتها عام 2006.

2- قطاع الزراعي : تعد ماليزيا أكبر منتج لزيت النخيل في العالم بلغ (51%) من الإنتاج العالمي و تغطي صادراتها 48 % من السوق العالمي و قد بلغت قيمة صادرات زيت النخيل نحو (5.85) مليار دولار عام 2006 ، كما تعد ماليزيا من أبرز منتجي المطاط إذ بلغت صادراتها نحو 2.23 مليار دولار للعام نفسه ، كما تتمتع ماليزيا بثروة من الغابات تعطي نحو ثلثي مساحتها وتقوم بتصديرالأخشاب ، حيث بلغت قيمتها نحو (1.78) مليار دولار للعام نفسه.[1]

3- قطاع التعليم : تعطي الحكومة الماليزية إهتماما كبيرا بالتعليم والتدريب ، إذ تنفق نحو 20-25 % من الموازنة العامة للدولة أو من نفقاتها الكلية ، و إن الحكومة الماليزية جعلت الإستثمار في الإنسان إحدى أهم أولوياتها ، و كان أحد أبرز التحديات هو كيفية نقل الملايو من مجتمعات زراعية بسيطة إلى مجتمعات مدنية متقدمة ، و يذكر مهاتير محمد أن الإهتمام بالتعليم كأساس للنهضة ، إذ أرسلت الطلاب إلى كل مكان للتعليم ، يبلغ معدل الإنفاق السنوي على التعليم نحو 6 % من الناتج المحلي الإجمالي إذ ما تنفقه ماليزيا على التعليم نحو ثلاثة إضعاف ما ينفق على الجيش والدفاع على سبيل المثال بلغت ميزانية التعليم لعام 2007 نحو 10.096 ملايين دولارامريكي اي 21.8 % من الميزانية العامة ، فيما بلغت نسبة الانفاق على الدفاع والجيش نحو(3.930) ملايين دولار، أي 8.48% من الميزانية العامة ، فقد احتلت ماليزيا المرتبة السادسة عالميا في دليل التنمية البشرية لعام 2011 من بين187 دولة ، وبلغ معدل الإهتمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار(15سنة فما فوق) ما نسبته (92.5%) ، كما ارفعت عدد الجامعات الحكومية من 50جامعة عام 1996 إلى 55 جامعة عام 2003 ، و هناك نحو90 مدرسة ذكية منتشرة في ماليزيا : وهي مؤسسات تعليمية تقوم على أساس تطبيقات تدريس وإدارة جديدة تساعد التلاميذ على درج المعلومات.[2]

---

[1]-ضياء حسين مسعود،لورنس يحيى صالح،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهضة التنموية الماليزية مع إمكانية الاستفادة منها على مستوى الاقتصاد العراقي**،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية،المجلد16،العدد50،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة تكريت،بغداد،العراق،2020،ص185.

[2]- المرجع نفسه، ص186.

- **الناتج المحلي الاجمالي :** حققت ماليزيا قفزات واسعة في زيادة ناتجها المحلي و حققت نسب نمو مرتفعة كان معدلها السنوي 10.07 % في عام 2003 ، الإ أنه قد أنخفض إلى 4.2 % في عام 2009 و ذلك بسبب الأزمة الإقتصادية في أواخر التسعينات وحقق هذا المؤشر نسبة مرتفعة جدا حيث بلغ 22.40 % عام2018 و هي نسب جيدة تدل على إن الإقتصاد الماليزي قد تعافى من أزمته الإقتصادية ، وفي سنة 2020 بلغ الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا 336.66 مليار دولار أمريكي وفقًا للبيانات الرسمية الصادرة عن البنك الدول ، تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا 0.30% من الإقتصاد العالمي.[1]

المطلب الثاني:مؤشرات الاقتصاد الماليزي

سيتم تناول و بأسلوب إستعراضي مجموعة من المؤشرات الإقتصادية لبيان واقع النشاط الإقتصادي في ماليزيا و مدى إنطباق معايير التنمية الإقتصادية عليه وكالات.

1- الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه ونسب تطوره:

أ- الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا:

يقيس الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الدخل القومي و الناتج لإقتصاد بلد معين . الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يساوي إجمالي النفقات لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة في فترة زمنية محددة.[2]

الشكل رقم(1-3):الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2012-2022)

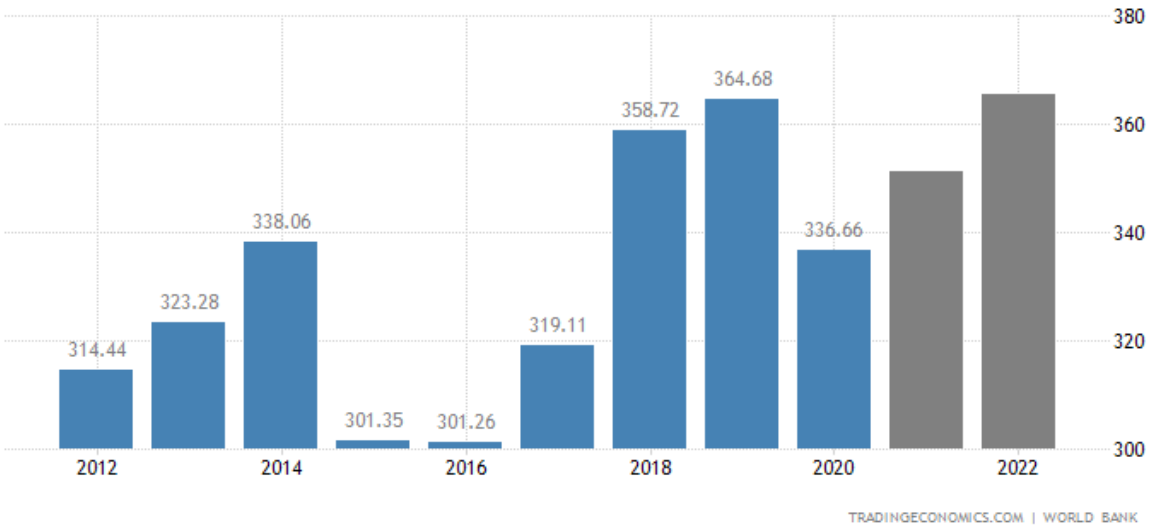

المصدر:إقتصاديات التجارة،المؤشرات الإقتصادية،متاحة على الموقع الإلكتروني:

https://ar.tradingeconomics.com

نلاحظ من خلال البيان نموا متصاعدا لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا، فبعد أن كان حجم الناتج المحلي الإجمالي (314.44) مليار دولار سنة 2012 ، وكان هذا مؤشر تذبذباً بين الإرتفاع والإنخفاض ، فقد سجل في سنتي 2013 و2014 ناتجاً قدره (338.06) مليار دولار، ثم لينخفض إلى (301.26) مليار دولار ليسجل ناتج محلي قدره (338.06) مليار دولار، الإ أنه عاود الإرتفاع في السنوات اللاحقة ليسجل ناتج محلي الإجمالي قدره (364.68) مليار دولار في سنة 2019 ، وبدا الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا بالإنخفاض حيث بلغ (336.66) مليار دولارفي عام 2020 ، وفقًا للبيانات الرسمية الصادرة عن البنك الدولي ، تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا 0.30 في المائة من الإقتصاد العالمي.

---

[1]-المرجع نفسه،187.

[2]- متاحة على الموقع الإلكتروني: https://tradingeconomics.com/malaysia/gdp

ب- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا:

يتم الحصول على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة، معدلاً بالتضخم، على إجمالي عدد السكان.[1]

الشكل رقم(2-3):نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2012-2020)

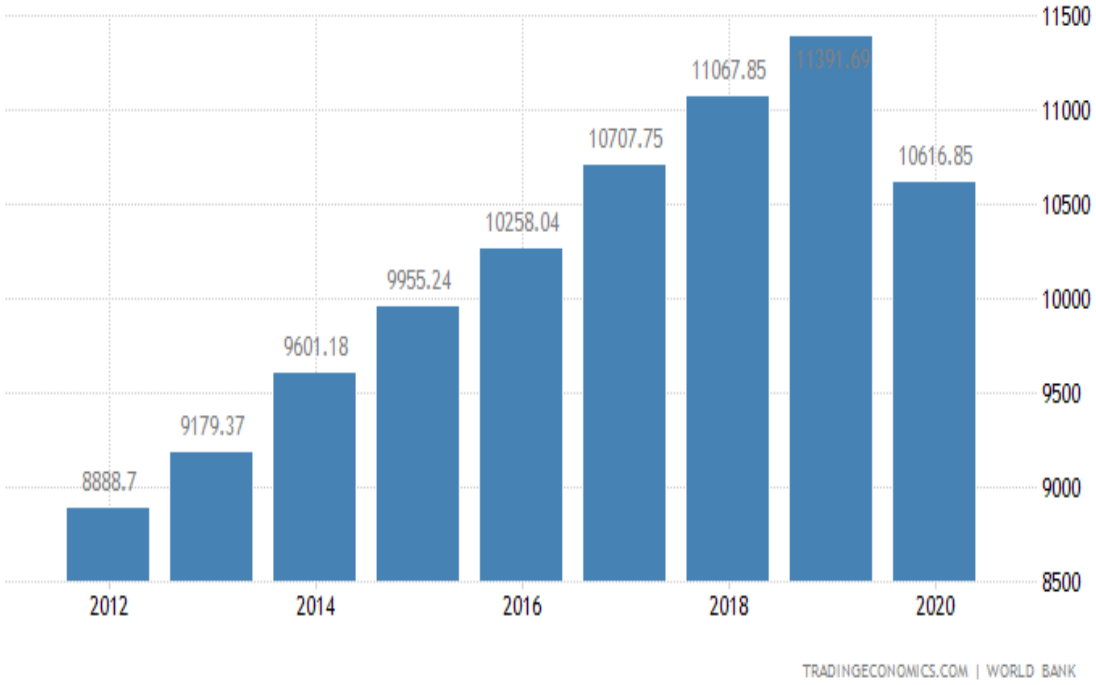

المصدر:إقتصاديات التجارة،المؤشرات الإقتصادية،متاحة على الموقع الإلكتروني:
https://ar.tradingeconomics.com

نلاحظ من خلال البيان أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا يسجل نموا متصاعداً خلال الفترة(2012-2019) قدره 11391.69دولار، ولكنه بدأ بالإنخفاض حيث تم تسجيل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا لأخر مرة 10616.85 دولارأمريكي في عام 2020. ويعادل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا 84 % من المتوسط العالمي.

[1]- إقتصاديات التجارة،المؤشرات الإقتصادية،متاحة على الموقع الإلكتروني:
https://ar.tradingeconomics.com

2- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي الماليزي:

يوضح الجدول(1-3)مساهمة القطاعات الاقتصادية في هيكل الناتج المحلي اجمالي ضمن مراحل الاقتصاد الماليزي قبل التنمية الاقتصادية صعوداً.[1]:

الجدول(1-3): هيكل الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا(%)

السنة	التصنيع	التعدين	الخدمات	التشييد	الزراعة
1957	8	7	42	3	40
1960	9	6	38	3	44
1965	11	5	37	5	42
1971	14.3	6.3	34.6	4	28
1980	17	12	43	2.7	21
1990	24.6	9.4	46.8	3.5	16
2000	31.6	11.4	48.7	4.1	8.7
2007	27.2	11.9	50.9	2.9	7.9
2008	26.1	11	53	2.8	7.8
2009	24.4	15.5	53.2	3.1	7.9
2010	25.2	9.8	53.2	3	7.6
2011	25.1	8.8	54.2	3	7.7
2012	25	8.5	54.5	3.3	7.3
2013	25	8	54.8	3.5	7
2017	22.5	2.1	60.8	9.9	4.8
2018	22.3	2.1	61.6	9.8	4.1

المصدر: ضياء حسين مسعود،لورنس يحيى صالح،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهضة التنموية الماليزية مع إمكانية الاستفادة منها على مستوى الاقتصاد العراقي**،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية،المجلد16،العدد50،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة تكريت،بغداد،العراق،2020،ص218.

يبين الجدول (1-3) نسب تطورات المكونات للناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا، إذ تبين فترة ما قبل عام 1980 و إنطلاق الخطة التنموية الأولى هيمنة القطاع الزراعي بشكل واضح مع تراجع ملحوظ في المساهمة الصناعية ، أما بعد ذلك نلاحظ التطورات واضحة مما يدل أن هناك أثر للسياسات التنموية عبر تراجع مساهمة الزراعة على حساب تنامي القطاع الصناعي إذ تشيد التصنيع والتشييد والقطاع الخدمي على مكونات الناتج المحلي الإجمالي و لم تظهر هيمنة للقطاع الريعي النفطي أو أي مورد إستخراجي ، و إن كانت هناك مساهمات للتعدين وهو إستخراج الموارد طبيعية ، الظاهر إن ماليزيا تملك به ميزة نسبية لهذا النشاط و يساهم بشكل بسيط و ليس محوري ، وهذا يقود الى الحكم بان الناتج المحلي الاجمالي متنوع لا ريعي الأمر الذي يجعل معدلات النمو فيه لا ترتبط بسلعة أحادية.[2]

[1]- المرجع نفسه،ص218.

[2] - المرجع نفسه،ص219.

مثل ماليزيا من نفس الأرقام إن ما يعكس طبيعة ديناميكية النشاط الإقتصادي و نجاح سياسات خلق النشاط و تطويره الأمر الذي ينعكس على حصول زيادة كبيرة نسبيا بإستغلال الموارد المتاحة و من ثم زيادة الإنتاج الإمر الذي ينعكس بالنهاية على نسب نمو إقتصادي كبيرة نسبياً.

3- الصادرات الماليزية قبل وبعد التنمية الاقتصادية : تعد الصادرات وهيكلها مؤشراً مهمة لطبيعة النشاط الإقتصادي و مدى قربه من المعايير التنموية وخاصة تنوع النشاط الإقتصادي، وقد شهد هذا المتغير تحولات مهمة جدا بالمقارنة بين ما قبل التنمية الإقتصادية وبعدها.

أ- طبيعة الصادرات الماليزية قبل التنمية الاقتصادية : شأنها شأن المتغيرات الإقتصادية الأخرى ، كانت الصادرات الماليزية في مرحلة ما قبل التنمية لم تكن متنوعة و ذات بعد صناعي متطور، بل كانت صادراتها تعكس طبيعة الإقتصاد الماليزي المتخلف المعتمد على التعدين و إنتاج الموارد الطبيعة إذ أن الصادرات الماليزية قبل التنمية و حتى بعد نيل ماليزيا الإستقلال التام من الإحتلال البريطاني كانت تتشكل من موردين أساسيين هما (المطاط والقصدير) إذ بلغت نسبة مساهمتهما عام 1957 ما يقارب (75%) من إجمالي الصادرات الماليزية وهكذا الحال إستمر إلى أن بدأت العجلة التنموية و ذلك مع بداية عقد السبعينيات و الثمانينيات من القرن المنصرم تدور وصار الإقتصاد الماليزي إقتصاداً متنوعا وإنعكس على تنوع الصادرات .[1]

يوضح الجدول (2-3) قيم الصادرات ا لماليزية لجانب من المدة الزمنية التي سبقت الخطة التنموية الأولى عام 1970 وما تعكسه من أرقام متواضعة جداً قياسا لمنجزات التنمية الاقتصادية المتراكمة عبر سنوات الخطط التنموية انطلاقاً من عام 1970 وما بعدها.

الجدول(2-3):قيم الصادرات الماليزية للمدة (1960-1965) دولار

السنة	1960	1961	1962	1963	1964	1965
الصادرات	3.622	3.212	3.236	3.301	3.366	3.624

المصدر: ضياء حسين مسعود،لورنس يحيى صالح،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهضة التنموية الماليزية مع إمكانية الاستفادة منها على مستوى الاقتصاد العراقي**،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية،المجلد16،العدد50،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة تكريت،بغداد،العراق،2020،ص220.

ب-صادرات ماليزية في ظل السياسات التنموية : تظهر لنا الجدول(3-3) حجم الفرق الكبير في كمية الصادرات والأهم من ذلك هو نوعيتها التي عكست واقع حال الإقتصاد الماليزي المتنوع الأمر الذي يقدم تصورا واضحا عن نجاح إقتصادي على صعيد ترسيخ التنمية الإقتصادية.[2]

.

[1]- المرجع نفسه، ص220.
[2]-المرجع نفسه،ص221.

الجدول (3-3) جحم الصادرات الماليزية ونسب السلع الصناعية والسلع ذات التقنية المتطورة

السنة	إجمالي الصادرات	الصادرات من السلع الصناعية الى اجمالي الصادرات %	صادرات التقنية متطورة الى الصادرات الصناعية %
2007	1765455189705	71.05	52.3
2008	199222448139	54.35	39.9
2009	158058040692	69.91	50.9
2010	187335559432	67.20	49.3
2011	215164017943	62.18	47.2
2012	208795087593	61.74	47.5
2013	202285344605	60.78	48.4
2014	207482725607	61.80	49.1
2015	174630973654	66.93	48.2
2016	174630973654	68.52	48.9
2017	186586103000	67.86	50.5
2018	20631515150576	69.50	52.8
-	المعدل	65	49

المصدر: ضياء حسين مسعود،لورنس يحيى صالح،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهضة التنموية الماليزية مع إمكانية الاستفادة منها على مستوى الاقتصاد العراقي**،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية،المجلد16،العدد50،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة تكريت،بغداد،العراق،2020،ص220.

وفقاً للبيانات الخاصة بالصادرات الماليزية فإن تلك الصادرات ذات تنوع واضح جداً ، فالصادرات الصناعية بأنواعها تفوق الثلثين من إجمالي الصادرات كما إن الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي العالي تقارب نصف تلك السلع الصناعية ، و لهذه الصورة في الإقتصاد الماليزي دلالة تنموية واضحة جداً بإعتبار تلك النسب لا يحققها إقتصاد صناعي متطور تكنولوجيا له القدرة على المنافسة في الإسواق الخارجية مكنته من ان يحقق لسلعه عالية التكنولوجيا مساحة تسويقية.

كما تمنحنا المقارنة بين الصادرات قبل التنمية و بعدها تصوراً عن التطور الكبير الذي شهده الإقتصاد الماليزي إذ كانت الصادرات في ستينيات القرن المنصرم لم تتجاوز للسنة الواحدة 4 مليار دولار مع هيمنة الموارد الطبيعية على إجمالي الصادرات ، إما في عصر التنمية فقد وصلت إلى أكثر من 206 مليار دولار لعام 2018 و هيمنة كبيرة للصناعة التحويلية و الصناعات عالية التكنولوجية وهذا دليل على النجاح التنموي في ماليزيا.[1]

[1]-المرجع نفسه،ص221.

4- الفقر والبطالة في ماليزيا : كانت ماليزيا قبل النهضة التنموية تعاني من مشاكل إقتصادية عديدة و متنوعة شأنها في ذلك شأن أغلب دول الأطراف التي تعاني من إختلالات هيكلية في نشاطها الإقتصادي ، و لعل ضعف النشاط الإقتصادي و ما يترتب عليه من تجليات منها الفقر و معدلاته أهمها على الإطلاق كونها تمس حياة الأفراد بشكل مباشر، لذلك ما يحسب للمنجز الإقتصادي المتحقق فعلا و للخطط المتتالية للقيادة الإقتصادية في م اليزيا ، بل أن من أهم منجزات السياسات الإقتصادية التنموية فيها هو معدلات الفقر التي شهدت تراجعا كبيرا جداً قدم رسائل إقتصادية غاية الأهمية ، وفقاً للبيانات و التي تعني بذات الوقت و بالضرورة التوسع في فرص العمل.

1- الإنخفاض الكبير في معدلات الفقر لماليزيا :كانت فترة السبعينيات في ماليزيا هي نقطة الشروع بالسياسات التنموية و من بعدها توالت النتائج والثمار المترتبة على تلك السياسات.ويوضح الجدول (4-3) الفرق الكبير في معدلات الفقر بالنسبة للمجتمع الماليزي.

الجدول(4-3):معدلات الفقرفي ماليزيا

السنة	1970	1990	2000	2011	2013	2018
الفقر%	52.4	16.7	7.5	1.7	0.6	0.4

المصدر: ضياء حسين مسعود،لورنس يحيى صالح،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهضة التنموية الماليزية مع إمكانية الاستفادة منها على مستوى الاقتصاد العراقي**،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية،المجلد16،العدد50،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة تكريت،بغداد،العراق،2020،ص220.

أكثر من نصف المجتمع الماليزي كان تحت خط الفقر لتنتهي النسبة في عام 2015 عند اقل من (0.5%)، من المجتمع مع ملاحظة الزيادة الحاصل في السكان ضمن هذه المدة الطويلة و هذا دليل واضح على قدرة النشاط الإقتصادي القائم على تلبية حاجات السكان من فرص عمل وسلع وخدمات في ظل سياسات اقتصادية ذات أثر تنموي، اي انه نشاط مرن تجاه التعامل مع المتغيرات الجديدة وهذه دلالة التنمية الإقتصادية.[1]

2- **البطالة في ماليزيا والدلالة التنموية :** البطالة ومعدلاتها تحدي كبير امام السياسات الاقتصادية الكلية فتبعاتها ودلالاتها مهمة جداً تقدم تصورعن طبيعة ذلك النشاط من جانب قربه او بعده عن التنمية الاقتصادية

الجدول(5-3): معدلات البطالة في ماليزيا

السنة	البطالة%	السنة	البطالة%
2003	3.6	2013	3.1
2004	3.6	2014	2.9
2005	3.6	2015	3.2
2006	3.3	2016	3.6
2007	3.2	2017	3.4
2008	3.3	2018	3.3
2009	3.7	2019	3.3
2010	3.3	2020	4.5
2011	3.1	2021	4.7
2012	3	2022	4.5

Source: International Monetary Fund.Available on the website:
https://www.imf.org/en/Countries/MYS#countrydata.

[1]-المرجع نفسه،،ص221.

نلاحظ أن معدلات البطالة متقاربة إلى حد كبير على الاقل عبر المدة الزمنية للبيانات في الجدول (5-3) وهذا دليل على إستقرار النشاط الإقتصادي بعيداً عن التقلبات التي تنتج عن الإعتمادية الكبيرة على مورد واحد يتذبذب سعره فينعكس على النشاط الإقتصادي . عبر ما تقدم من مؤشرات اقتصادية أتضح لنا أن الإقتصاد الماليزي إقتصاد متنوع هيكليا و نشاطه صناعي و خدمي و لديه بعد تكنولوجي جيد و قدرة تنافسية خارجية إنعكست على نوع صادراته بالإضافة إلى إنخفاض كبير جداً بمعدلات الفقر و البطالة وهي نتائج النشاط الإقتصادي ، إذن الإقتصاد الماليزي إقتصاداً نامياً و تعد ماليزيا على أثر ذلك مصداقاً واضحا لمجموعة دول الوسط التي عبرت منطقة الأطراف.[1]

المطلب الثالث:عوامل نجاح التجربة الماليزية:

إن المتتبع للإقتصاد الماليزي يرى عدة نقاط ساهمت في نجاح التجربة التنموية الماليزية نحصرها في العوامل التالية[2]:

- المناخ السياسي لدولة ماليزيا الذي يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الإقتصادية.
- يتم اتخاذ القرارات دائما من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية. مما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بديمقراطية في جميع الأحوال، إنتهجت ماليزيا سياسة واضحة ضد التجارب النووية ، وقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة للتجارب النووية مما جعلها توجه التمويل المتاح لديها للتنمية بشكل أساسي بدلا من الإنفاق على التسلح و أسلحة الدمار الشامل.
- تعد النفقات المخصصة لمشروعات البنية التحتية هي الأساس ، والتي هي سبيل الإقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة ، و بذلك إرتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الإقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الإقتصاد المحلي.
- إهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الإجتماعية لرأس المال البشري ، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين ، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.
- إمتلاك ماليزيا لرؤية مستقبلية للتنمية و النشاط الإقتصادي من خلال خطط خماسية متتابعة و متكاملة منذ الإستقلال وحتى الآن ، بل إستعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي الواحد والعشرين من خلال التخطيط لماليزيا 2020.

[1]-المرجع نفسه، ص222.

[2]-التنمية بماليزيا، متاحة على الموقع الإلكتروني:

https://www.maganin.com/content.asp?contentid=2386 تاريخ الإطلاع2022/05/28 الساعة 20:30.

المطلب الرابع:أهداف التنمية المستدامة في ماليزيا:

لقد حققت ماليزيا إنجازات إنمائية مدهشة في مجال التنمية الإقتصادية لا سيما في المناطق الريفية مما أدي إلى تحقيق تقدم إقتصادي شامل لشعبها من خلال الأهداف التنمية المستدامة تم تقسيمها إلى 5 مجموعات نذكرمنها:

- المجموعة الأولى:الشمولية:

الشمولية هي مبدأ أساسي في أجندة التنمية في ماليزيا والتي تضمن الوصول إلى الغرض مع زيادة الرفاهية وجودة الحياة في جميع القطاعات ، وهي تنطوي على تكمين الناس ، بمن فيهم الضعفاء والأقل حظاً من المشاركة في التنمية وتحقيق نوعية حياة كريمة أفضل. تم العثور على الشمولية في جميع أهداف التنمية المستدامة ويتوافق مع الروح الشاملة لتعهد خطة عام 2030 ب " عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب". تجمع هذه المجموعة أربعة أهداف، أي الأهداف 1و 2 و 5و10 التي تتناول أبعاد الفقر والأمن الغذائي وعدم المساواة كعناصر أساسية للشمولية:

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان:

يهدف الهدف الأول على ضمان تمتع الناس بمستوى معيشي أساسي وحماية من أفة الفقر. وهي تستهدف الفئات الأكثر ضعفاً وتضمن تمكينهم من التغلب على الأبعاد المتعددة للفقر من خلال الوصول إلى الموارد الأساسية والخدمات والدعم .[1]

2- القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية الحسنة

يهدف الهدف الثاني إلى معالجة جميع أشكال سوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي من خلال نظام إنتاج غذائي مرن ومستدام وسلسلة التوريد.

3- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

يهدف الهدف الخامس هو تمكين النساء والفتيات للوصول إلى إمكاناتهن الكاملة والقضاء على التمييز والممارسات الضارة ضدهن . وتسعى إلى ضمان الإعتراف بالعمل المنزلي غير المأجور، وتمكين المرأة من المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والإقتصادية والعامة ، وممارسة حقوقها في ملكية الموارد الإنتاجية والحصول على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

4- الحد من إنعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها:

يهدف الهدف العاشر إلى تعزيز الإدماج الإجتماعي والإقتصادي والسياسي للجميع من خلال الحد من أوجه عدم المساواة . ويضمن هذا الهدف أيضاً تمثيلاً وصوتاً أفضل للبلدان النامية فيصنع القرار في المؤسسات الإجتماعية والإقتصادية والمالية.[2]

[1]-Sustainable Goal Development.SDG Roadmap For Malaysia.Phase1:2016-2020,p p23.24.

[2]-ibid,.p28-36.

- المجموعة الثانية: الرفاهية

تشير الرفاهية إلى مستوى المعيشة ونوعية الحياة التي تشمل الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية و البدنية والنفسية. يشمل المفهوم العيش في بيئات سلمية وأمنة و صحية تؤثر بشكل إيجابي على البدنية والعقلية. و دور المهم المؤسسات الإجتماعية في تسهيل الوصول الى الحرية والعدالة التي يمكن أن تؤثر على الرفاهية العامة. ستشمل الجهود المبذولة لتحسين الرفاهية تحسينات في الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة والإسكان. فإن تحقيق التنمية المستدامة سيشمل تحويل البئية الحضرية من حيث السكن اللائق و الوصول إلى المرافق الإجتماعية . تتماشى هذه المبادرات مع الأهداف 3و11 و16 التي تؤكد على الطابع متعدد الأبعاد للرفاهية التي تشمل الصحة والمستوطنات البشرية و كذلك السلام و العدالة كعناصر أساسية[1]:

1-ضمان حياة صحية و تعزيز الرفاهية لجميع الأعمار:

يهدف الهدف الثالث إلى ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار.يتعلق الأمر بالحفاظ على صحة جيدة ورفاهية الناس في ضمان التحقيق الشامل للنمو الإقتصادي ورفع مستويات المعيشة.

2- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة:

يهدف الهدف الحادي عشر إلى تعزيز أنظمة النقل والمناطق العامة والخضراء الأمنة والتي يمكن الوصول إليها و بأسعار معقولة للجميع ، نظرًا لأنها أساسية للمساحات الشاملة والأمنة والمرنة و المستدامة، إلى جانب ذلك يدعو إلى التخطيط الوطني و الإقليمي بطريقة تشاركية و متكاملة و مستدامة تشمل أولويات المجتمع. سيشجع ذلك التماسك المجتمعي والأمن الشخصي و حماية التراث وبناء المرونة مع تحفيز الإبتكار والنمو.

3- تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة،توفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء فعال وخاضع للمسألة ومؤسسات شاملة على جميع المستويات:

يهدف الهدف السادس عشر إلى تعزيز المجتمعات الشاملة و السلمية و العادلة ، والتي تمثل عناصر لا غنى عنها لأهداف التنمية المستدامة. إن وجود المؤسسات قوية و سيادة القانون لها لآثارعلى سبل العيش و المشاركة الإجتماعية و تأمين الإحتياجات الأساسية و المشاركة الإقتصادية و الرفاهية في العامة. يعد تأمين الوصول إلى المعلومات أمرًا بالغ الأهمية لتمكين المزيد من الشفافية وا لتعاون بين المؤسسات و الأفراد ، مما يؤدي بدوره إلى تحقيق نتائج أقوى وشاملة.[2]

- المجموعة الثالثة: رأس المال البشري

يعتبر رأس المال البشري أمرًا بالغ الأهمية لدفع النمو الإقتصادي و إستدامته و الإنتقال إلى الأنشطة كثيفة المعرفة في جميع القطاعات الإقتصادية. تقترن تنمية رأس المال البشري بسوق عمل يتسم بالكفاءة و الفعالية. و تعزيز الشمولية من خلال تمكين الجميع من المشاركة و التمتع بفوائد الإقتصاد الأخذ في التوسع، كما أن لها آثارًا على الرفاهية، ليس فقط من حيث ضمان خدمات عامة أفضل للمجتمع، ولكن أيضا في تعزيز السلام و العدالة من خلال ترسيخ الأخلاق الحميدة والشخصية الجيدة في الأفراد. تعتقد ماليزيا أن التعليم هو العنصر الأساسي في تنمية رأس المال البشري.[3]

[1]- ibid,p45-52.
[2]-ibid,p58.
[3]-ibid,p69.

في الواقع يعد التعليم بما في ذلك فرص التعلم مدى الحياة أمرا بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى مثل الإنصاف و الصحة و الرفاهية و النمو الإقتصادي و العمل اللائق، حددت الخرائط التي أجرتها اليونسكو التعليم بإعتباره مرتبطا صراحة بالأهداف 1و 3و 5 و8 و12 و13و 16، واالتي تغطي موضوعات تشمل الفقر والصحة والمساواة بين الجنسين والتنمية الإقتصادية والبيئة ، فضلاً عن السلام و العدالة و القوى المؤسسات.

1- ضمان تعليم جيد شامل ومنصف وتعزيز التعلم مدى الحياة الفرص للجميع

يهدف الهدف الرابع إلى ضمان جودة التعليم الشامل و العادل و تعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. وهي تشمل ضمان الحصول الجميع على تعليم و تدريب تقني و مهني عالي الجودة و بأسعار معقولة و كذلك تحسين قدرة المعلمين من خلال التعاون الدولي.[1]

- المجموعة الرابعة:البيئة والموارد الطبيعية

توفر البيئة و الموارد الطبيعية خدمات مهمة مثل الغذاء و الماء و إدارة الأمراض و تنظيم المناخ و الوفاء الروحي التي تعتبر ضرورية للحفاظ على حياة الإنسان و التي تؤثر بشكل مباشر على التنمية الإقتصادية والإجتماعية للأمة على هذا النحو. فإن الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية للكوكب ستحدد التقدم نحو التنمية المستدامة. فيما يتعلق بخطة عام 2030 فإن أكثر من نصف أهداف التنمية المستدامة لها تركيز بيئي أو تتناول إستدامة الموارد الطبيعية التي تشمل الفقر والصحة والغذاء والزراعة والمياه والصرف الصحي و المستوطنات البشرية والطاقة وتغيرالمناخ والإستهلاك والإنتاج المستدامين ، المحيطات والنظم البيئية الأرضي . بالأضافة إلى ذلك هناك أكثر من 86 هدفاً تتضمن الإستدامة البيئية ، بما في ذلك هدف واحد على الأقل في كل هدف من الأهداف السبعة عشر. فقد تعهدت ماليزيا بتجميع الأهداف الرئيسية الستة وهي الأهداف 6 و 7و12 و13 و14 و 15 التي تتعلق بالبيئة.[2]

1- ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع

يهدف الهدف السادس إلى ضمان توافر المياه و الصرف الصحي و إدارتها بشكل مستدام للجميع. يتعلق الأمر بتوفير إمكانية الوصول إلى المياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والنظافة بجودة و سليمة وإستدامة النظم البيئية ذات الصلة بالمياه.

2- ضمان الوصول إلى الطاقة الحديثة بأسعار معقولة وموثوق بها ومستدامة وحديثة للجميع

يؤكد الهدف السابع على ضرورة العالمية لتوسيع نطاق الوصول إلى الطاقة وزيادة إستخدام الطاقة المتجددة.و بذلك من أجل تلبية إحتياجات الطاقة لسكان العالم المتزايدين بطريقة فعالة و بأسعار معقولة و مستدامة.

3- ضمان الإستهلاك المستدام أنماط الإنتاج

يهدف الهدف الثاني عشر إلى تحسين نوعية الحياة و زيادة الإنتاجية و الشمولية و نمو الإقتصاد الأخضر من خلال الإستخدام المعزز و الفعال للموارد المتاحة.

4- إتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره:

يهدف الهدف الثالث عشر إلى مكافحة تغير المناخ، و تعزيز القدرة على التكيف والمرونة ضد آثار تغيرالمناخ و الكوارث الطبيعية. كما يؤكد على أهمية التثقيف والتوعية و القدرة المؤسسية في مواجهة تغير المناخ و الكوارث الطبيعية.[3]

[1]-ibid,p70.
[2]-ibid,p81.
[3]-ibid,p82-104.

5- الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية وإستخدامها على نحو مستدام من أجل تنمية مستدامة: يهدف الهدف الرابع عشر على الحفظ والإستخدام للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية و الوقاية التلوث البحري وتحمض المحيطات. كما يؤكد على أهمية المعرفة العلمية في تحسين صحة المحيطات وكذلك تعزيز مشاركة المجتمع في الحفظ.

6- حماية وإستعادة وتعزيز الاستخدام للنظم الإيكولوجية،وإدارة الغابات على نحو مستدام،ومكافحة التصحر،ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي:

تتمثل أهداف الهدف الخامس عشر في التركيز على زيادة جهود الحفظ و تنفيذ الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية الأرضية ، بما ذلك تعزيز إداراتها ، تحسين الموارد المالية للحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الأيكولوجية وإستخدامها على نحو مستدام ، إستعادة الأراضي المتدهورة ، تعزيز التقاسم العادل و المنصف للمنافع من إستخدام الموارد الجينية والحصول عليها ، وقف فقدان التنوع البيولوجي ، تقليل تأثير الأنواع الغريبة الغازية ، و تأمين سبل عيش للمجتمعات أراضي السكان الأصلين.[1]

- المجموعة الخامسة:النمو الإقتصادي

النمو الإقتصادي عنصر مهم للتنمية والرفاهية ، كما يوفر الحفاظ على النمو مع العمالة الكاملة الإستقرار الإقتصادي و الإجتماعي ، و كلاهما يمثل جوانب حاسمة للتنمية المستدامة. يتطلب تطلع ماليزيا إلى أن تصبح إقتصادًا عالي الدخل بحلول عام 2020 أن يتم بناء الإقتصاد على أساس قوي قادر على تحمل الصدمات الخارجية ، ويكون مستداما بيئياً و يحقق الإرتقاء الإجتماعي . وهذا يتماشى مع خطة عام2030 التي يجب النظر فيها إلى الركائز الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية بطريقة كاملة.

النمو الاقتصادي مهم لجميع أهداف التنمية المستدامة على الرغم من أنه قد لايتم ذكره صراحة . تجمع هذه المجموعة بين ثلاثة أهداف التنمية المستدامة ، وهي الأهداف 8و9 و17 لأنها تمثل الأساس و المكونات الأساسية لإقتصاد سليم وشامل وفعال.[2]

1- تعزيز النمو الإقتصادي المستدام والشامل والمستدام العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع:

يسعى الهدف الثامن إلى تعزيز النمو الإقتصادي المستمر والشامل والمستدام في الرحلة العالمية نحو الإزدهار . من أجل تحقيق ذلك سيتم التركيز على جودة النوم و القدرة الإنتاجية للإقتصاد مع الحد من التدهور البيئي .

2 - بناء البنية التحتية المرنة وتعزيز الشمولية والإستدامة التصنيع يعزز الإبتكار:

يهدف الهدف التاسع إلى بناء بنية تحتية مرنة، و تعزيز التصنيع الشامل والمستدام و تعزيز الإبتكار، وهي تجمع بين ثلاثة جوانب مهمة:

- تشمل البنية التحتية المرافق المادية الأساسية اللازمة للشعب والمجتمع والإقتصاد.
- التنمية الصناعية هي الدافع وراء النمو الإقتصادي.
- يوسع الإبتكار قدرة الأفراد والصناعات على مواجهة التحديات وإطلاق العنان لفرص المستقبل.

3- تعزيز وسائل التنفيذ وإحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة:

يهدف الهدف السابع عشر إلى تعزيز وسائل التنفيذ و تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة يتعلق الأمر بتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب و بين بلدان الجنوب من أجل ساحة دولية فعالة وداعمة لبناء القدرات ، والتجارة الدولية المنصفة والعالمية على القواعد و القضايا النظامية من أجل إتساق السياسات.[3]

[1]-ibid,p105, 106.
[2]-ibid,p115.
[3]-ibid,p116-128.

المبحث الثاني: البنوك التعاونية في ماليزيا

تعود جذور الحركة التعاونية في ماليزيا إلى معالجة مشكلة المديونية في المناطق الريفية في أوائل القرن العشرين بمرور الوقت ، أصبحت ركيزة مهمة في دفع النمو الإقتصادي في ماليزيا.

المطلب الأول: نشأة الحركة التعاونية في ماليزيا

بدات الحركة التعاونية بماليزيا في أوائل القرن العشرين عندما كان التجار يستغلون المزارعين وقد مرت الحركة التعاونية عبر مراحل وهي:

الفرع الأول: مراحل تطور الحركة التعاونية في ماليزي

1)1900-1957:

- تم تقديم التعاونيات في ماليزيا من قبل الحكومة البريطانية في عام 1907 لمكافحة مشكلة المديونية الريفية المزمنة و العجز في الإنفاق بين العاملين بأجر في أماكن العمل.
- في عام 1922، تم إنشاء إدارة التنمية التعاونية لتعزيز نمو التعاونيات و ضمان عمل التعاونيات وفقا لقانون الجمعيات التعاونية لعام 1922.
- أول تعاونية جمعية الإدخار و القروض التعاونية البريدية و الإتصالات السلكية و اللاسلكية المحدودة. تأسست في عام 1922، بحلول عام 1957 كان هناك 2243 تعاونية في قطاعات مختلفة.

2)1957-2000:

- بعد الاستقلال في عام 1957، أصبحت الحركة التعاونية في ماليزيا قوية ونشطة من خلال برنامج التوحيد والترشيد الذي اضطلعت به إدارة التنمية التعاونية " Department of Cooperative Development" (DCD) وبنك راكيات "Bank Rakyat ".
- بحلول عام 1966، دفعت الحاجة إلى أسواق مترابطة إلى سياسات شجعت التعاونيات الحالية والجديدة على التطور إلى تعاونيات متعددة الأغراض.
- في عام 1966، عقد أول مؤتمر تعاوني ماليزي بهدف إنشاء إتحاد تعاوني وطني لتوحيد جميع التعاونيات.
- في عام 1971، وافق المؤتمر التعاوني الماليزي الثاني على إنشاء أنغكاسا "ANGKASA " بإسم الإتحاد التعاوني الوطني.
- في عام 1972، تم إنشاء هيئة تنظيم المزارعين لدمج التعاونيات القائمة على الزراعة ورابطة المزارعين في منظمة واحدة و نتيجة لذلك تم وضع أكثر من 1550 تعاونية قائمة على الزراعة تحت إشراف منظمة الأغذية والزراعة.
- وفي عام 1982، بدأت وزارة التنمية الوطنية و الريفية (الوزارة المسؤولة عن التعاونيات) عهد التعاونيات الجديد لتفعيل التعاونيات و تبسيطها و إعدادها للقيام بأدوار أكثر ديناميكية و فعالية في التنمية الإقتصادية للبلد و في برامج التخفيف من حدة الفقر. تعاونيات جديدة مثل تعاونيات تنمية المقاطعات، و تعاونيات الصناعة المنزلية، وتعاونيات تنمية القرى، والعمال وبدأت الحكومة التعاونيات الاستثمارية.
- في عام 1986، عانت الحركة التعاونية من فترة مظلمة عندما جمدت الحكومة أصول 24 تعاونية أخذ الودائع بسبب الهبوط في أصولها وسوء الإدارة والفساد.[1]

[1]-: Cooperatives in Malaysia.Interational School Co-op Seminar co-organized by Angkasa & ICA-AP Committee on Cooperatives in Educational Institutions (ICEI) in2018.Image credit: Angkasa.p2.

- في عام 1990، وضعت إدارة التنمية التعاونية تحت إشراف وزارة الأراضي والتنمية التعاونية التي أكدت على إنشاء المزيد من التعاونيات الاستثمارية للعمال في المصانع والشركات الخاصة، شهد النصف الأول من عقد 1990 نموا إيجابيا في الحركة، من 2.57 % خلال الأزمة المالية الآسيوية إلى 3.1 % سنويا.[1]

3) 2000 إلى الوقت الحاضر:

- **في عام 2004**، أطلقت أول سياسة تعاونية وطنية (2002-2010) لتمكين الحركة التعاونية من القيام بدور نشط في التنمية الوطنية إلى جانب القطاعين العام والخاص. وقد وضعت جميع التعاونيات تحت إشراف وزارة تنظيم المشاريع وتنمية التعاونيات، وكانت وزارة تنمية التعاونيات هي السلطة الوحيدة. من بين أمور أخرى، تشديد التشريعات التعاونية لضمان تحسين الحكم والإدارة. وقدمت التعاونيات الدعم المالي وغير المالي (المتعلق بالإدارة ومراجعة الحسابات والتعليم) لتعزيز تنميتها. خصصت الحكومة 114.2 مليون رينغيت ماليزي (2.23%) لتطوير التعاونيات من إجمالي نفقات التنمية البالغة 51.3 مليار رينغيت ماليزي في عام 2010. في الواقع، تشبه السياسة العامة المواتية لماليزيا تجاه التعاونيات السياسة العامة التيسيرية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية. أنواع المساعدة التي تقدمها الحكومة هي كما يلي[2]:

- **الدعم الأساسي** (الحد الأقصى 300,000.00 رينغيت ماليزي) والذي يتضمن:

- المساعدة المادية الفرعية: تتضمن هذه المساعدة توفير البنية التحتية الأساسية لمحل / مقر التعاونيات؛
- المساعدة الفرعية التعاونية الجديدة : يتم تقديم هذه المساعدة لبدء الأنشطة التجارية.

- **مساعدة التعزيز / الاستقرار** (بحد أقصى 300,000.00 رينغيت ماليزي):

- قدمت التعاونيات هذه المساعدة في شكل منحة مماثلة لغرض توفير الهياكل الأساسية والمرافق و / أو المساهمات الرأسمالية من أجل تعزيز الأنشطة القائمة أو توسيعها.
- تشمل هذه المساعدة تجديدات المباني التجارية، وشراء معدات الأعمال والآلات وغيرها من المرافق بما يتماشى مع الأنشطة التي تتم وفقا للقطاعات المعنية.

- **المساعدة التسويقية** (بحد أقصى 300,000.00 رينغيت ماليزي):

- يتم تقديم المساعدة للتعاونيات للترويج أو الإعلان عن المنتجات أو السلع التعاونية، وجمع وتسويق المنتجات بطريقة منهجية من خلال العلامات التجارية والتعبئة وشهادات الحلال وأيضا بناء الصور لتمكين التعاونيات من اختراق سوق أوسع.

- **مساعدات البحث والتطوير** (بحد أقصى 300,000.00 رينغيت ماليزي):

- قدمت هذه المساعدة إلى التعاونيات للاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير المتعلقة بمنتجاتها وخدماتها على النحو الذي أوصى به المعهد الماليزي للبحث والتطوير الزراعي و تعمل الجامعات كخبراء إستشاريين.
- تعزيز معارف ومهارات رأس المال البشري بين أعضاء التعاونيات، أعضاء التعاونية والقادة الخضوع لتدريب ودورات لتعلم المبادئ التعاونية والمفاهيم والإدارة.

- الترويج لأنشطة التعاونيات وأعمالها من خلال المعارض والمعارض والكرنفالات.
- يتم احتساب جميع المنح أو القروض الميسرة بفائدة منخفضة من 1-6 % سنويا اعتمادا على أنشطة وحجم القرض.

[1]-ibid,p3.

[2]-Azmah Othman, Norma Mansor and Fatimah Kari ; (2014); **Assessing the performance of cooperatives in Malaysia: an analysis of cooperative groups using a data envelopment analysis approach** , Asia Pacific Business Review; Vol. 20, No. 3, 484-487 at: http://www.tandfonline.com/page/termsand-conditions

تظهر الأشكال 1-4 التطور على مدى العقدين الماضيين. وكانت هناك زيادة مستمرة في إنشاء التعاونيات في ماليزيا. عندما شهدت البلاد نموا إقتصاديا في 1990، نمت الحركة التعاونية بنسبة 3.5 % سنويا ، في حين توسع نمو العضوية و رأس المال والأصول بنسبة 3.2 % و9.93 % و11.42 % على التوالي . تأثرت الحركة سلبا بـ 1997بالأزمة المالية الآسيوية التي ضربت ماليزيا ودول أخرى في المنطقة، و يتضح ذلك من إنخفاض معدل النمو مقارنة بالفترة السابقة من حيث عدد التعاونيات والعضوية ورأس المال و الأصول. أنخفض إجمالي قيمة الأصول بأكثر من 4 % إلى 7 % فقط مقارنة بـ 11.42 % في الفترة السابقة. كما تأثرت التعاونيات ذات الإستثمارات في الأسهم بانفجار الفقاعة المالية غير المتوقعة وتركت ضعيفة ماليا مع مشاكل السيولة.

الشكل رقم (3-3): عدد التعاونيات خلال الفترة (1990-2011)

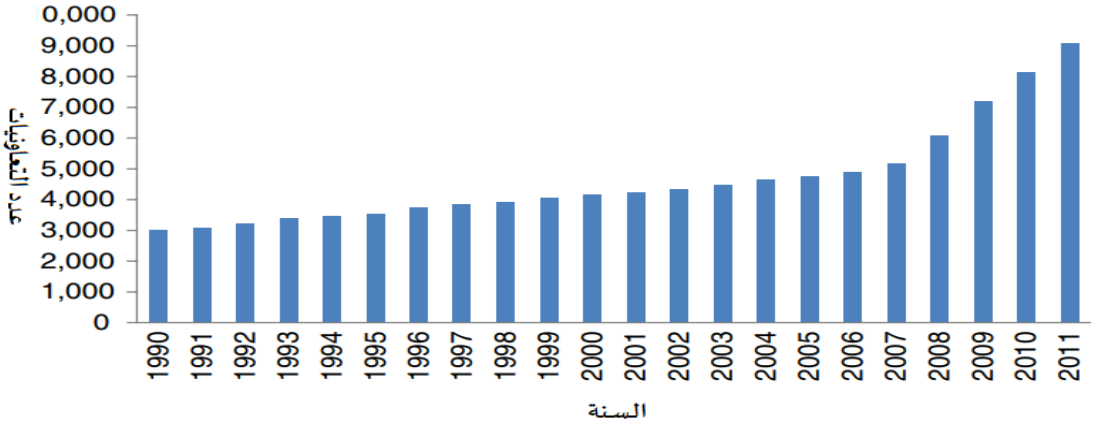

Source¨: Azmah Othman, Norma Mansor and Fatimah Kari ; (2014); **Assessing the performance of cooperatives in Malaysia: an analysis of cooperative groups using a data envelopment analysis approach** , Asia Pacific Business Review; Vol. 20, No. 3, 484–505; at: http://www.tandfonline.com/page/termsand-conditions

عانت التعاونيات التي إستثمرت في الأسهم و الصناديق الإستئمانية خاصة مع القروض من المؤسسات المالية الخاصة بشدة من الأزمة. و واجهوا مشاكل في السيولة لكنهم تلقوا مساعدة من الحكومة لتخفيف مشاكلهم المالية. و مع ذلك أدت التحسينات في الإقتصاد و سوق رأس المال إلى إنتعاش التعاونيات. شهدت سنوات إنتعاش الإقتصاد الماليزي من الأزمة المالية الآسيوية نموا في الحركة، بدأت الحركة في تسجيل نمو إيجابي من حيث الأرقام والعضوية والأسهم و الأصول. وركزت السياسة التعاونية الوطنية (2010-2002) على التعاونيات التي تؤدي دورا أكبر في الإقتصاد ، ولا سيما نحو القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل و توسيع نطاق الأعمال التجارية. وزاد تعزيز تطوير التعاونيات عندما تم رفع مستوى إدارة تنمية التعاونيات لتصبح لجنة ، هي لجنة الجمعيات التعاونية الماليزية (MCSC) ، في عام 2008.[1]

[1]-ibid,p488,489.

- **السياسة التعاونية الوطنية الثانية (2011-2020):**

ركزت على زيادة مشاركة التعاونيات في تكوين الثروة من خلال تعزيز قدرات التعاونيات و قدراتها، و خاصة القدرات الإدارية. وتتماشى السياسة التعاونية الوطنية الثانية مع الإتجاه الجديد في تنمية ماليزيا على النحو المتوخى في النموذج الإقتصادي الجديد ، الذي تم تقديمه في عام 2010 ، و الذي حدد مبادرات الإصلاح الإستراتيجي المحددة لماليزيا للتقدم إلى المستوى التالي من التنمية كدولة ذات دخل مرتفع من وضعها الحالي للدخل المتوسط . وعلى الرغم من أهمية السياسة التعاونية الوطنية في حفز التنمية التعاونية السريعة ، فإن فعاليتها محدودة ، حيث أنه على الرغم من الزيادة في عدد التعاونيات ، فقد إنخفض نمو العضوية ورأس المال و الأصول. يشير الشكل (4-3) إلى أنه في عام 2011 كان هناك 9074 تعاونية مسجلة، كان للحركة 7.04 مليون عضو، حوالي 26 % من السكان، ورأس مال يصل إلى 10.49 مليار رينغيت ماليزي ، وإجمالي أصول تبلغ قيمتها حوالي 92.8 مليار رينغيت ماليزي ، و دوران قدره 23.09 مليار رينغيت ماليزي و أرباح قدرها 2.62 مليار رينغيت ماليزي (مسك 2012). على الرغم من أن نمو دوران التعاونيات قد أنخفض من 18 % (2009-2005) إلى 11 % (2010-2009) بسبب الإنكماش الإقتصادي العالمي ، إلا أن الزيادة السريعة في عام 2011 كانت بسبب التغيير في حساب أصول الحركة و دورانها حيث تضمنت هذه الأصول و دوران الشركات التابعة للتعاونيات. قبل عام 2011 ، تم إستبعاد الشركات التابعة من الإحصاءات ، مما أدى إلى زيادة النسبة المئوية الكبيرة في الأصول ودوران الأعمال للفترة 2010-2011.[1]

الشكل رقم (4-3): اتجاه نمو الحركة التعاونية بالنسبة المئوية

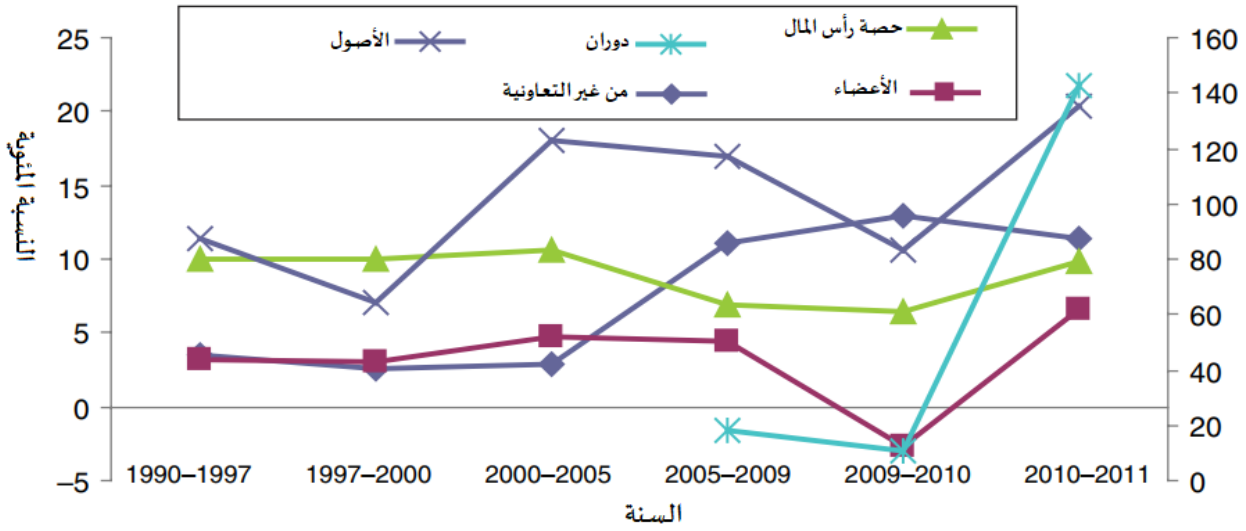

Source: Azmah Othman, Norma Mansor and Fatimah Kari ; (2014); **Assessing the performance of cooperatives in Malaysia: an analysis of cooperative groups using a data envelopment analysis approach** , Asia Pacific Business Review; Vol. 20, No. 3, 484–505; at: http://www.tandfonline.com/page/termsand-conditions

[1]-ibid.p490.491.

يظهر عدد التعاونيات المنتشرة عبر 14 ولاية في ماليزيا في الشكل (5-3) يوضح هذا الرقم أن سيلانجور وبيراك وجوهور لديها أكبر ثلاثة أعداد من التعاونيات المسجلة، وإذا أخذنا معدل الدوران كمؤشر للأداء المالي كمقياس لنجاح التعاونيات ، فإن التعاونيات ذات النسبة المئوية الأعلى هي: بنك راكيات "Bank Rakyat" ، والمنظمة التعاونية الوطنية في ماليزيا (أنغكاسا) " National Co-operative Organization of Malaysia (ANGKASA)"، باهانغ "Pahang" ، ولاية برسكوتوان " Wilayah Persekutuan" ، جوهور "Johor " ، وتيرينغانو"Terengganu". بشكل عام، صورت جميع الحالات الأداء التعاوني الإيجابي حيث أن أكثر من 60 % من التعاونيات كانت تدر أرباحا من أنشطتها التجارية. وسجلت التعاونيات في نيغيري سمبيلان "Negeri Sembilan " أعلى نسبة من حيث معدل دوران الأرباح. فيما يتعلق بالأداء ، حقق كل من بنك راكيات وأنجكاسا معدل دوران أعلى من 800000 رينجيت ماليزي. لعب هذان الكيانان دورا مهما في اداء الحركة و تطويرها.

بشكل عام يمكن تصنيف الحركة التعاونية إلى نوعين قطاعات حضرية و ريفية. وتشمل الفئة الريفية أنواعا مختلفة من التعاونيات القائمة على الزراعة ، تعاونيات الصيادين والتعاونيات الخاضعة لسلطة تنظيم المزارعين (ليمباغا بيرتوبوهان بيلادانغ) "Lembaga Pertubuhan Peladang " ، وهيئة تنمية مصائد الأسماك الماليزية (ليمباغا كيماجوان إيكان ماليزيا) ، (LKIM)" Lembaga Kemajuan Ikan Malaysia" ، و وكالات تنمية الأراضي الحكومية مثل فيلدا "FELDA" ، فيلكرو"VELCRO" ، وهيئة تنمية أصحاب الحيازات الصغيرة في صناعة المطاط (ريسدا) " Rubber Industry Smallholders Development Authority (RISDA)"

شكلت التعاونيات الإئتمانية و المصرفية العمود الفقري للحركة التعاونية في المناطق الحضرية ، و ساهم هذان النوعان من التعاونيات بأعلى نسبة دوران للحركة . كانت نسبة الإئتمان و المصرفية من رأس المال في الحركة 72 % في عام 2010، في حين كانت أصول التعاونيات المصرفية وحدها 90.3% و تشمل المجتمعات الأولية الأخرى المستهلك، جمعيات الإسكان، تطوير الأراضي والتعاونيات المدرسية.[1]

[1]- ibid.p493.

الشكل رقم (5-3): تحليل أداء التعاونيات حسب معدل الدوران والدول في عام 2011

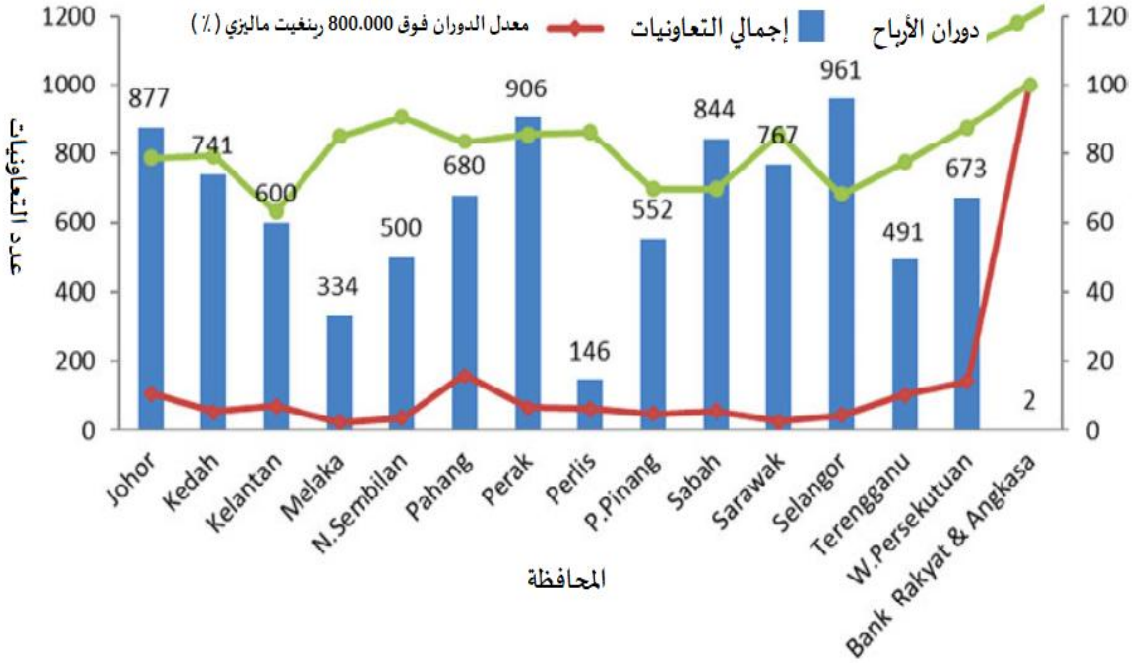

Source¨: Azmah Othman, Norma Mansor and Fatimah Kari ; (2014); **Assessing the performance of cooperatives in Malaysia: an analysis of cooperative groups using a data envelopment analysis approach** , Asia Pacific Business Review; Vol. 20, No. 3, p 484–505; at: http://www.tandfonline.com/page/termsand-conditions

نلاحظ على نطاق واسع أن التعاونيات تؤدي دورا هاما في توفير الخدمات للمجتمع الريفي ، ومن بين وظائفها الرئيسية العمل التعاقدي ، وخدمات النقل (الشاحنات و الحافلات و الناقلات) ، ومحلات البيع بالتجزئة و الأسواق الصغيرة ، و توريد الأجهزة الكهربائية و الدراجات النارية و الأثاث. و في مخططات تنمية الأراضي ، تتسم التعاونيات بالأهمية لأنها أصبحت وكلاء لأعضائها لتلبية إحتياجات المستوطنين ، وبالتالي ضمان توفير سلع جيدة بأسعار معقولة ، و في الوقت نفسه القيام بالتسويق الجماعي لمنتجاتها بما في ذلك الفواكه و الخضروات والدجاج والماعز وغيرها . تشير البيانات إلى أن 92.8 % من التعاونيات (6695 تعاونية) صغيرة (مع مبيعات سنوية تتراوح بين 200000 رينغيت ماليزي وأقل من 1 مليون رينغيت ماليزي) والمجموعات الصغيرة (مع مبيعات سنوية أقل من 200000 رينغيت ماليزي) وساهمت فقط بنسبة 4.5 % و 3.4 % ، على التوالي ، في دوران الحركة في عام 2009 . في المقابل ، كانت التعاونيات العنقودية الكبيرة (2.2 % فقط مع مبيعات سنوية تزيد عن 5 ملايين رينغيت ماليزي) مسؤولة عن 83.1 % من إجمالي مبيعات الحركة التعاونية. و تشمل هذه التعاونيات المصرفية والإئتمانية. ساهمت التعاونيات العنقودية متوسطة الحجم (بمبيعات سنوية تزيد عن 1 مليون رينغيت ماليزي ولكن أقل من 5 ملايين رينغيت ماليزي) بنسبة 9% من مبيعات الحركة. ولذلك ، فإن نجاح التعاونيات وقوتها و أدائها تميل نحو أكبر مجموعة تهيمن عليها التعاونيات المصرفية والإئتمانية.[1]

[1]-ibid.p495-499

من الواضح أن التعاونيات حسب المجموعات المستهدفة للعضوية تظهر أن تعاونيات التبني موجودة في مهن مختلفة بين الماليزيين. كما صنفت لجنة الجمعيات التعاونية الماليزية بيانات التعاونيات في عام 2011 إلى 70 مجموعة عضوية فرعية مستهدفة مختلفة. و تستند هذه المجموعات إلى شغل الأعضاء ، و خطة تنمية الأراضي ، ومعايير الإحتياجات الخاصة ، و المؤسسات التعليمية والأنشطة التي يؤدونها. و تتصل مجموعة معايير الإحتياجات الخاصة بالأمهات الوحيدات و المعوقين و الفقراء و المتقاعدين و السكان الأصليين، العضوية التعاونية هي أيضا من أنواع مختلفة من المهن مثل الوكالات الحكومية و القطاع الخاص والرياضة و البنوك والشباب و خطط تطوير الأراضي و الأطباء و المعلمين و الصناعات الصغيرة و التأمين و المحامين و الإمام وعمال المصانع و العقارات.

للتشجيع التعاون متعدد الأعراق (a multi-ethnic cooperation)، أطلقت الحكومة 1 ماليزيا. وتماشيا مع هذا المفهوم ، أطلقت لجنة الجمعيات التعاونية الماليزية1 الجماعة التعاونية 1 " 1 the 1 Community Cooperative" في عام 2010. في عام 2011 ، كان هناك 25 تعاونية بين عمال العقارات مع 9660 عضوا. تمتلك هذه التعاونيات أصولا بقيمة 14 ، 575 ، 744 رينغيت ماليزي ورأس مال 4 ، 579 ، 913 رينغيت ماليزي . ومع ذلك ، في المتوسط ، تبلغ حيازات حصة عضو فردي في التعاونيات 474 رينغيت ماليزي فقط لكل عضو.[1]

جمعية التعاونية الوطنية لتمويل الأراضي المحدودة ' National Land Finance Cooperative Society Ltd (NLFCS) ' هي جمعية تعاونية تأسست في عام 1960 لحل المشاكل بين عمال العقارات المسرحين والمشردين الناشئة عن بيع وإعادة بيع عقارات المطاط المملوكة لأوروبا. تم إنشاء هذه التعاونية من قبل تون الدكتور ف.ت. سامبانثان 'Dr. V.T. Samba Nathan '، وهو زعيم بارز في المؤتمر الهندي الماليزي' Malaysian Indian Congress leader'، يهدف خلق فرص لعمال العقارات لإمتلاك الأراضي ، كما تعتني التعاونية برفاهية أطفال الأعضاء وتعليمهم ، و تعزز ملكية المنازل ، و تخلق فرصا لريادة الأعمال على نطاق صغير و تقدم مساعدات مالية للأعضاء.

كما تم تشجيع التعاونيات بين الصيادين الفقراء. ومع ذلك ، فإن تقدم تعاونيات الصيادين أبطأ نسبيا مقارنة بغيرها في قطاع الزراعة. كانت تعاونيات الصيادين في السابق تحت مراقبة كيم وفقا لقانون هيئة تنمية مصايد الأسماك لعام 1971. ومع ذلك، مع العهدة الجديدة للجنة الجمعيات التعاونية الماليزية (MCSC) في عام 2008، تدار تعاونيات مصايد الأسماك حاليا من تلقاء نفسها للعمل داخل مجتمع الصيد لدعم صناعة صيد الأسماك. ومع ذلك فإن 53 %فقط من هذه التعاونيات نشطة، في حين تم تحديد 26 % على أنها يمكن أن تكون فعالة (2008MCSC). سيتم إحياء 26 % أخرى والتي تعتبر أن لديها بعض الإحتمالات. و تشمل أنشطتها التسويق ونقل الأسماك وإنتاج الجليد وتوريده وتأجير تراخيص القوارب وبيع الديزل. كما يعهد إلى للجنة الجمعيات التعاونية الماليزية (MCSC) بمسؤولية تمكين الصيادين (الإرتقاء بالصيادين التقليديين في المناطق الساحلية / الشاطئية ليصبحوا صيادين في أعماق البحار) من خلال توفير التدريب التقني للصيادين لتعزيز مهاراتهم و تحويل صناعة صيد الأسماك إلى أعمال تجارية.

يتم توجيه بعض التعاونيات مثل تعاونيات الصيادين والمزارعين من قبل الجهات الحكومية لتحقيق تدابير التنمية كما ذكرنا سابقا. في بعض الحالات، تصبح التعاونيات نقطة محورية للتعبئة السياسية على المستوى المحلي و خاصة على مستوى الدولة. و بالتالي فإن السبب في تصاعد عدد التعاونيات ، وإن كانت صغيرة ومتناهية الصغر في الحجم.[2]

[1]-ibid.p500,501.
[2]-ibid,p502,503.

- وفي عام 2013، أدمجت السياسة التعاونية الوطنية الثانية مع برنامج التحول الإقتصادي الماليزي، وتعمل أنغكاسا (*ANGKASA) على تعزيز التعاونيات في مختلف القطاعات و زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الوطني.
- في عام 2017، أعترف تقرير الإستعراض الوطني الطوعي للأمم المتحدة في ماليزيا إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بدور التعاونيات في تعزيز الأمن الغذائي (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة).
- في عام 2019، تم وضع التعاونيات تحت إشراف وزارة تطوير رواد الأعمال.[1]

كما يوضح الجدول التالي التطور القانوني للتعاونيات في ماليزيا:

الجدول رقم (6-3): التطور القانوني للتعاونيات في ماليزيا

السنة	القانون
1922	تم تمرير تشريع الجمعيات التعاونية كأول قانون للتعاونيات.
1948	تم تمرير قانون الجمعيات التعاونية ليحل محل التشريع السابق.
1993	صدر قانون الجمعيات التعاونية لإنشاء تعاونيات تعتمد على الذات و تنظم ذاتيا ولتحسين المساءلة و الشفافية في إدارة التعاونيات.
1995	تم تعديل قانون الجمعيات التعاونية لتعزيز ممارسات الإدارة الجيدة و تمكين الأعضاء. سمح القانون للتعاونيات بإنشاء شركات فرعية وكلفهم بتخصيص جزء من أرباحهم لتمويل مشاريع التنمية المجتمعية. وينص القانون على دور إنمائي صريح لإدارة التنمية المستدامة. و عدل القانون مرة أخرى في عامي 1996و2001.
2007	تعديل لقانون الجمعيات التعاونية في عام 2007 لتشديد اللوائح والرقابة على التعاونيات. و يشجع التعديل على تطوير التعاونيات وفقا للقيم التعاونية المتمثلة في الأمانة والجدارة بالثقة والشفافية من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للأمة.
2010	لوائح اللجنة التعاونية الماليزية (صندوق السيولة المركزي) لعام 2010 لوائح التعاونيات (صندوق المساعدة التعاونية في حالات الطوارئ) لعام 2010
2014	اللجنة التعاونية الماليزية (تعديل) {قانون 1470} قانون 2014 القواعد: -اللجنة التعاونية لماليزيا - لوائح (حساب الإيداع التعاوني) 2014. -اللجنة التعاونية لماليزيا (صندوق السيولة المركزي) (تعديل) لوائح 2014.
2021	قانون التعاونيات (المعدل) لعام 2021 { القانون 1634} قانون لجنة التعاونيات في ماليزيا لعام 2007 {القانون 665}

Source: Cooperatives in Malaysia.Interational School Co-op Seminar co-organized by Angkasa & ICA-AP Committee on Cooperatives in Educational Institutions (ICEI) in2018.Image credit: Angkasa.p2.

* -أنغكاسا(**ANGKASA**):هي المنظمة الرئيسية الوحيدة للتعاونيات في ماليزيا. تأسست على أساس قرار المؤتمر الأول للحركة التعاونية في ماليزيا في عام 1966. أهداف أنغكاسا هي توحيد التعاونيات الماليزية، لتمثيل الحركة التعاونية على المستوى الوطني والدولي، لتكون الوصي على الأيديولوجية التعاونية، لتسهيل / المساعدة في تطوير التعاونيات الماليزية.وتُدعى التعاونيات الأولية والتعاونيات الثانوية من جميع القطاعات إلى أن تصبح أعضاء في أنغكاسا. عضوية أنغكاسا طوعية ومفتوحة لجميع التعاونيات في ماليزيا بموجب قانون الجمعيات التعاونية لعام 1993.

[1]- Cooperatives in Malaysia.Interational School Co-op, aforementioned reference, p3.

الفرع الثاني: زرع المؤسسة التعاونية في ماليزيا

كان إستحداث التعاونيات يهدف في المقام الأول إلى الحد من المديونية في القطاعات الريفية و الحضرية. تم إدخال التعاونيات الإئتمانية في القطاعات الريفية لتدعيم موارد رأس المال الريفي ووضع حد لموارد الإئتمان المحلية الإستغلالية (فريدريكس1986) . تم جمعيات الإدخار والقرض و الإئتمان التعاوني للعمال في القطاع الحضري. تم إنشاء جمعيات الإدخار والقرض بين موظفي الخدمة المدنية الحكومية لتحل محل النظام الحكومي الحالي " قروض للمرؤوسين " و كبديل لمقرضي الأموال الخاصة والربا. تم تقديم الإئتمان التعاوني للعمال في المناطق الحضرية مناطق لتشجيع الإدخارو توفير منفذ مناسب للإدخار للعمال العاملين في الحكومة . ملاحظة فريدريكس على السياسة الإستعمارية في الحركة التعاونية كانت واحدة من الإزدواجية التي ذكر فيها أن " السياسة كاتب ملاحظة فريدريكس حول السياسة الإستعمارية على الحركة التعاونية واحدة من الإزدواجية التي ذكرفيها " أن السياسة كانت تهدف ضمنياً إلى الإزدواجية ، بقدر الإمكان للظروف المحيطة بالأصول الشعبية للحركة الأوروبية ".[1]

دخلت مؤسسة التعاونيات وأسسها ا لأيديولوجية في صراع مع القيم والمواقف الملايوية التقليدية ومع الإقطاعية الريفية الإجتماعية النظام نفسه الذي يقدم بعض المؤشرات على التأثير الإجتماعي للحركة التعاونية في القطاع الريفي. لاحظ فريدريكس (1986) أن توجيه المدخرات الفردية إلى مؤسسة رسمية على أساس طوعي دون عقوبات الإجتماعية أوجد وضعا فريدا للمزارع . كما أن عملية الإقتراض رأس المال لأغراض الإستثمار و التسويق المشترك الذي دعت إلى القيم الإقتصادية الغربية التعاونية غير مألوفة لأصحاب الحيازات الصغيرة في الريف.

تعمل الحركة التعاونية ضمن نظام إجتماعي تقليدي راسخ. كان النظام الإجتماعي للملكية يهيمن تقليديا، و كان هذا النظام الإجتماعي التقليدي مدعوما من قبل الحكومة الإستعمارية . عزز البريطانيون السلطات الإستبدادية المخولة للملكية في ظل إستراتيجية الحكم غير المباشر في مظهر من مظاهر عدم التدخل في الهيكل السياسي التقليدي ، وهكذا كان أسلوب بدء و نشر الجمعيات التعاونية في المناطق الريفية من خلال أفراد العائلة المالكة والرؤساء المحليين حيث تم إقناعهم بإقناع رعاياهم بقيمة الحركة التعاونية. لاحظ فريدريكس أيضًا أن إنشاء تعاونيات كان أسهل في المناطق الحضرية حيث تم إستخلاص العضوية من عدد كبير من السكان والذين حصلوا دخل منتظم يمكن من خلاله أستقطاعات من المصدر وإن كانت العمليات الإقتصادية لهذه المجتمعات أقل إعتمادًا على الإقتصاد السائد".[2]

[1]-Juliawati Janius، THE MALAYSIAN CO-OPERATIVE MOVEMENT:AN EPIRCAL ANALYSIS A thesis submitted to the University of Sheffield for the degree of the Doctor of Philosophy in Department of Economics June2007,p63.

[2]-ibid.p64.

المطلب الثاني: أنواع التعاونيات في ماليزيا

أهم القطاعات التي تتواجد فيها التعاونيات في ماليزيا:

الجدول رقم(7-3):أنواع التعاونيات في ماليزيا

القطاعات	عدد
المستهلك	5429
الخدمات	3805
الزراعة	3183
الإئتمان	578
النقل	490
الصناعة	362
السكن	309
البناء	259
المصرفية	2

Source: Cooperatives in Malaysia.Interational School Co-op Seminar co-organized by Angkasa & ICA-AP Committee on Cooperatives in Educational Institutions (ICEI) in2018.Image credit: Angkasa.p1.

المطلب الثالث: النظام المصرفي الماليزي ومكانة البنوك التعاونية فيه

تعتبر البنوك التعاونية احد اهم قطاع مصرفي في ماليزيا نظرا لما تحوزه هذه البنوك على مكانة رائدة.

الفرع الأول: النظام المصرفي الماليزي

القطاع المصرفي الماليزي متطور و متنوع ، مع مجموعة واسعة من المؤسسات المالية المحلية والأجنبية في نهاية العام 2017 كان النظام المصرفي يتالف من 27 مصرفا تجاريا (8 محلي و19أجنبيا) و16 مصرفا إسلاميا (10محلي و6 أجنبي) و11 مصرفا إستثماريا، بإجمالي أصول تبلغ قيمتها الإجمالية 2.5 تريليون رينغيت ماليزي أو ما يقارب من 200 % من الناتج المحلي الاجمالي .البنوك التجارية أكبر مزودي الأموال ، و تؤدي خدمات مصرفية للأفراد ، بما في ذلك قبول الودائع ، و تقديم القروض ، و تقديم خدمات الدفع والتحويل . تمارس البنوك الإسلامية مجموعة مماثلة من الأنشطة الإسلامية . وفي الوقت نفسه ، فإن البنوك الإستثمارية مسؤولة بصفتها وسيطا ماليا عن أنشطة سوق راس المال مثل التعامل في الأوراق المالية و زيادة رأس المال والإكتتاب في الضمان إلى تقديم خدمات إستشارية للشركات. فيما يتعلق بالتمويل يمتلك النظام المصرفي حوالي 1.6 تريليون رينغيت ماليزي في شكل قروض قائمة، أي ما يعادل أكثر من 117% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام2017 .[1]

[1]- Harikumara Sababathy and Lim Sheng Ling، Cross-border interbank contagion risk to the Malaysian banking system ،IFC Satellite Seminar on "Post-crisis data landscape: micro data for the macro world"، co-organised with the Central Bank of Malaysia and the European Central Bank 16 August 2019، Kuala Lumpur،Malaysia، p5.

تم بذل جهود كبيرة لتعزيز مرونة النظام المصرفي على مدى العقد الماضي،لا سيما في أعقاب الأزمة المالية الأسيوية . إدراكا للحاجة إلى مؤسسات مالية محلية أقوى وأكبر ، تم تقديم برنامج إعادة هيكلة و توحيد على مستوى الصناعة من قبل بنك البحرين الوطني عام 1999 وقد نجح هذا في تقليل التجزئة و تحويل الصناعة المصرفية لتزويدها بشكل أفضل بقدرة معززة لخدمة الإقتصاد المحلي . أندمجت 77مؤسسة مصرفية محلية كانت موجودة في الثمانينات لتشكل 8 مجموعات مصرفية محلية رئيسية. إن أكبر بنوك تجارية محلية في ماليزيا تستحوذ الأن على 70 % من إجمالي أصول النظام المصرفي. كما توسعت 5 مجموعات مصرفية محلية من أصل 8 على المستوى الإقليمي و ظهرت كلاعبين رئيسيين في منطقة الأسيان.

على الرغم من تعثر البنوك في الإقتصاديات المتقدمة خلال GFC مع إنتهاء بعضها بالإفلاس ظل النظام المصرفي الماليزي مرن بمستويات ربحية جيدة و مخازن رأس مال وافرة للمتصاص الصدمات في حالة الأحداث المضغوطة في المستقبل في نهاية عام 2017 كانت نسب رأس المال لجميع البنوك أعلى بكثير من الحد الأدنى التنظيمي .أكثر من 75% من رأس المال يتخذ شكل أدوات إمتصاص الخسائر عالية الجودة ، والتي تشمل حقوق الملكية و الأرباح المحتجزة و الإحتياطات. مما يسمح للبنوك بمقاومة الصدمات الإقتصادية الكلية والصدمات المالية دون التأثير سلبا على الوساطة المالية. كما أن سلسلة من الإجراءات الإحترازية الكلية التي تم تنفيذها منذ 2010 و تعزيز ممارسات إدارة المخاطر للبنوك قد خففت أيضا من المخاطر المحتملة عن طريق الحد من تعرض البنوك للأسر ذات الإستدانة المفرطة و بالتالي تحسين جودة أصول البنوك الى حد أدنى قدره 1.1 % تم تنفيذ متطلبات نسبة السيولة على مراحل منذ يونيو 2015 للمؤسسة المصرفية كجزء من حزمة إصلاح بازل 3 و التي تطلبت من جميع البنوك الإحتفاظ بالأصول السائلة عالية الجودة بما لا يقل عن 6 % من إجمالي الصافي المتوقع التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم القادمة. لقد أنتقلت جميع البنوك بسلاسة إلى هذا المطلب.[1]

لقد تطورت طبيعة و مدى الروابط المالية للنظام المصرفي الماليزي أزدادت بشكل مطرد منذ GFC في حين أن إجمالي التعرضات الخارجية 7 للبنوك الماليزية لا تزال منخفضة. في المحاسبة الإجمالية 10 % و17.2 % فقط من إجمالي الأصول و تمويل النظام المصرفي عام 2017، زادت مطالبات البنوك و الإلتزامات تجاه الأطراف المقابلة غير المقيمة بمقدار معدل نمو سنوي مركب (CAGR) يبلغ 11.9% و12.2% منذ عام 2008. إن التوسع السريع لمخاطر البنوك الماليزية الخارجية المدفوعة بما يلي: الوجود الكبير للبنوك الإجنبية في ماليزيا بما في ذلك العمليات في المركز المالي والمصرفي الدولي لابوان وقائمة البنوك المحلية لاسيما في منطقة الاسيان تماشيا مع هذا فإن الجزء الأكبر من التعارضات الخارجية تكون في شكل معاملات داخل المجموعة بين البنوك والمكاتب ذات الصلة في الخارج في شكل إيداعات بين البنوك والإقتراضات وصناديق رأس المال ، الودائع المقبولة من غير المقيمين والقروض الممنوحة لأطراف مقابلة غير مقيمة.[2]

[1]-ibid.p6,7.
[2]-ibid.p8, 9.

الفرع الثاني:آفاق تطور النظام المالي الماليزي

كانت صناعة الخدمات المالية في ماليزيا تقليديا محركا رئيسيا لتنميتها الإقتصادية، وهي أساس مخطط القطاع المالي ((Financial Sector Blueprint (FSB ،وهي الخطة الرئيسية لمدة 10 سنوات التي ينفذها البنك المركزي الماليزي، بنك نيجارا ماليزيا ((Bank Negara Malaysia (BNM)، لإدارة إنتقال ماليزيا نحو أن تصبح إقتصادا عالي القيمة المضافة وذو دخل مرتفع. أصدر بنك نيجارا ماليزيا المخطط الجديد في يناير 2022، وهو مخطط القطاع المالي 2022-2026. يحدد مخطط القطاع المالي 2022-2026 الرؤية و الإستراتيجيات لتطوير القطاع المالي في البلاد، بما يتماشى مع التطلعات الإقتصادية الوطنية الرئيسية. واستنادا إلى ثلاث نتائج واسعة للتمويل للجميع، التمويل من أجل التحول والتمويل من أجل الاستدامة، يحدد مخطط القطاع المالي 2022-2026 خمسة توجهات استراتيجية لتحقيق هذه النتائج[1]:

- تمويل التحول الاقتصادي في ماليزيا؛
- رفع مستوى الرفاه المالي للأسر والشركات؛
- الرقمنة المتقدمة للقطاع المالي؛
- وضع النظام المالي لتسهيل الانتقال المنظم إلى اقتصاد أكثر إخضرارا؛
- تقدم التمويل القائم على القيمة من خلال ريادة التمويل الإسلامي.

وستكون هناك أيضا جهود للمساعدة في تسريع نمو التكنولوجيا المالية وخاصة التكنولوجيا المالية الإسلامية، مثل الحلول المتعلقة بالتجارة و التمويل البديل والتمويل الإجتماعي والتمويل المستدام. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت هيئة الأوراق المالية خطتها الرئيسية الثالثة لسوق رأس المال " third Capital Market Master plan" (CMP3) (2021 إلى 2025) في سبتمبر 2021، والتي تهدف إلى أن تكون بمثابة إطارإستراتيجي لنمو سوق رأس المال الماليزي على مدى السنوات الخمس المقبلة، يعد المخطط الرئيسي لسوق رأس المال 3 (CMP3) أحد عوامل التمكين الرئيسية في ماليزيا، مما يمهد الطريق لمشاركة أكبر في نمو البلاد من قبل سكانها، من خلال تمكين منتجات إستثمارية وقنوات توزيع أكثر شمولا ويمكن الوصول إليها.

يبلغ عدد المؤسسات المصرفية المرخصة في ماليزيا حاليا 56 مؤسسة، تضم 32 مؤسسة مصرفية محلية و24 مؤسسة مصرفية مملوكة للأجانب. هناك أيضا 16 مصرفا إسلاميا، 11 منها مملوكة محليا، و 11 مصرفا إستثماريا ، جميعها مملوكة محليا. المجموعات المصرفية المحلية الخمس الرئيسية هي:

- المصرفية الماليزية (مايبانك) (May bank)؛
- البنك العام؛(Public Bank)؛
- بنك سيمب؛(CIMB Bank)؛
- بنك 'RHB Bank '؛
- مايبانك الإسلامي.'May bank Islamic '.

[1]-Adnan Sundra & Low,A general introduction to the banking regulatory regime in Malaysia, 12 /05/ 2022, website: https://www.lex ology.com/library/detail.aspx?g=80dddc1e-bdc9-430b-9ddd-e5f91629ac5b

الجدول رقم (8-3): أفضل 10 بنوك في ماليزيا حسب حجم الأصول (ريت)"ringgit " كما في نهاية عام 2021

الرتبة	المؤسسة	حجم الأصول (مليون رنجيت)
01	Malayan Banking	*890,642*
02	CIMB Bank	*533,851
03	Public Bank	*461,227
04	May bank Islamic	*281,553
05	RHB Bank	*280,933
06	Hong Leong Bank	237,129
07	Am Bank	170,178
08	United Overseas Bank (Malaysia)*	*129,619
09	OCBC Bank (Malaysia)*	*94,796
10	HSBC Bank Malaysia	*87,650

البيانات المستمدة من التقارير السنوية أو البيانات المالية لعام 2021 (ما لم ينص على خلاف ذلك) * كما في 30 سبتمبر 2021

Source: Adnan Sundra & Low,A general introduction to the banking regulatory regime in Malaysia, 12 /05/ 2022,website: https://www.lex ology.com/library/detail.aspx?g=80dddc1e-bdc9-430b-9ddd-e5f91629ac5

الفرع الثاني:هيكل النظام المالي الماليزي:

و يتألف النظام المالي الماليزي من وسطاء مصرفيين وشركات تأمين ووسطاء في أسواق رأس المال. يمكن تصنيف الوسطاء المصرفيين إلى مجموعتين، ويشرف على المجموعة الأولى بنك نيغارا ماليزيا "Bank Negara Malaysia (BNM)"[1]، وهي تتألف من المؤسسات المصرفية التجارية " commercial banking institutions " (بما في ذلك الإسلامية)، والبنوك الإستثمارية (الخاضعة للتنظيم مع هيئة الأوراق المالية) والمؤسسات المالية الإنمائية "development financial institutions (DFIs)".المجموعة الثانية، التي تقع تحت إشراف مختلف الإدارات والوكالات الحكومية، هي مؤسسات مالية غير مصرفية " non-bank financial institutions" مثل التعاونيات الإئتمانية " credit co-operatives" والمؤسسات المالية الإنمائية الأخرى ومجتمع البناء. ويشرف بنك نيغارا ماليزيا "BNM" على شركات التأمين. كما ينظم بنك "BNM " النقد الأجنبي وسوق المال على النحو التالي كذلك تتولى الإشراف على نظام الدفع. يتم تنظيم وسطاء سوق رأس المال من قبل لجنة الأوراق المالية "Securities Commission " وتتألف من شركات إدارة الصناديق و تجار السمسرة والبنوك الإستثمارية وسوق الأوراق المالية والمشتقات "derivatives market ".يوجد أيضا مركز مالي خارجي في لابوان "Labuan " ، تشرف عليه هيئة الخدمات المالية لابوان"Labuan "، مع أعمال تتراوح من الخدمات المصرفية الخارجية والتأمين والإئتمان و إدارة الصناديق. يتم تنفيذ الأنشطة التجارية لابوان في العملات الأجنبية غير رينجيت"Ringgit ".[2]

*-البيانات المستمدة من التقارير السنوية أو البيانات المالية لعام 30،2021 سمتبر 2021.

[1]- -"بنك نيجارا ماليزيا" يعني البنك المركزي الماليزي المنشأ بموجب قانون البنك المركزي الماليزي لعام 1958 [القانون 519].

[2]- financial Sector Assessment Program.Malaysia.IMF Country Report.No14/98.April 2014.p6 .website: https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr1498 .2022/06/07 تاريخ الإطلاع

الشكل رقم(6-3):القطاع المالي في ماليزيا

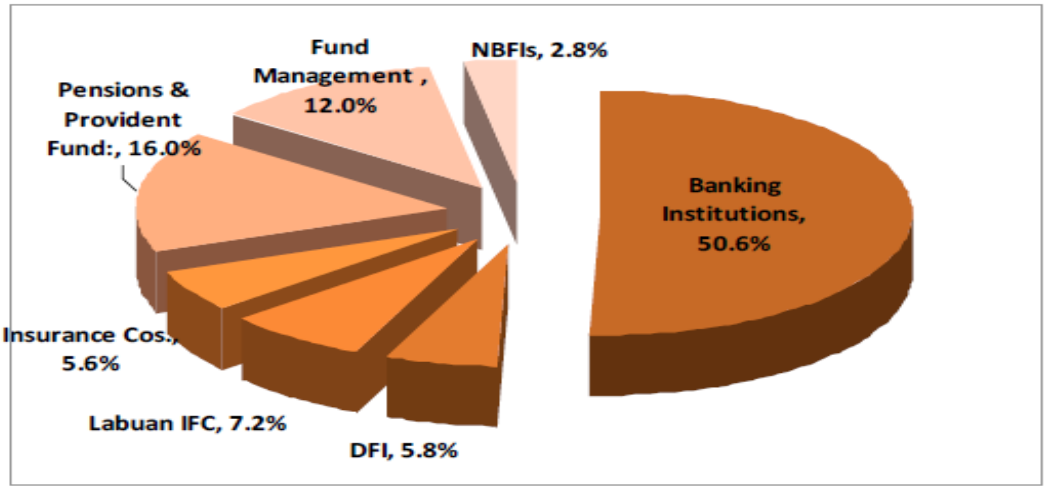

Source: financial Sector Assessment Program.Malaysia.IMF Country Report.No14/98.April 2014.p6.website: https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr1498 .2022/06/07 تاريخ الإطلاع

الفرع الثالث: مكانة البنوك التعاونية فيه

البنوك التعاونية هي واحدة من الوسطاء الماليين غير المصرفيين في النظام المصرفي الماليزي. وتكمل المصارف التعاونية المصارف في تعبئة المدخرات وتلبية الإحتياجات المالية للإقتصاد الماليزي،وهي مملوكة من قبل المودعين وقد ينخرطون في مجموعة واسعة من الأنشطة المصرفية و لكنهم يركزون عادة على إقراض التجزئة، البنوك التعاونية ليست خالية تماما من المشاكل ولكن لديها معدل فشل أقل بكثير من البنوك التجارية وهي ليست محفوفة بالمخاطر بشكل منهجي.ومع ذلك فإن البنوك التعاونية الإسلامية، التي تستخدم الآليات المضمنة في المنتجات المالية الإسلامية، لديها قوة على المرونة المالية بسبب تقاسم المخاطر الأكبر بين أصحاب المصلحة في البنوك التعاونية ، هناك ثلاثة بنوك تعاونية إسلامية ف ي ماليزيا: بنك كرجاساما راكيات ماليزيا بيرهاد (بنك راكيات)، بنك برساتوان ماليزيا بيرهاد (بنك برساتوان) والبنك الإسلامي التعاوني الماليزي (قارات). وضعت هذه البنوك التعاونية الإسلامية مباشرة تحت اشراف البنك المركزي الماليزي "Central Bank of Malaysia " واللجنة التعاونية الماليزية "Cooperative Commission of Malaysia (CCM) ". تقدم هذه البنوك التعاونية الإسلامية إجمالي المنتجات المصرفية الإسلامية في ماليزيا. غالبية هؤلاء المساهمين في المركز الدولي للإحصاء هم من المسلمين لأنهم يهتمون بشدة بالمنتجات الإسلامية.

بنك راكيات "Bank Rakyat " هو أول بنك تعاوني إسلامي أصبح بنكا تعاونيا شرعا " shariah cooperative bank " و يعمل كمصرف تعاوني إسلامي في 8 مايو 1993 و أصبح بنكا تعاونيا إسلاميا كاملا في عام 2002. ومن ثم، وبعد 21 عاما من تأسيسه ، حصل بنك راكيات على لقب " أفضل بنك إسلامي لعام 2014" في جائزة التمويل الإسلامي العالمي. أما المصارف التعاونية الإسلامية الثانية، وهي بنك برساتوان،فقد أنشئت أصلا وسجلت رسميا كشركة تعاونية في 7 حزيران / يونيه 1950 ، بموجب قانون الشركات التعاونية (1948) المعروف حاليا بإسم قانون التعاونيات "Cooperative Act " (1993).[1]

[1]-Planned Malaysia Investment platform to expend role of islamic banks ,reuters,14/06/2022: http://www.reuters.com/articl/idusfit948982.

في 27 نوفمبر 2010 وافقت اللجنة التعاونية الماليزية "Cooperative Commission of Malaysia " (CCM)على أن يكون البنك الإسلامي التعاوني الماليزي (ICBM)slamic Cooperative Bank of Malaysia ثالث بنك ماليزي في ماليزيا لبدء العمليات المصرفية. البنك الإسلامي التعاوني الماليزي (ICBM) مملوك من قبل المنظمة التعاونية الوطنية الماليزية "National Cooperative Organization of Malaysia ". يعرف إختصارها في لغة الملايو باسم أنغكاسا (ANGKASA) وهي منظمة معترف بها من قبل ا لحكومة الماليزية بإعتبارها الهيئة الوطنية العليا للمنظمات التعاونية التي تقدم خدمات التعليم والدعم.[1]

المبحث الثالث: دراسة حالة بنك راكيات كنموذج للبنك التعاوني ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

التعاونيات هي نموذج هام آخر لهذه المؤسسات التي تقدم الخدمات و تدعم أصحاب المشاريع الصغيرة. وهكذا، تم إختيار بنك راكيات ماليزيا لأنه واحد من أشهر التعاونيات التي تغطي كلا من المتغيرات البحثية ويمكن أن تفيد أهداف الدراسة.

المطلب الأول:بنك راكيات نموذج للبنك التعاوني الإسلامي

يضطلع بنك راكيات بدور جوهري و واجب في خدمة هذا البلد، مع سيطرة سوق الشباب على المشهد التجاري وسط بيئة متوسعة للرقمنة ، يسعى بنك راكيات لخدمة جميع شرائح المجتمع .

الفرع الأول: بطاقة تعريفية عن بنك راكيات:

هناك العديد من التعريفات لبنك راكيات ويمكن تسليط الضوء على البعض منها:

أولا:التعريف بنك راكيات

بدأ بنك راكيات رحلته كبنك تعاوني في عام 1954. كان الغرض الأساسي منه هو تقديم خدمات مالية صغيرة للفئات المحرومة لمساعدتها على تحسين وضعها وبناء مستقبل أفضل، تأسست في28 سبتمبر 1954 بموجب المرسوم التعاوني لعام 1948، بعد توسع الحركة التعاونية في شبه جزيرة ماليزيا. لتسهيل توسيع الحركة التعاونية، أنشأت التعاونيات مصارفها النقابية لتوفير الإحتياجات المالية لأعضائها. في 28 سبتمبر 1954، قرر11 من بنوك الإتحاد هذه الإندماج وتشكيل بنك أجونج (بنك أبيكس).

في عام 1967، إستبدل بنك كيرجاساما ماليزيا بيرهاد بنك أغونغ مع فتح العضوية ليس فقط للتعاونيات، ولكن أيضا للأفراد. كما أدت التغييرات اللاحقة في اللوائح الداخلية إلى إنشاء شركات تابعة و فتح فروع لخدمة العملاء والأعضاء. في 6 يناير 1973، شهد البنك تغييرالإسم إلى بنك كرجاساما راكيات ماليزيا بيرهاد أو المعروف بإسم بنك راكيات (برم) "Bank Rakyat (BRM) ".

يخضع بنك راكيات" BRM " لوائحه الداخلية و قانون بنك كرجاساما راكيات (م) برهاد لعام 1978 (الحكم الخاص 202) ، والذي يسمح للبنك بتوفير التمويل لغير الأعضاء. في عام 1989 تم وضع بنك راكيات تحت إشراف وزارة الأراضي والتنمية التعاونية ووزارة المالية. [2]

[1]-ibid,same page.

[2]- Khaliq Ahmad, Azhar Kazmi (2011);, **Bank Rakyat Malaysia: Vision Remains while Mission is Revisited**, IIUM Journal of Case Studies in Management: Vol. 2 No 1:p42

في عام 1993، تمت مراجعة قانون التعاون الذي يسمح للبنك بالعمل في صباح وساراواك" Sarawak".

في 8 مايو 1993، أتخذ بنك راكيات (برم) (BRM) خطوة عملاقة نحو أن يصبح بنكا تعاونيا متوافقا مع الشريعة "Syariah " من خلال تقديم منتجات مصرفية إسلامية في أربعة من فروعه.[1]

في عام 2002 تم وضع بنك راكيات تحت إشراف **البنك الماليزي المركزي** "بنك نيجارا"(Negara Bank) بموجب قانون تطوير المؤسسات المالية (فيا) (Development of Financial Institution Act (FIA)). وقبل ذلك في عام 2018 تم وضعه تحت وصاية وزارة تطوير رواد الأعمال والتعاونيات (ميداك)" Ministry of Entrepreneur Development and Cooperatives (MEDAC) " المسؤولة عن تطوير ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلاد ، مباشرة بعد وضعها في عدة محطات وزارية منذ عام 2004.[2]

كما يتمتع البنك بعقار حصري حيث أصبحت جميع منتجاته إسلامية في عام 2002. اليوم، يعتبر بنك راكيات أحد أكبر البنوك الإسلامية التعاونية في ماليزيا و مؤسسة تمويل التنمية بإجمالي أصول 109.62 مليار رينغيت ماليزي إعتبارا من نهاية ديسمبر 2019.[3]

الشكل رقم (7-3): المنظمات التابعة لوزارة رواد الأعمال والتنمية التعاونية

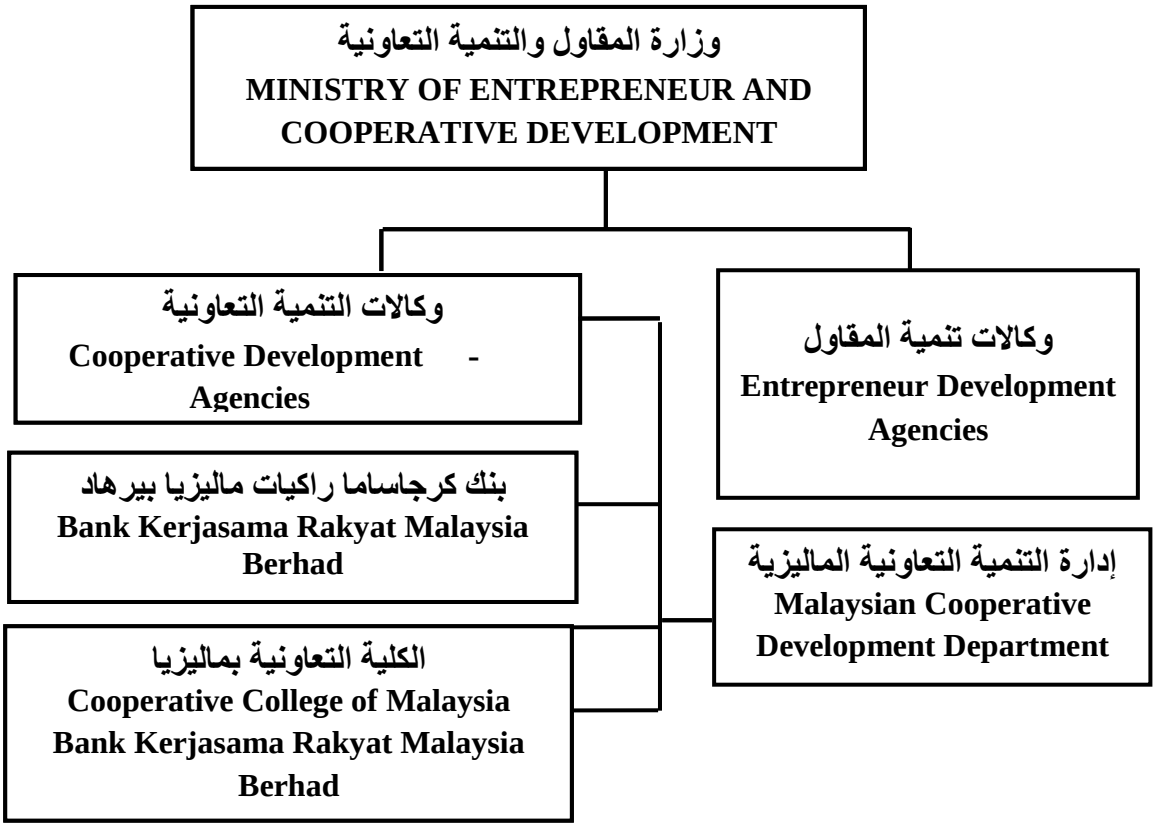

Source: Khaliq Ahmad, Azhar Kazmi**: Bank Rakyat Malaysia: Vision Remains while Mission is Revisited**, IIUM Journal of Case Studies in Management: Vol. 2 No 1, 2011, p43.

[1] -ibid.same page.
[2]- based on: Bank Rakyat Annual Report (2019): Serving The Community and Nation, Malaysia, 2019,p64,65,68.
[3]-[3] -Khaliq Ahmad, Azhar Kazmi, aforementioned reference,p43.

ثانيا: جوانب الحوكمة في بنك راكيات وانعكاساتها البارزة على التنمية المحلية

1- الهيكل التنظيمي لبنك راكيات في ماليزيا:

الشكل رقم(8-3):الهيكل التظيمي لبنك ركيات في ماليزيا

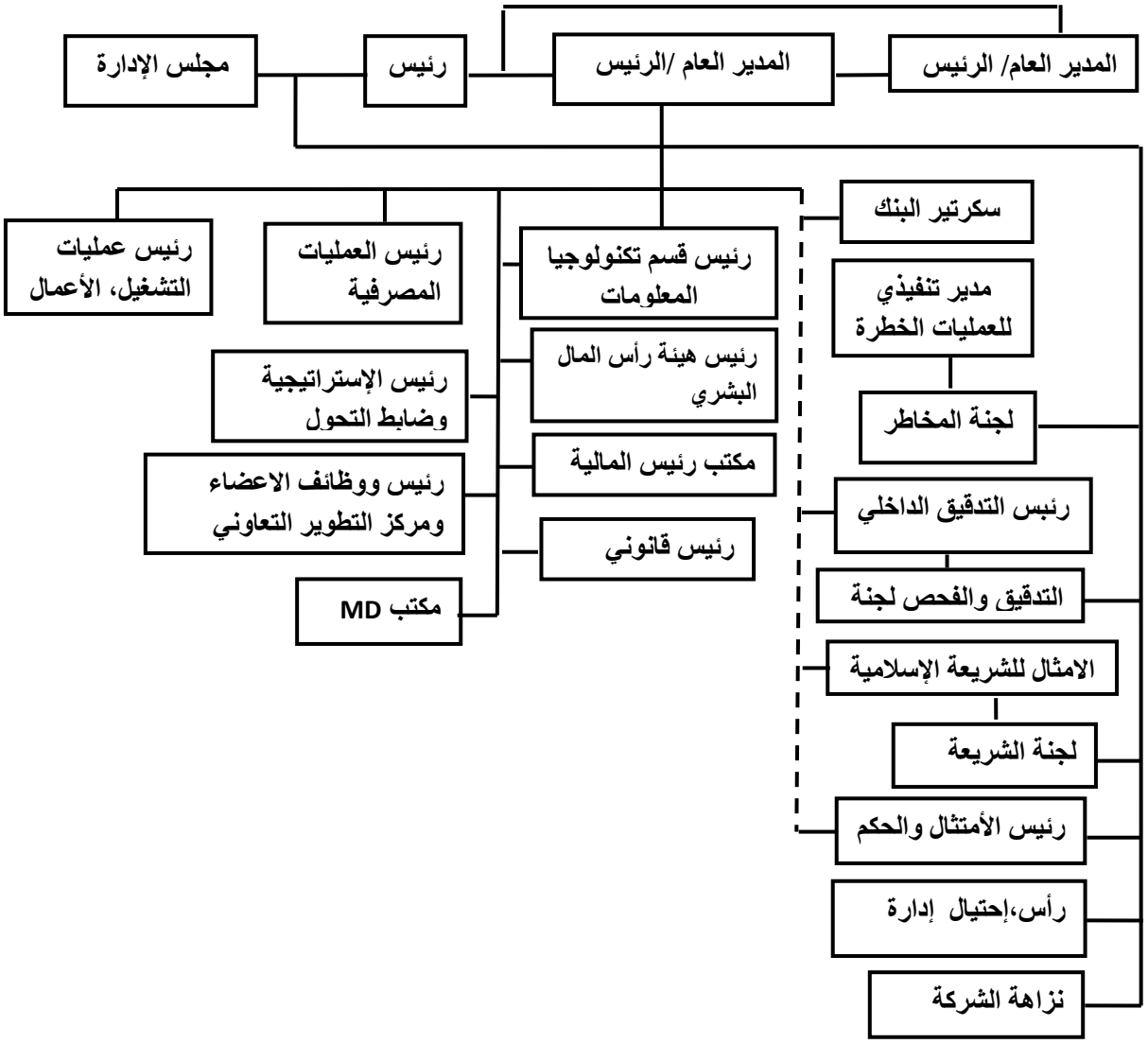

Source: Prepared by the Taliban, with reference to: serving the community and nation:annual report2019.p58.

2- السمات التنظيمية لبنك راكيات:

تتميز السمات التنظيمية لبنك راكيات بما يلي:

أ) تكوين مجلس الإدارة :

تألف مجلس إدارة البنك لعام 2019 من تسعة أعضاء. و بما أن المبادئ التوجيهية الماليزية المتعلقة بحوكمة المؤسسات المالية تتطلب أن يكون أكثر من نصف الأعضاء مستقلين لضمان الإشراف الفعال وتحقيق التوازن في إدارة مجلس الإدارة، فإن توزيع أعضاء مجلس إدارة بنك راكيات كان على النحو التالي:

الجدول رقم (9-3): توزيع أعضاء مجلس إدارة بنك راكيات

الأعضاء	الجنس	
	رجل	مرأة
06 مستقل غير تنفيذي	05	01
02 غير مستقل غير تنفيذي	01	01
01 تنفيذي غير مستقل	01	00
المجموع	09	

Source: based on: Bank Rakyat Annual Report (2019): Serving The Community and Nation, Malaysia, 2019, pp 64, 6.

يوضح الجدول أعلاه مشاركة المرأة التي أثبت بإسم فعاليتها في حوكمة مؤسسات التمويل الأصغر التي تم تناولها في القسم النظري. كما أشار إلى أن مجلس إدارة بنك راكيات لا يشمل أعضاء السياسي ، الذي يدعم الايجابيات الحكم الرشيد

ب) مسؤوليات مجلس الإدارة:

ويحد من مسؤوليات مجلس إدارة بنك راكيات ميثاق من أجل ضمان كفاءة و كفاءة مساهمتهم، يتولى جميع أعضاء مجلس الإدارة جميع المهام الموكلة إليهم. وتشمل هذه المهام:

- تحديد ومراجعة استراتيجية البنك، والإشراف الفعال على عمل الإدارة والميزانيات والتقارير، وتوظيف النقد البناء لضمان عدم وجود تضارب في المصالح؛
- مراجعة سياسات الموارد البشرية مثل إدارة شؤون الموظفين، وتقييم فعالية مجلس الإدارة، وتعيين أعضاء جدد؛
- التأكد من تنفيذ مقترحات وتقارير السياسات والتشريعات المعمول بها في البنك.[1]

ج) لجان مجلس الإدارة:

وتكلف اللجان الدائمة الرئيسية بمساعدة الأعضاء على الإضطلاع بمسؤولياتهم. يتم تغييرأعضاء هذه اللجان في فترات مناسبة بإنتظام وبالتناوب.

بشكل عام، أحد مؤشرات الحكم الرشيد للتعاونيات الإئتمانية هو ضرورة عقد إجتماعات منتظمة لإدارة شؤونها مرة واحدة على الأقل في الشهر،وقد تجسد هذا الأخير في بنك راكيات حيث يجتمع مجلس إدارة البنك مرة كل شهر بالإضافة إلى عقد إجتماعات إضافية عند الضرورة، في السنة المالية 2019، تم عقد اثني عشر إجتماعا لمجلس الإدارة بالإضافة إلى ثمانية إجتماعات خاصة أخرى.[2]

[1]-based on Bank Rakyat Annual Report (2019),aforementioned referenc, p68.
[2]- ibid, p79.

ثالثا: الموازنة بين الأداء المالي والاجتماعي:

يعتقد بنك راكيات أن الحكم الرشيد هو أساس إستدامة الشركة، و يتجلى ذلك من خلال العمل الشاق الذي يقوم به البنك من أجل تعزيز إدارته الرشيدة، وهو أول بنك في ماليزيا لإنشاء إدارة النزاهة إستضاف البنك منتدى قيادة الفكر(Thought Leadership Forum) في 14 جانفي 2020. ويعتبر هذا المنتدى خطوة مطمئنة لجعل الحوكمة والإستدامة شرطين أساسيين في إستراتيجية البنك. بالإضافة إلى ذلك ، يلتزم الأعضاء بتطبيق معايير الحوكمة.

أ- الأداء المالي الممتاز : إن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في البنك يضمن حسن العمليات ، مما يعكس تأثيرا إيجابيا على تميز أدائه المالي وطول أمد إستدامته، وفعلا عرف البنك أداء ماليا ممتازا حيث حافظ على لقب " أفضل تعاونية إسلامية مربحة "(The Best profitable Islamic Cooperative) في عام 2019. يتم توضيح الأعمال المصرفية للبنك في العامين الماضيين في الجدول التالي:

الجدول رقم (10-3)الأعمال المصرفية للبنك في العامين الماضيين(2018-2019)

	2018(مليون ر.م)	2019 (مليون ر.م)	التغير (%)
الأصول المالية	4,484.64	4,788.70	6.78
الدخل المالي	272.10	285.04	4.75

Source: Bank Rakyat Annual Report (2019): Serving The Community and Nation, Malaysia, .2019, p.46

نلاحظ أن معدل الأصول المالية قد تحسن من 4,484.64 في عام 2018 إلى4,788.70 في عام 2019 بنسبة 6.78%. بالإضافة إلى ذلك، تحسن دخل المالي للبنك بنسبة 4.75 % خلال عام 2019، مما يشير إلى نمو وانتعاش في تمويل البنك. كما تمكن البنك من تحقيق أرباح ثابتة منذ أن بلغت الأرباح قبل الضريبة و الزكاة بنهاية عامي 2018 و2019 1. 86 مليار رينغيت ماليزي و1.79 مليار رينغيت ماليزي على التوالي.[1]

الفرع الثاني:الرؤية والرسالة"THE VISION AND THE MISSION":

يوضح بيان رؤية بنك راكيات برم "Bank Rakyat BRM" "بنك إختيارك "(Your Choice Bank) رسالته على النحو التالي: "رفع الرفاهية الإقتصادية لأعضائنا من خلال توفير تسهيلات تمويلية بأسعار معقولة للزراعة ، الإنتاج ، التسويق ، الصناعة ، صيد الأسماك ، النقل ، الإسكان ، الأعمال والأنشطة المفيدة الأخرى".

- **هدف البنك** هو: ضمان **ربح مُرضٍ** "a satisfactory profit" من أ جل تلبية مدفوعات أرباح أعضائه مع فرض معدلات ربح معقولة لا تشكل عبئًا على أعضائه.
- **الوظائف** التي خصصها البنك لفروعه هي: " توفير التمويل وقبول الودائع بالإضافة إلى تحقيق عوائد توزيعات مرضية من أجل تحسين أعضائه."
- **برنامج للمرشدين" a Mentor Mentee programme"** في محاولة لتعزيز قدرة التعاونيات ". ومن خلال هذا البرنامج ، ستتمتع التعاونيات بالخدمات الإستشارية والتدريب والتوجيه بشأن زيادة الكفاءة في إدارة و تشغيل كل كيان. من خلاله سيقوم بنك راكيات كمرشد بمشاركة خبرته ومعرفته مع المتدرب خاصة في تنفيذ نظام إدارة تعاوني فعال كما يمارسه بنك راكيات. كما يقدم بنك راكيات خدمات التوجيه والإستشارات في تنفيذ التمويل الإسلامي للتعاونيات الإئتمانية.[2]

[1]-ibid, p46.
[2]--Khaliq Ahmad, Azhar Kazmi, aforementioned reference, p43.

❖ **الإستراتيجيات** التي حددها البنك من أجل العمل بكفاءة هي كما يلي:

- ✓ **السوق"Market"**: توسيع واختراق السوق من خلال جهود التسويق الفعالة.
- ✓ **المنتج"Product"**: تحديد منتج فريد من نوعه وضمان تسليم بسيط وفي الوقت المناسب؛
- ✓ **العميل"Customer"**: تقديم عروض قيمة من خلال خدمة حساسة لاحتياجات العملاء.
- ✓ **المسؤوليات الإجتماعية"Social responsibilities"**: زيادة المساهمة في التنمية الاجتماعية واحتياجات الأعضاء.
- ✓ **مجموعة المنتجات"Product range"**: استكشف الفرص التجارية التي تتجاوز الخدمات المصرفية للأفراد.[1]

الفرع الثالث:الخطط والآفاق المستقبلية لبنك ركيات

في مؤتمر صحفي بمناسبة الإطلاق الرسمي لمركز الإتصال بالبنك ، تيلي راكيات ، في كوالالمبور في 12 يناير 2006، قال المدير الإداري بالنيابة لشركة بي آر إم، كاماروزمان تشي مات" Kamaruzaman Che Mat":" نهدف إلى تحقيق ذلك (أي زيادة صرف القروض من 15 إلى 25%) من خلال حصتنا الحالية والجديدة في السوق في منتجاتنا المتخصصة بالإضافة إلى تقديم منتجات جديدة ". وقال أيضا إن البنك سيواصل التركيز على قطاع التجزئة مع التركيز بشكل أكبر على القروض الشخصية وتمويل السيارات و الإسكان والحفاظ على هدف نمو سنوي قبل الضريبة وقبل الزكاة بنسبة 15% .وشكلت القروض الشخصية للبنك 60%، و تمويل السيارات 10 %، والإسكان 25 % و تمويل الشركات 5%. و تماشيا مع إدارة البنك الحالية للتمويل و المحافظ المالية، يهدف البنك إلى زيادة تمويل السيارات من المستوى الحالي من 10 % إلى 25 % في المستقبل. و يعتزم البنك العمل بالتعاون مع نفس البنك لتحديد المجالات التي يمكن أن يسهل فيها تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث قد لا يتمكن البنك من تلبية جميع طلبات القروض. وتشمل الخطط المستقبلية إنشاء عدة فروع جديدة بالإضافة إلى 107 فروع قيد الإعداد بالفعل، ومن المتوقع أن يتم تشغيل أربعة من الفروع المقترحة قريبا. قدم البنك طلبه إلى بنك نيجارا " Bank Negara" الإطلاق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أثناء إعادة تغليف بعض منتجاته الحالية. يمتلك بنك راكيات ما مجموعه 126 فرعا بعد إطلاق فرعه في كوالا نيرانج ، كيدا في 23 نوفمبر 2010. يقدم الفرع تسهيلات مصرفية إسلامية للعملاء. حتى الآن يمتلك بنك "BRM " 127 فرعا مع إضافة فرع ساراواك في عام 2011 يقدم تسهيلات مصرفية إسلامية للعملاء (الأعضاء).[2]

يقدم هذا الفرع واحدا من أعلى العوائد مقارنة بأي بنك تجاري آخر. وقد مكن ذلك بنك راكيات من السير نحو تحقيق رؤيته (الرؤية)'Vision ': بنك راكيات هو بنك الإختيار لأعضائه حيث أن جميع منتجاته وخدماته هي الأفضل مقارنة بتلك التي تقدمها المؤسسات المالية المنافسة الأخرى. نظرا لأن العضوية في بنك راكيات مهمة جدا ، فلا يوجد سبب يدفعهم إلى النظر إلى الآخرين. هذه الرؤية تولد الشعار: "بنك راكيات الذي تختاره " (Bank Rakyat Your Choice Bank) من خلال إعادة النظر في مهمته التجارية " business Mission" التي تتمثل في المساعدة في تحسين الرفاهية الإقتصادية للأعضاء من خلال توفير تسهيلات تمويلية بأسعار معقولة للزراعة و الإنتاج والتسويق وصيد الأسماك والنقل والإسكان والأنشطة التجارية التي تعتبر مفيدة للأعضاء و أيضا لتعزيز الإدخار، وسيتم تحقيق كل ذلك من خلال المادة 5(ط) التي مكنت بنك راكيات من تبني طابع البنك الإسلامي بنجاح مع الحفاظ على الطبيعة التعاونية للبنك.[3]

---

[1]- ibid،p44.
[2]-ibid.p47.
[3]-ibid.p48.

المطلب الثاني:منتجات والخدمات بنك راكيات

"Products and Services of Bank Rakyat

الفرع الأول:البنك الإسلامي التعاوني الماليزي بنك راكيات-Bank Rakyat-:

بنك راكيات "Bank Rakyat " البنك الإسلامي التعاوني في الدولة وثاني أكبر مؤسسة مالية إسلامية من حيث حجم الأصول. بدأت رحلته كبنك تعاوني رائد في عام 1954 مع تفويض لرفع الوضع الإجتماعي والإقتصادي للمجتمعات الريفية، وتوفير الفرص لتحسين الذات وبناء مستقبل أفضل لأسرهم و كذلك مجتمعاتهم من أجل إستقرار وإزدهار البلاد. أصبح معروف بإسم بنك كرجاساما راكيات ماليزيا (بنك راكيات)" (Bank Kerjasama Rakyat Malaysia (Bank Rakyat" في عام 1973 ووسع عضويته للأفراد. يحكمها نظامه الداخلي وقانون بنك كرجاساما راكيات (ماليزيا) برهاد لعام 1978 ، يسمح ذلك بتوفير التمويل لغير الأعضاء أيضا. يخدم الآن ليس فقط أعضائه، ولكن أيضا الأفراد، الأعمال، الشركات، الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومجموعة كاملة من الآخرين.

- **شعار البنك** : هذا البنك متجذر بشكل واضح في التاريخ المصرفي في ماليزيا ، يسعى إلى البقاء "البنك الذي تختاره" (Your Bank of Choice) من خلال أن تصبح " البنك التعاوني الإسلامي التقدمي رقم 1 في ماليزيا Malaysia's No. 1 Progressive Islamic Coopérative Bank ".
- **نشاطاته الأساسية** : نشاطاته الرئيسية هي أنشطة تعاونية تقوم بأنشطة مصرفية تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية من خلال قبول الودائع وتقديم الخدمات المالية لتلبية إحتياجات التجزئة والتجارية، ونظير هذه الأنشطة العديد من الجوائز المحلية و الإقليمية والدولية التي حصل عليها على مر السنين أتثبت أنه ليس فقط لاعبا رئيسيا في المشهد المصرفي الإسلامي المحلي ولكن أيضا رائد دولي في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية
- **منتجات البنك** : المدخرات المصرفية الشخصية -أنا "Personal Banking Savings-i " ، التمويل الشخصي- أنا "Personal Financing-i"، تمويل السيارات- أنا "Auto Financing-i "، تمويل المنزل- أنا "Home Financing-i "،وساطة البيدق- أنا "Pawn Broking-i "، تمويل التعليم- أنا" Education Financing-i"، بطاقة الإئتمان- أنا "Credit Card-i "، بطاقة الخصم- أنا"Debit Card-i ".[1]
- **الخدمات المصرفية للأعمال** "Business Banking ": الإيداع –أي، التمويل الصغير-أي، التمويل لأجل- أي، التجسيرأي، الملكية أي، العقد أي، الشراء بالتأجير أي، المشاركة أي، التمويل التعاقدي أي التجاري،رأس المال العامل للرحنو إكس تشانج و كاش لاين أي.(Deposit-I , Micro Financing-I , Term Financing-I , Bridging-I , Property-I , Contract-I , Hire Purchase-I , Share-I , Contract Financing-i Tijari, Working Capital for Ar-Rahnu X'Change and CashLine-i.).
- **التعاونية"Cooperative": راكان** كوب "Rakan KOOP "، ندوة تعاونية وتطوير الأعمال " Cooperative Seminar & Business Development"،معرض مجلس الوزراء" Cabinet Showcase".[2]

[1]- Scrving The Community and nation. Sustainability Rerport.2019
[2]-ibid.p4.

الفرع الثاني : المفاهيم الشرعية والمنتجات المصرفية

بنك راكيات هو بنك تعاوني إسلامي. تستند منتجاتها وخدماتها و تسهيلاتها المالية إلى مفاهيم الشريعة الإسلامية وتتوافق مع المبادئ الإسلامية التي تحظر الإهتمام بجميع الأنشطة. تعتمد المنتجات والتسهيلات التمويلية على هذه المفاهيم الإسلامية.[1] يوضح الجدول التالي منتجات وخدمات بنك راكيات:

الجدول رقم(11-3):منتجات وخدمات بنك راكيات

الاستثمار / المدخرات	التمويل"Financing"
- حساب القراض الاستثماري -1 "Qiradh Investment Account – 1" - شهادة تمويل " Financing Certificate – 1 بنك راكيات-1 - حساب إستثمار وارجا إيماس –1" Warge Emas" - حساب التوفير تلمز-1 "Tilmiz" - حساب توفير شباب-1"Shabab" - حساب توفير توفير-1"Taufir"	- التمويل الشخصي إصلاح "Aslah "-1 - تمويل الشخصي مدرس "Mudarris" – 1 - التمويل الشخصي شفاء "Shifa" – 1 - تمويل المنازل من منزلى "Manzili" –1 - برنامج مانزيلي 3 ""3 Manzili "لتمويل المساكن - إيتاب "Aitab"تمويل شراء ايجار السيارات - تمويل التعليم الفلاح"Al Falah" - الرهن سمسرة البيدق" Ar Rahnu Pawn Broking" - الزهاب بيدق السمسرة" Az Zahab Pawn Broking" - تجاري"Tijari " لتمويل الاتصال - التمويل الشخصي"Personal Financing"
التأمين "Insurance "	**الخدمات"Services "**
- كاد راكيات"Kad Rakyat " - مركز دفع الفواتير وقفة واحدة" One-stop Bill Payment Centre" - خدمات الصراف الآلي للبطاقات المصرفية" Bank card ATM Services"	- مخطط تكافل- ركيات حياتي"-Takaful Rakyat I-Hayati Scheme"

Source: Khaliq Ahmad,Azhar Kazmi,**Bank Rakyat Malaysia: Vision Remains while Mission is Revisited**, IIUM Journal of Case Studies in Management: Vol. 2 No1.2011.p46.

[1]-متاحة على الموقع الإلكتروني:
https://www.bankrakyat.com.my/c/business/shariah_concept_b/shariah_concept-5

المطلب الثالث:إنجازات بنك راكيات وجوائز التي تحصل عليها:

لقد حقق بنك راكيات عدة الإنجازات والجوائز نذكر منها:

الفرع الأول:إنجازات(معالم) بنك ركيات:

يوضح الجدول التالي الإتجازات التي قام بها بنك ركيات (2010-2020).

الجدول رقم(12-3):الإنجازات بنك ركيات(2010-2020)

السنة	الإنجازات	السنة	الإنجازات
2010	إطلاق شراكة إستراتيجية بين بنك راكيات و تابونغ حاجي تمكن عملاء تابونغ حاجي من إجراء معاملات مختلفة في جميع فروع بنك راكيات.	2016	تم إنشاء Taska Kasih Nuri في المنارة 2، منارة Kembar Bank Rakyat، وهو مرفق رعاية الأطفال لموظفي بنك Rakyat، من قبل رئيس مجلس إدارة بنك Rakyat. إطلاق نموذج بنك مينارا راكيات جوهر من قبل DYMM سلطان جوهور للإشارة إلى مشروع البنك في الإستثمار في قطاع العقارات في جوهور. برنامج السفر الإنساني الكمبودي الأول 2016 و توزيع لحوم الأضاحي بالاشتراك مع Hari Raya Aidiladha. اتخذ بنك راكيات موضوع Anak Kita لعام 2017/2016 بإعتباره التزامه بالتركيز على الأطفال وخاصة الأطفال المصابين بالتوحد، من خلال تنظيم أنشطة مختلفة كجزء من مبادرات المسؤولية الإجتماعية للشركات الخاصة بالتوحد.
2012	أطلق بنك راكيات الإصدار الأول من الصكوك في إطار برنامج السندات متوسطة الأجل بقيمة 1 مليار رينغيت ماليزي.	2017	حفل تقديم شهادة وكالة الإعتماد المالي (FAA) لمديري الفروع تقديراً لكفاءاتهم، برنامج2017 Autismlimpic للأطفال المصابين بالتوحد في وادي كلانج، Rakyat Run 2017 نظمه البنك لأول مرة بالتزامن مع ألعاب كوالالمبور 2017 SEA.
2013	أرتفع عدد أعضاء بنك راكيات إلى 943،464 يضم 941،383 فردًا و 2081 جمعية تعاونية. كما تم تعيينها كوكيل تحصيل لمدفوعات ضريبة الدخل من خلال شراكة إستراتيجية مع مجلس الإيرادات الداخلية في ماليزيا (IRB).	2018	إطلاق برنامج " المصرفي الإسلامي" في ديوان تون عبد الرزاق برجي بنك راكيات التوأم منظمة جائزة التوحد: من القلب إلى القلب في ديوان تون عبد الرزاق ، برجا بنك راكيات التوأم إطلاق حساب توفير العمرة Tabung - i قربان.
2014	افتتح بنك راكيات فرعه 145 في لابيس ، جوهور وهو الفرع الخامس عشر للبنك في الولاية. و في نفس العام ، أعلن البنك عن إصدار صكوك مسياراكة لمدة ثلاث وخمس سنوات بقيمة 1 مليار رينغيت ماليزي.	2019	أول منظمة محلية يتم اعتمادها في إطار برنامج Seiring لأهداف التنمية المستدامة لفريق الأمم المتحدة القطري في ماليزيا لأجندة " أهداف التنمية المستدامة" (SDG). أحتفظت بالمركز الأول لأفضل 100 تعاونية ماليزية من قبل اللجنة التعاونية الماليزية (SKM) لمدة أربع سنوات متتالية.

	يعتبر هذا العام عامًا ذا مغزى بالنسبة لموظفي بنك راكيات ، حيث لم يتم نقلهم فقط إلى برجي بنك ركيات التوأمين في جالان ركيات ولكن أيضًا للاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس البنك في المبنى الجديد.		
2015	الإطلاق الرسمي لبنك راكيات البرجين التوأمين من قبل YAB Datuk Seri Mohd Najib Abdul Razak ، رئيس وزراء ماليزيا.إفتتاح فرع كوالا بيلا من قبل DYMM Yang Di-Pertuan Besar من Negeri Sembilan. تدشين محطة بنك راكيات بانجسار LRT من قبل رئيس مجلس إدارة بنك راكيات كجزء من برنامج المسؤولية الإجتماعية للشركات بالبنك	2020	نظم بنك راكيات منتدى لقيادة الفكر يعرف بمنتدى النزاهة لبنك راكيات 2020 والذي عقد في 14 يناير 2020 لتكثيف الجهود في تعزيز النزاهة والحوكمة الرشيدة. يعد هذا المنتدى علامة فارقة بالنسبة للبنك كجزء من إنتقاله إلى رحلة جديدة حيث الحوكمة والإستدامة هما الركيزتان الرئيسيتان للعلامة التجارية لبنك راكيات. كما حضر المنتدى رئيس وزراء ماليزيا السابع ، تون د. مهاتير محمد	منح بنك راكيات وقفا على السداد لعملائه لمدة ستة أشهر لمساعدة المجتمع أثناء تفشي فيروس كورونا.

المصدر: متاحة على الموقع الإلكتروني:
https://www.bankrakyat.com.my/c/mengenai/info_korporat/pencapaian-15
تاريخ الإطلاع 2022/06/03، الساعة 20:30.

الفرع الثاني :جوائز بنك ركيات:

يمكن توضيح هذه الجوائز في شكل الجدول:

الجدول رقم(13-3):جوائز بنك ركيات في ماليزيا

السنوات	الجوائز
2014	جائزة أفضل بنك إسلامي عالمي لعام 2014 من جوائز جلوبال إسلاميك فاينانس (GIFA)
2015	جائزة أفضل مصرفي إسلامي لعام 2015 من جلوبال إسلامي فاينانس(GIFA)
2016	جائزة أفضل شركة إسلامية لممارسة الرهن لعام 2016 من جلوبال إسلاميك فاينانس(GIFA)
2017	جائزة أفضل شركة إسلامية في سمسرة البيدق 2017 جائزة FIFA للريادة في السوق من(GIFA) Global Islamic Finance Awards
2018	جوائز CMO الماليزية 2018أفضل مسوق في تسويق العلامة التجارية المستدامة
2019	جائزة أفضل تأثير اجتماعي - جوائز أوروبا للاستدامة غرفة التجارة والصناعة بين الاتحاد الأوروبي وماليزيا2019 (SUEMCCI)
2020	البنك الإسلامي الأكثر استدامة 2020 - 10 the Global Islamic Finance Awards (GIFA) 2020
2021	أفضل أداء لنمو الإنفاق في التجارة الإلكترونية (البنوك الإسلامية) - جوائز ماستركارد للإنجازات 2021/2020.
2022	التميز الصناعي في المسؤولية الاجتماعية للشركات(CSR) من قبل ماليزيا أفضل المنجزون 2022.

المصدر: الموقع الإلكتروني:

https://www.bankrakyat.com.my/c/mengenai/anugerah. تاريخ الإطلاع 2022/06/03.

المطلب الرابع :دور بنك راكيات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

أصبح بنك راكيات أول منظمة محلية تشارك في إطار الأمم المتحدة في برنامج ' معا من أجل أهداف التنمية المستدامة '(TOGETHER for SDGs) في ماليزيا. تم الإعلان عن هذا الإعتراف خلال إطلاق شراكة البنك مع الأمم المتحدة في ماليزيا، كمحاولة لمكافحة قضية نقص التغذية بين الطلاب من خلال مبادرة البنك للمسؤولية الإجتماعية للشركات. تم تصميم مركز معا من أجل أهداف التنمية المستدامة على أساس مبادئ ' التعهيد الجماعي' (crowdsourcing) و يستجيب للحاجة إلى تعبئة فعالة للموارد من خلال التوفيق بين المساهمين الماليين وغير الماليين في تطوير مبادرات لمعالجة الثغرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في مجالات عدم ترك أي شخص وراء الركب والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإستدامة البيئية.

1- خطة ماليزيا الحادية عشرة"Eleventh Malaysia Plan " :

خطة ماليزيا الحادية عشرة (MP11) هي خطة تنمية وطنية مدتها خمس سنوات تحدد إستراتيجية من ستة توجيهات إستراتيجية للنهوض بالإزدهار الإقتصادي و الرفاهية في ماليزيا بحلول عام 2020. من خلال تركيز على الشمول المالي و توفير التمويل ، يقدم بنك راكيات دعما حاسما لتحقيق خطة ماليزيا الحادية عشرة بما يتماشى مع التوجيهات الإستراتيجية ذات الصلة[1].

يوضح الجدول التالي مساهمات بنك راكيات في ماليزيا:

الجدول رقم (14-3):مساهمات بنك راكيات في ماليزيا

توجه خطة ماليزيا الحادية عشرة	مساهمات بنك راكيات
تعزيز الشمولية نحو مجتمع عادل	الرهونة الإسلامية ، التمويل الأصغر و توفير التمويل للأسر المعيشية ب 40 *، الإسكان و التعليم بأسعار معقولة تعبئة الودائع من الأسر المعيشية وأصحاب المشاريع الصغيرة من الفئة باء-40. توفير نقاط الوصول المصرفية من خلال الخدمات المصرفية للوكيل و بنك برجراك.
تحسين الرفاهية للجميع	توفير التمويل للإسكان الميسور التكلفة.
إعادة هندسة النمو الاقتصادي لمزيد من الازدهار	توفير التمويل للمشاريع الصغيرة و المتوسطة و التعاونيات و كذلك توفير التمويل المتناهي الصغر. تعبئة الودائع من الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات

Source: Scrving The Community and nation. Sustainability Rerport.2019.p20.

[1]-Scrving The Community and nation. Sustainability Rerport.2019.p20.

[*]-(**B40**): تشير الأسر المعيشية إلى الأسر المعيشية التي تقع في أدنى 40 في المائة من أصحاب الدخل على أساس متوسط الدخل الشهري لكل أسرة، يمكن تصنيف جميع المواطنين الماليزيين إلى ثلاث مجموعات دخل: أدنى 40 % (**40B**)، وسط 40 % (**40 M**) وأعلى 20 % (**20** T).

2- السياسة الوطنية لريادة الأعمال"National Entrepreneurship Policy " 2030:

تم إطلاق السياسة الوطنية لريادة الأعمال في ماليزيا 2030، أو داسار كيوساهاوانان ناسيونال 2030 (Dasar Keusahawanan Nasional 2030)، في جويلية 2019 لدفع تطوير القطاعات التعاونية و الشركات الصغيرة و المتوسطة، و تماشيا مع هذه السياسة، ركز بنك راكيات مجددا على التمويل التعاوني و تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة، بهدف مضاعفة تمويله لهذه القطاعات بحلول نهاية عام 2025 مقارنة بمستويات عام 2019. كما سيعمل البنك على تعزيز تقديم الدعم غير المالي – بما في ذلك التوجيه التجاري و المشورة الأخرى- للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال المراكز المستهدفة. من خلال هذه المساهمات ، نعمل من أجل الوفاء بولاية ميداك 'MEDAC'، و التي بموجبها بنك راكيات تقع السياسة الوطنية لريادة الأعمال 2030.[1]

3- التمويل المسؤول للتنمية الاقتصادية كأداة للتقدم الاقتصادي المستدام

بإعتباره مؤسسة مالية للتنمية، فإن بنك راكيات مكلف من قبل الحكومة الماليزية بقيادة التنمية الإقتصادية للأمة. وهذا يعني تصميم و تقديم الخدمات المالية التي تخلق قيمة للبنك مع دعم مجموعة أوسع من الأهداف الإجتماعية و الإقتصادية. من خلال الرقمنة و الإبتكار و التحسين المستمر لمنتجاته و خدماته، يدعم بنك راكيات عملائه و مجتمعاته بينما يقود النمو المستدام.

لطالما كان فهم تأثير أنشطته التمويلية على أصحاب المصلحة و المجتمع أمرا ضروريا لبنك راكيات ، بما يتماشى مع تفويضه كمؤسسة مالية تنموية، و مع تحول قطاع الخدمات المالية نحو زيادة التوقعات فيما يتعلق بالإشراف على المخاطر البيئية و الإقتصادية و الإجتماعية المرتبطة بالتمويل، فإن البنك في وضع فريد لفهم و إدارة تأثيره. ترتكز الرقابة على المخاطر المرتبطة بأنشطتنا التمويلية على معايير الشريعة الإسلامية، و التي توجه ممارساتنا التجارية لضمان تنفيذ المعاملات وفقا لمتطلبات الشريعة الإسلامية. يتم التخفيف من مخاطر عدم الإمتثال للشريعة من خلال المراقبة المنهجية لعدم الإمتثال للشريعة ، حيث يتم فحص طلبات التمويل وفقا للمعايير الشرعية قبل الموافقة عليها. و إعترافا بمبادئ التمويل الإفتراضي ، فضلا عن المجالات الهامة للتوافق بين التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية و التمويل المستدام ، يعمل البنك على دمج إعتبارات الإستدامة الأوسع في ممارساتنا التمويلية.

أ- الشمول المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (Financial Inclusion of Small and Medium Enterprises (SMEs)):

في ماليزيا، يتم التعرف على الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل متزايد للدور الهام الذي تلعبه في النمو الإقتصادي وخلق فرص العمل و تطوير الصناعة. تماشيا مع السياسة الوطنية لريادة الأعمال في ماليزيا 2030، و التي تسعى إلى أن تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة 50% من الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا بحلول عام 2030 ، يلتزم بنك راكيات بدعم هذا القطاع الإقتصادي الرئيسي بالمنتجات و الخدمات المستهدفة. من خلال قسم الخدمات المصرفية للأعمال، يواصل توسيع حلوله التمويلية الشاملة، لضمان حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الذي تحتاجه.[2]

[1]-ibid.p20
[2]-ibid.p31.

يوضح الجدول التالي التقدم الإقتصادي المستدام.

الجدول رقم(15-3):التقدم الإقتصادي المستدام

المنتج	الغرض	عدد المستفيدين في 2019	القيمة المصروفة في عام 2019 (RM)	التقدم المحرز
تمويل التعاونيات	تقديم تسهيلات تمويلية للتعاونيات.	وزع على 84 مستفيدا.	صرف450.77 مليون RM.	تجاوز هدف الصرف البالغ 430مليون رينجيت ماليزي.
التمويل الصغيرالمقدم " Micro Financing "لأصحاب المشاريع الصغيرة	تقديم تسهيلات تمويل تصل إلى 50000 رينغيت ماليزي لأعضاء التعاونيات والجمعيات الذين يديرون الأعمال التجارية الصغيرة	تم صرفها إلى 2398 مستفيدا .	36.36مليون (RM)صرف	صرف60% من الميزانية السنوية البالغة 60 مليون رينجيت ماليزي
خطة التمويل الاقتصادي الريفي،" Rural Economic Financing "Schème (REFS)	توفير تمويل بدون ضمانات مع معدل أقساط منخفض لأصحاب المشاريع الريفية في بوميبوتيرا(Bumiputera) من أجل تحسين الاقتصاد الريفي.	تمت الموافقة على 11 طلبا. منذعام 2001 ، 2397 بوميبوتيرا رجال الأعمال لديها استفاد من المخطط.	تمت الموافقة على940.000 (RM) ومنذ إطلاق البرنامج ، تمت الموافقة على ما مجموعه 209.22 مليون رينغيت ماليزي.	الحصول على الموافقات بنسبة 34% من الميزانية السنوية
برنامج تمويل متداولي الجوال" Mobile Traders Financing "Schème، (MTFS)	تقديم تمويل يصل إلى 100000 رينغيت ماليزي لباعة المتجولين المتنقلين "mobile hawkers" عبر التمويل الحكومي.	صرف ل 13 رجال الأعمال.	تم صرف 1.16 مليون رينغيت ماليزي	تم صرف 58 ٪ من الميزانية السنوية البالغة 2 مليون رينجيت ماليزي.
بيز-فار (Biz-Fair)لتطوير رواد الأعمال	تقديم خدمات ذات قيمة مضافة لتطوير ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.	Biz-Fair 17 عقدت		تهدف إلى إطلاق Biz-Fair الشركات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الإقليمي.

Source: Serving The Community and Nation.Sutatainability.2019.p3

ب- تطوير القطاع التعاوني:

بموجب تفويض البنك لدفع عجلة التنمية الإقتصادية، فإن بنك راكيات مكلف بالمساهمة في النهوض بالقطاع التعاوني. و تماشيا مع هذه المسؤولية، فإنه يعمل على تمكين التعاونيات من إستحداث منتجات جديدة و تعزيز المنتجات القائمة من خلال توفير تمويل للمنح في إطار صندوق الإستئماني للتعليم التعاوني "Coopérative Education Trust Fund " و صندوق إدخار التنمية التعاونية " Coopérative Development Provident Fund". في عام 2019، تم صرف 52.55 مليون رينجيت ماليزي، أو 3 % من الأرباح قبل الضرائب و الزكاة، للتعاونيات من خلال هذه الصناديق. إن ضمان توفر التسهيلات المالية بأسعار معقولة للعملاء من جميع الخلفيات المختلفة والوضع الإقتصادي أمر أساسي للبنك بإعتباره مؤسسة مالية إنمائية (Development Financial Institution) ، حيث يقدم تمويلا هاما لدعم إحتياجات الأفراد السكانية والأسرية من خلال عدد من الخدمات المالية. من ذلك دعم مشتري المساكن " Supporting Homebuyers".[1] والجدول التالي طور القطاع التعاوني في ماليزيا:

الجدول رقم(16-3):تطور القطاع التعاوني في ماليزيا

التمويل السكني للفئات ذات الدخل المنخفض	التعاون مع (Skim Jaminan Kredit Perumahan)	التمويل النهائي للتطورات الميسورة التكلفة
يوفر تمويلا يصل إلى 250,000 رينغيت ماليزي لمشتري المنازل ذوي الدخل المنخفض المؤهلين .	يوفر تمويلا يصل إلى 300000 رينغيت ماليزي للأفراد ذوي الدخل المتغير 40 والذين لا يستطيعون تقديم دليل على الدخل.	يوفر تسهيلات التجسير و التمويل النهائي للتطورات السكنية المؤهلة بأسعار معقولة لمشتري المنازل ذوي الدخل المنخفض إلى المتوسط في إطار المخططات الحكومية.
6.48 مليون رينغيت ماليزي من التمويل المعتمد لـ 80 حسابا في عام 2019.	24.85 مليون رينغيت ماليزي لتمويل 165 حسابا في 2019.	تمت الموافقة على 16 طلبا من قبل المطورين للتمويل النهائي في عام 2019.

Source: Serving The Community and Nation.Sutatainability.2019.p33

ج- تمويل الرهن"Ar-Rahnu Financing "

و هو منتج تمويل قصير الأجل متوافق مع الشريعة الإسلامية، و يستند إلى ممارسة الرهن، مما يسمح للعملاء بالتعهد بالذهب كضمان. يوفر الرهن تمويلا فوريا لأولئك الذين يحتاجون إلى تمويل قصير الأجل أو متناهي الصغر، مما يساعد على تسهيل وصول العملاء إلى التمويل. في يوليو 2019 ، أعاد بنك راكيات تقديم هوامش تمويل تصل إلى 80 % من قيمة الأصول المرهونة ، بزيادة من 70 % ، مما يوفر قيمة معززة لأولئك الذين يستخدمون هذا المنتج التمويلي.

د- نقاط الوصول(Access Points): و يعني الشمول المالي أيضا ضمان الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق النائية أو المناطق الريفية، يقدم البنك تسهيلات لإجراء الإيداع النقدي والسحب النقدي ودفع المرافق ودفع معاملات التمويل من خلال عدد من المبادرات.[2]

[1]-ibid.p 32.
[2]-ibid.p33.

ه- راكيات (Rakyat C.A.R.E): تتيح ريكات " Rakyat C.A.R.E " للبنك توسيع شبكة تغطيته من خلال السماح لقنوات التجزئة غير المصرفية بتقديم الوظائف المصرفية الأساسية للعملاء ، يمكن لعملاء "Rakyat C.A.R.E " زيارة وكلاء بنك راكيات المعنيين للقيام بالمهام المصرفية الأساسية، مثل الودائع النقدية و التحويلات و السحوبات أو مدفوعات المرافق و التمويل بإستخدام بنك راكيات جهاز نقطة بيع الوكيل، مشاركة Rakyat C.A.R.E يحصل الوكلاء على دخل من المعاملات التي يجرونها نيابة عن البنك بينما يكون البنك قادرًا على تقليل تكلفة تقديم الخدمة،وضمتRakyat C.A.R.E 312 وكيلا اعتبارا من عام 2019، حيث بلغ حجم المعاملات 7.71 مليون رينجيت ماليزي سجلها هؤلاء الوكلاء خلال العام.

و-بنك برجراك"Bank Bergerak ": لدينا بنك برجراك "Bank Bergerak "، أو بنك على عجلات "Bank on Wheels " يمتد الوصول إلى الخدمات المالية للعملاء من خلال أسطول من المركبات المعدلة، و التي تسمح للبنك لتقديم الخدمات المالية للعملاء. يعلن بنك برجراك عن جدول زياراته للمجتمعات مقدما للسماح للعملاء بالتخطيط لمشاركتهم مع البنك لإستخدام خدماتنا أو التعرف عليها. يتكون أسطول بنك برجراك من 3 شاحنات صغيرة و 1 حافلة إعتبارا من عام 2019، مع حجم معاملات بلغ 22.60 مليون رينجيت ماليزي تم تسجيله على مدار العام.

4- الرقمنة والابتكار"Digitalization and Innovation ": مع نمو أنماط حياة العملاء والمجتمعات الرقمية بشكل متزايد ، من الضروري أن يتم تكييف خدمات البنك لتناسب هذه الإحتياجات. إن رقمنة خدمات و عمليات البنك لا تسمح لنا فقط بتقديم خدمات عالية الجودة و أكثر ملاءمة ، ولكنها تخلق أيضا فرصا جديدة للنهوض ب الأعمال. لذلك يسعى البنك بإستمرار لتقديم تجربة رقمية أكثر مثالية و تعزيز بنيتنا التحتية الرقمية. تتماشى جهود البنك الرقمية مع الخطة الإستراتيجية للحكومة لتحديث مدفوعات التجزئة في ماليزيا، على النحو المنصوص عليه في مبادرة منصة الدفع بالتجزئة (Retail Payment Platform (RPP) في الوقت الفعلي. من خلال العمل عن كثب مع أصحاب المصلحة والمنظمين في الصناعة، يساعد بنك راكيات في تطوير البنية التحتية للمدفوعات الرقمية لماليزيا من خلال برنامج الدفع الآجل.[1]

الشكل رقم (9-3): منصة المدفوعات التجزئة(RPP):

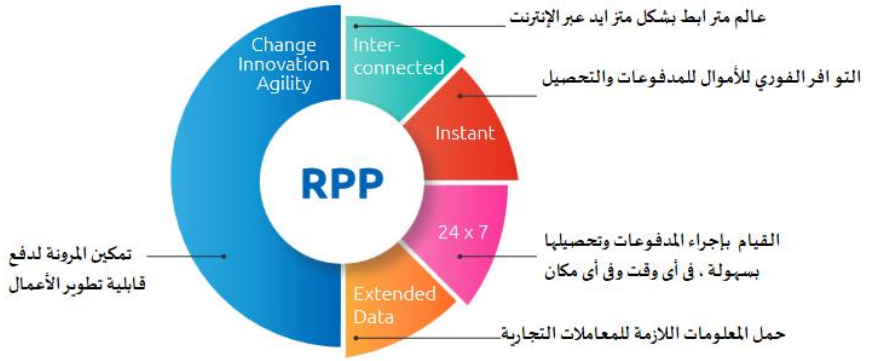

Source: Serving The Community and Nation.Sutatainability.2019.p34.

[1]-ibid.p34.

5- الإشراف على البيئة

البنك مسؤول تجاه أصحاب المصلحة يعني أخذ ملكية التأثير الذي نتركه على البيئة التي يعتمدون عليه ، و البنك يعتمد عليهم. كجزء من إلتزامنا بممارسات الأعمال المستدامة ، يركز بنك راكيات على مراقبة تأثير أنشطة أعمالنا على البيئة من أجل تطوير إستراتيجية هادفة لإدارة بصمتنا البيئية.

- **إدارة البيئة** : يعمل بنك راكيات على تعزيز مراقبة و إدارة بصمتنا البيئية و يتتبع حاليا إستهلاك الكهرباء لبرجي بنك راكيات التوأمين " Bank Rakyat Twin " على أساس سنوي. و يهدف إلى زيادة مراقبة المؤشرات البيئية ، و ذلك لتحسين فهم التأثير التشغيلي للبنك. و لزيادة الوعي البيئي داخل البنك ، أطلق حملة بنك راكيات 3 آر ' Bank Rakyat 3R " في عام 2019 ، و التي روجت للممارسات التي تقلل من النفايات و إعادة إستخدامها و إعادة تدويرها. و قد تضمنت الحملة، التي تم تقديمها بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية "NGOs "، تنفيذ مبادرات خضراء" green initiatives"، بما في ذلك أيام التوعية " لا بلاستيك " "No Plastic "، و تركيب صناديق إعادة التدوير في برجي بنك راكيات التوأم، فضلا عن الجهود المبذولة للحد من إستهلاك المياه و الكهرباء و تعزيز إستخدام القوى العاملة للسيارات، تم الإنتهاء من المرحلة 1 من حملة بنك راكيات 3 في عام 2019، مع تنفيذ المراحل اللاحقة في عام 2020.[1]
- **إستهلاك الطاقة :** يراقب بنك راكيات حاليا إجمالي إستهلاك الطاقة في مكتبه ، و هو برجا بنك راكيات التوأم " Bank Rakyat Twin"، الذي تم تصميمه لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في إستخدام الطاقة. في عام 2019 ، واصل تتبع هذا المقياس الرئيسي ، حيث سجلنا إجمالي إستهلاك الطاقة البالغ 17 ،097 ، 897 كيلو واط ساعة. نظرا لتذبذب الإستهلاك في السنوات الأخيرة بسبب عدد من العوامل ، بما في ذلك زيادة معدلات الأشغال وإستبدال العدادات و إختبار المعدات و يستمر البنك في مراقبة هذا المؤشر من أجل إنشاء خط أساس سليم يمكن من خلاله تشكيل مبادرات إدارة الطاقة المستقبلية.
- **إستهلاك المواد**: في إطار إدارة المواد التي يستهلكها البنك، يسعى البنك في المقام الأول إلى تقليل كمية الورق المستخدمة في عملياته لأن هذا يمثل أهم إستهلاك للموارد. بينما يتحرك نحو العمليات الرقمية بشكل متزايد ، نهدف إلى تحقيق إنخفاض في إستهلاك للورق و زيادة مقابلة في كفاءة التكلفة. تشمل ممارسات التجارية غير الورقية إستخدام نظام المستندات الإلكترونية على مستوى البنك و الجهود المبذولة لتشجيع الموظفين على تقليل إستهلاكهم للورق عن طريق الطباعة و التصوير فقط عند الضرورة و إعادة إستخدام الورق الخردة عندما يكون ذلك ممكنا. [2]

[1]-ibid.p41.
[2] Ibid.p42.

6-التنمية الاجتماعية العادلة والمنصفة:

تماشيا مع تفويض البنك كمؤسسة مالية تنموية، يلتزم بنك راكيات بدعم النهوض بالرفاهية الإجتماعية و الإقتصادية للأفراد الذين تؤثر حياتهم، و هذا لا يشمل فقط 5752 موظفا يشكلون القوى العاملة الموهوبة و المتنوعة في البنك ، و لكن أيضا أعضاء المجتمعات التي يعمل فيها البنك، وخاصة أولئك الأكثر حرمانا. من حيث يسعى البنك :

- ✓ إن خلق بيئة يمكن أن تزدهر فيها القوى العاملة الموهوبة و المتنوعة أمر ضروري لرفاهية موظفينا و أعمالنا. في بنك راكيات ، يسعى جاهدا للحفاظ على مكان عمل جذاب و آمن و مشارك من أجل دعم الأفراد الذين يتم توظيفهم.
- ✓ ترتكز ممارسات البنك في مكان العمل على الإلتزام بدعم الحقوق الأساسية للموظفين ، يسترشد بمجموعة قوية من الممارسات و السياسات في مكان العمل ، نخلق مكان عمل آمن و محترم يوفر فرصا متساوية لجميع الموظفين بغض النظر عن العرق، الجنس أو الدين. و يعد نظام كوبس "COBCE" الخاص بالبنك جزءا لا يتجزأ من هذه الممارسات ، مما يساعد على غرس فكرة مشتركة عن معايير مكان العمل التي يتوقع من الموظفين الإلتزام بها.[1]

يوضح الشكل التالي عدد الموظفين ببنك ركيات:

الشكل (10-3):عدد الموظفين بنك ركيات خلال الفترة(2017-2019)

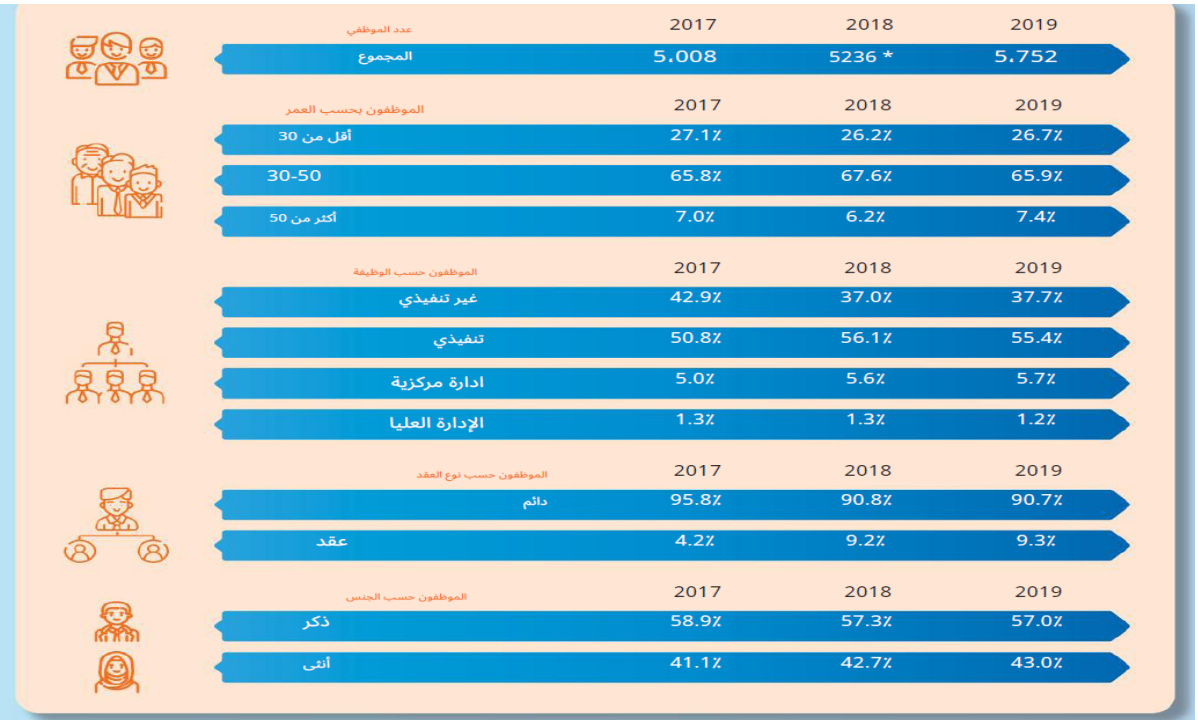

Source: Serving The Community and Nation.Sutatainability.2019.p45.

[1]-ibid.p45.

7- الإشتثمار والتنمية المجتمعية:

لطالما كان الإستثمار في الرفاه الإجتماعي و الإقتصادي للمجتمعات المحلية أمرًا محوريًا في إلتزام البنك بالعمل كقائد مواطن إعتباري مسؤول. نحن ملتزمون بتنفيذ الإرتباطات المجتمعية بطريقة مسؤولة إجتماعيًا و مستدامة و ذات مغزى مع التركيز على البرامج التي تشمل التعليم، و الأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة ، والبرامج ذات الصلة بالإسلام نظمت من قبل أصحاب المصلحة لدينا. نحن لا ندعم أي نشاط أو مشروع أو حدث له علاقة بجماعة أو حزب سياسي أو يكون ضده القيم المؤسسية لبنك ركيات.[1]

8- برامج التوعية المجتمعية لبنك راكيات:

- نوري نوتريسي (Nuri Nutrisi) : تم إطلاق نوري نوتريسي عام 2019 و هو الإستثمار المجتمعي الرائد للبنك برنامج يهدف إلى تعزيز الرفاه الإجتماعي من خلال البرامج المتعلقة بالغذاء وا لتغذية، تأسست بما يتماشى مع إعتماد بنك راكيات بموجب برامج و مبادرات فريق الأمم المتحدة القطري لأهداف التنمية المستدامة في ماليزيا، نوري تشمل برامج نوتريسي قضايا مثل الأمن الغذائي و التغذية و الإندماج الإجتماعي و التنمية الإقتصادية. بما يعكس الطبيعة المترابطة لأهداف التنمية المستدامة و المشاكل التي يسعون إلى معالجتها، من خلال نوري نوتريسي، بنك راكيات يسعى لدعم أنماط حياة أكثر إستدامة للمجتمعات المحلية عبر ماليزيا، بما في ذلك غير المواطنين الذين يقيمون في هذه المجتمعات، في عام 2019 أستثمر البنك 478472 رينجيت ماليزي في برامج نوري نوتريسي في 45 مدرسة على الصعيد الوطني ، يستفيد منها أكثر من 6700 طالب.

- كيبون نوري نوتريسي (*Kebun Nuri Nutrisi*): يقدم كيبون نوري نوتريسي المساعدة المالية للمدارس و الجامعات لـتمويل تطوير حدائق المجتمع من خلال البرنامج المنظمات المشاركة قادرة على شراء المعدات الزراعية و التربة ، الأسمدة و البذور و العبوات التي يمكن إستخدامها لزراعة المحاصيل للحفاظ عليها مبادرات نوري نوتريسي للطلاب المحرومين في المجتمع يمكن أيضًا بيع المنتجات الفائضة من لجمع الأموال لها مبادرات التمويل للطلاب المحرومين، في عام 2019 قدمنا كيبون نوري التغذية في خمس مدارس.

- جمع التبرعات والتعليم والمبادرات الأخرى(*Fundraising, Education and Other Initiatives*):

بالإضافة إلى كيبون نوري نوتريسي ، يقوم البنك بتنفيذ عدد من المبادرات في جميع أنحاء منصة برنامج التغذية نوري. وهذا يشمل بدء برامج جمع التبرعات في المجتمعات المحلية لمساعدة المحرومين. إستضافة التثقيف الصحي و التغذوي برامج مثل الفحوصات الصحية و الأحداث الرياضية ، مظاهرات الطبخ والتبرعات الغذائية لمرة واحدة و معدات التغذية للمحتاجين.[2]

[1]-ibid, p53.
[2]-ibid.p54.

خلاصة الفصل:

إن التحديات التي واجهتها ماليزيا منذ الاستعمار و المستوى المعيشي المزري الذي عاشته كان دافعا لها لتجعل لنفسها نهضة إقتصادية تخرج بها إلى بر الأمان. كما تسعى ماليزيا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز الشمولية و الرفاهية و رأس المال البشري والبيئة و الموارد الطبيعية و النمو الإقتصادي.

إن التعاونيات تدعم بقوة التنمية المستدامة و لا سيما في تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية، ضمان الإستدامة البيئية و في نفس الوقت تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة ، كما أعترف تحالف التعاون الدولي (ICA) بالإستدامة بإعتبارها واحدة من الركائز الخمسة للتعاونيات كبناة للإستدامة الإقتصادية والإجتماعية و البيئية بحلول عام 2030. فإعتمدت ماليزيا على البنوك التعاونية كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، جعل منها نموذجا رائدا يقتدى به في المجال الإقتصادي الإسلامي نظرا لما حققه من تحولات إيجابية حدت من مستويات الفقر المجاعة و النزاعات و نهضت بالإقتصاد الماليزي إلى الأفق حيث أصبحت من البلدان المتقدمة وطنيا إقليميا و عالميا.

يعتبر بنك راكيات كثاني أكبر مؤسسة مالية إسلامية حيث يسعى إلى الرفع من الوضع الإجتماعي و الإقتصادي للمجتمعات الريفية، و توفير الفرص لتحسين الذات و بناء مستقبل أفضل لأسرهم من أجل الإستقرار و الإزدهار،و يلعب دور فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بوصفه إستراتجية تنموية يسعى من خلاله إلى تعزيز الشمولية و الرفاهية و النمو الإقتصادي للمجتعات و الأسر. حيث يسعى بنك ركيات إلى توفير التمويل للإسكان و كذلك التمويل للمشاريع الصغيرة و المتوسطة و التعاونيات، و تعبئة الودائع من الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات ، كما يسعى بنك راكيات إلى تعزيز مراقبة وإدارة البيئة و يهدف إلى زيادة المؤشرات البيئية و زيادة الوعي البيئي، و تحقيق الرفاهية الإقتصادية و الإجتماعية للأفراد .

خاتمة عامة:

إن التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الإستمرار والإستقرار من حيث إستخدامها للموارد الطبيعية ، والتي تتخذ من التوازن البيئي محور أساسي لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبها مع تنظيم الموارد البيئية و العمل على تنميتها ، فهي تتطلب تغيرا في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية في إستخدام الطاقة و أكثر عدالة للمحافظة على رأس المال لتحسين توزيع الدخل و تخفيض الأزمات الإقتصادية.

إن تصنيف التعاونية كنموذج أعمال فريد يساهم في تنمية المجتمع ككل، توليد فرص الإعتراف بهذه الفوائد الإنمائية في مجالات التخفيف من حدة الفقر من خلال تحديد الفرص الإجتماعية و الإقتصادية لأعضائها و تمكين الأعضاء الضعفاء و حماية مصالحهم و توسيع نطاق الأمن ليشمل الفقراء و الضعفاء عن طريق إستبدال المخاطر الجماعية و التخلص من المخاطر الفردية المحددة وأخيرا دعم الأعضاء للحصول على الأصول اللازمة للبقاء على قيد الحياة و تجدر الإشارة إلى إن الحركة التعاونية تقدم أنشطة دعم أساسية اخرى بما في ذلك توفير مرونة قوية للتغلب على الكوارث الإقتصادية.

إختبار الفرضيات:

1- للتعاونيات أهمية كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المقترحة. و هناك توافق واسع في الآراء بين العديد من الجهات الفاعلة بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة ا لعمل الدولية والتحالف التعاوني الدولي على أن المؤسسة التعاونية هي أنسب نوع من المنظمات لمعالجة جميع أبعاد الحد من الفقر والاستبعاد. وتعترف التعاونيات الزراعية على نطاق واسع بجهودها الرامية إلى الحد من الفقر. تساهم التعاونيات في تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال زيادة فرص المرأة للمشاركة في الإقتصادات والمجتمعات المحلية في أجزاء كثيرة من العالم.

2- تساهم التعاونيات بطرق مختلفة في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية : فهي تمنع إستنفاد الموارد الطبيعية. و قد وفرت التعاونيات منتديات محلية للناس لإيجاد حلول للتغيرات البيئية ، من خلال تحديد ممتلكاتهم و حقوقهم في الإستخدام ، و إدارة الموارد الطبيعية و تنويع أنشطتهم الإقتصادية لإعتماد مشاريع صديقة للبيئة. و من المساهمات الأخرى الموثقة للتعاونيات في سبل العيش و النمو المنصف أمن الدخل، و فرص العمل في المجتمعات الريفية ، و تعزيز وضع المنتجين الزراعيين في سلسلة القيمة، و فرص العمل في مختلف قطاعات الإقتصاد ، و الآثار غير المباشرة على العمالة ، وتوفير الهياكل الأساسية و غيرها من الخدمات، و الإدماج الأجتماعي.

3- تكفل التعاونيات حياة صحية من خلال إنشاء هياكل أساسية لتوفير الخدمات الصحية، و تمويل الرعاية الصحية، و توفير الخدمات الصحية المنزلية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، ضمن أنشطة أخرى. تساهم التعاونيات في الأمن الغذائي من خلال مساعدة صغار المزارعين و الصيادين و مربي الماشية والغابات والمنتجين الآخرين على حل التحديات العديدة التي يواجهونها في مشاريعهم لإنتاج الغذاء. حيث نموذج الأعمال التعاونية هو الأكثر إنتشارا في الزراعة و الثروة الحيوانية. لقد وجد في الدراسات الحديثة أن الركود الدوري أقل عرضة للتأثير سلبا على التوظيف في الشركات المملوكة للموظفين وأن هذه الشركات لديها مستويات أعلى من الإستمرارية في التوظيف خلال الأزمة الإقتصادية الأخيرة.

4- الأنشطة الرئيسية للبنك راكيات هي أنشطة تعاونية تقوم بأنشطة مصرفية تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية من خلال قبول الودائع و تقديم الخدمات المالية لتلبية احتياجات التجزئة والتجارية.

نتائج الدراسة:

1- التعاونيات هي مؤسسات مستدامة يملكها و يديرها أعضاؤها ، وتستند إلى قيم تشجع التعاون والتمكين و التضامن ، بدلا من تحقيق الربح وحده ، يتم الإعتراف بها كوسيلة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 و أهداف التنمية المستدامة جنبا إلى جنب مع شركات القطاع الخاص الأخرى.

2- يمكن للتعاونيات أن تؤدي دورا هاما في الحد من الفقر،وبينما تيسر الإتحادات الإئتمانية حصول أعضائها على رأس المال الإقتصادي ، تساعد التعاونيات الزراعية المزارعين على الحصول على وسائل الإنتاج اللازمة لزراعة الأرض و تربية الماشية و مساعدتهم على تجهيز منتجاتهم و نقلها و تسويقها.

3- للتعاونيات تأثير على العمالة على مختلف المستويات: فهي توظف العمال بشكل مباشر و تعزز العمالة بشكل غير مباشر من خلال خلق فرص تجارية وتحسين ظروف السو، كما أن لها تأثيرا على الأشخاص الذين ليسوا أعضاء في التعاونيات و لكن أنشطتهم المهنية ترتبط إرتباطا وثيقا بالمعاملات مع التعاونيات.

4- تسهم التعاونيات في تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال توسيع فرص مشاركة المرأة في الإقتصاد المحلي. كما تساهم للتعاونيات في مجالات أخرى ، مثل إنتاج الطاقة المستدامة أو الأمن الغذائي أو الخدمات الصحية ، و بالإضافة إلى ذلك ، تتيح المؤسسات التعاونية فرصا لفئات محددة مثل العمال غير الرسميين بتيسير الإنتقال إلى الإقتصاد الرسمي. و يمكنهم أيضا مساعدة المهاجرين أو عاملات المنازل على الخروج من الفقر وإيجاد فرص عمل لائقة.

5- بنك راكيات هو أول منظمة محلية تشارك في برنامج أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (معا من أجل أهداف التنمية المستدامة) "Together for Sustainable Development Goals " في ماليزيا، كما حصلت على المركز الأول في أفضل 100 تعاونية ماليزية من قبل لجنة الجمعيات التعاونية الماليزية "Malaysia Cooperative Societies Commission " لمدة أربع سنوات متتالية.

6- يعتبر بنك راكيات أحد أكبر البنوك الإسلامية التعاونية في ماليزيا و مؤسسة تمويل التنمية بإجمالي أصول 109.62 مليار رينغيت ماليزي إعتبارا من نهاية ديسمبر 2019.

7- تتميز السمات التنظيمية لبنك راكيات باحترام المبادئ التوجيهية الماليزية المتعلقة بحوكمة المؤسسات المالية ، فمثلا تخضع مسؤوليات مجلس إدارة بنك راكيات إلى ميثاق من أجل ضمان كفاءة مساهمتهم، حيث يتولى جميع أعضاء مجلس الإدارة جميع المهام الموكلة إليهم. كم أن أحد مؤشرات الحكم الرشيد للتعاونيات الإئتمانية هو ضرورة عقد إجتماعات منتظمة لإدارة شؤونها مرة واحدة على الأقل في الشهر

8- يعتقد بنك راكيات أن الحكم الرشيد هو أساس إستدامة الشركة. و يتجلى ذلك من خلال العمل الشاق الذي يقوم به البنك من أجل تعزيز إدارته الرشيدة، وهو أول بنك في ماليزيا لإنشاء إدارة النزاهة.

9- تركز الخطة الإستراتيجية لبنك راكيات و مخطط المشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام 2025 بشكل أساسي على زيادة تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة، حيث يطمح بنك راكيات إلى تعزيز مساهمة الشركات الصغيرة و المتوسطة (SMEs) في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد إلى 50 % إعتبارا من عام 2030 بعد أن كانت 37.4 % في عام 2018. كما يسعى بنك راكيات بشكل أساسي لدعم الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتهم على تحقيق أهدافهم و أغراضهم حيث أن المساهمة في التنمية المحلية كانت دائما هدفه الرئيسي.

10- نجح بنك راكيات في تمويل عدد كبير من أصحاب المشاريع وتحسين أوضاعهم ، إلى جانب دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتنميتها وإنتشارها.

11- تم الإعتراف بالبنك كأول منظمة محلية ماليزية ضمن برنامج الأمم المتحدة "معا من أجل أهداف التنمية المستدامة" (together for Sustainable Development Goals) كما ذكر من قبل.

التوصيات:

1- ينبغي للأمم المتحدة أن تعترف بدور التعاونيات في تحقيق التنمية المستدامة ، و إدراجها في مؤشرات و أهداف و آليات تمويل أهداف التنمية المستدامة.

2- ينبغي للتعاونيات أن تكون سباقة في التدخل في المناقشات المتعلقة بجدول أعمال التنمية على جميع المستويات (المحلية و الوطنية و الإقليمية و الدولية) لضمان إمكانية تبادل خبراتها بشأن تحقيق التنمية المستدامة.

3- رفع مستوى الوعي العام بالتعاونيات من خلال أنشطة المناصرة و التوعية القائمة على الأدلة فيما يتعلق بالقيم والمبادئ التعاونية.

4- ضمان القدرة التنافسية للتعاونيات من خلال إنشاء أدوات محددة لأصحاب المصلحة في هذا المجال، من حيث التدريب على الإدارة وكتيبات التدقيق وبرامج المساعدة؛

5- تعزيز إدراج تدريس المبادئ والممارسات التعاونية في جميع مستويات نظم التعليم والتدريب الوطنية.

6- إسداء المشورة بشأن السياسات والتشريعات المتعلقة بالتعاونيات، بما في ذلك صياغة السياسات والتدابير التشريعية المتعلقة بالمشاركة والآثار المترتبة على السياسات الضريبية وقانون العمل والمعايير المحاسبية وأنظمة المنافسة بالنسبة للتعاونيات، ضمن مسائل أخرى.

7- يجب على المنظمات التعاونية الوطنية والإقليمية و الدولية تحسين وظائفها في التمثيل والدفاع عن القطاع، لتحقيق زيادة الحضور والاعتراف بوجهة نظر التعاونيات في جدول أعمال التنمية وفي المناقشات السياسية الدولية بشكل عام.

أولا:الكتب

1- أحمد هادي الفراجي،**التنمية المستدامة في الإستراتجيات الأمم المتحدة**، داركنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2015.

2- جعفرالجزار،**البنوك التعاونية:أنواعها وكيف نتعامل معها**، دار النقاش للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان،1993.

3- جمال حملاوة ،علي صالح، **مدخل إلى التنمية**، دارالشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

4- حامد الريفي، **إقتصادالبيئة: مشكلات البيئة-التنمية الإقتصادية-التنميةالمستدامة**، دارالعلم الجامعي، العلم الجامعي،الإسكندرية،مصر،2015.

5- خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، دارالجامعة، الإسكندرية، مصر،2007.

6- خبابة عبدالله ، بوقرة رابح، **الوقائع الإقتصادية:العولمة الإقتصادية-التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،مصر،2009.

7- ستيرلينغ سميث، **تعزيزالتعاونيات:دليل معلومات منظمة العمل الدولية للتوصية رقم193**،مكتب العمل الدولي،الطبعة الأولى،جنيف،سويسراً،2014.

8- شاكر القزويني،**محاضرات في إقتصاد البنوك**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1989.

9- محمد صالح تركي القريشي،**علم إقتصاد التنمية**،إثراء النشروالتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2010.

10- عادل بن عبدالله بن محمد المطرودي، **البنوك التعاونية-دراسة فقهية تطبيقية**، دارالميمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،الرياض، 2014.

11- عبد الرحمان سيف سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشرو التوزيع ، عمان، الأردن، 2015.

12-عبد العزيزسميرمحمد،**المداخيل الحديثة في تمويل التنمية الإقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، مصر،1988.

13- عبد العزيزقاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دارالجامعة الجديدة، الإسكنرية،مصر،2011.

14- عبيرعبد الخالق، **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر،2014.

15- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط ، **التنمية المستديمة-فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دارصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2007.

16- عدنان داود محمد العذاري ،**الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،الاردن،2016.

17- علي سعد محمد داود،**البنوك ومحفظ الإستثمار**،دار التعليم الجامعي للطباعة والنشروالتوزيع، الإسكندرية، مصر،2012.

18- محمد عبد العزيزالربيع ،**التنمية المجتمعية المستدامة-نظرية في التنمية الإقتصادية والتنمية المستدامة-** ، دار اليازوري العلمية للنشروالتوزيع، عمان، الأردن،2015.

19- محمد فوزي أبوالسعود، **مقدمة في الإقتصاد الكلي**، الدارالجامعية، الإسكندرية،مصر،2004.

20- نائل عبد الحافظ العواملة،**إدارة البيئة:الأسس-النظريات-التطبيقات العلمية**،دار زهران للنشروالتوزيع، الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2013.

21- نبيه فرج أمين الحضري،**تجربة ماليزيا في تطبيق الإقتصاد الإسلامي تحليل وتقويم**،دار الفكر الجامعي،الطبعة الأولى،الإسكندرية،مصر،2009.
22- هاشم مرزوك علي الشمري،**الإقتصاد الاخضرمسار جديد في التنمية المستدامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع،الطبعة الاولى،عمان،الأردن،2016.
23- هيثم الزعبي،**الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكرللطباعة والنشر، الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2000.
24- يونس أحمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة**،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1988.

ثانيا:الملتقيات والمجلات الدراسة

1- أحمد تي،الأخضربن عمروأخرون،**التنمية المستدامة،أبعادها ومؤشرات قياسها:قراءة إقتصادية**، الملتقى الوطني الأول:جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر-الأبعاد والتحديات، جامعة الشهيد حمه لخضر،الوداي،الجزائر،04-05 فيفري2020.
2- بشار صوافطة،**التنمية المستدامةوالإرشادة التعاوني**،مسيرة دائرالإرشاد وتنظيم العمل التعاوني،هيئة العمل التعاوني،فلسطين،2020/2019.
3- حاج إبراهيم عبد الرحمان،خيرالناس ربيع،مسيرة **الإقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال أفكار د/محمد مهاتير**، ملتقى دولي: الإقتصاد الإسلامي:الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 23-24فيفري 2011.
4- رقامي محمد، بوشنقيرإيمان،**التنمية بين الواقع والتحليل**، ملتقى دولى حول مقومات التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي،جامعة 08ماي1945، قالمة، الجزائر،03-04 ديسمبر2012.
5- زاوية رشيدة، فردية إسماعيل وأخرون،**التنمية المستدامة في الجزائر،الواقع والتحديات**، ملتقى الدولي حول:الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤية مستقبلية واعدة للدول النامية 02-03ديسمبر2019،جامعة غرداية،الجزائر،2019.
6- سعيد بن مبارك المحرّمي،**البنوك التعاونية :الأنظمة البنكية البديلة ومدى توافقها مع أحكام الشريعة ومقاصدها مقارنة بنظام الإحتياطي الجزئي**، ورقة مقدمة المؤتمر الرابع عشر للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان،الأردن،2015.
7- ضياء حسين مسعود،لورنس يحيى صالح، **دورالإستثمار الأجنبي المباشرفي النهضة التنموية الماليزية مع إمكانية الإستفادة منها على مستوى الإقتصادالعراقي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد16، العدد50، كلية الغدارة والإقتصاد، جامعة تكريت، بغداد، العراق، 2020.
8- عبد الله بن مبارك بن عبد الله آل سيف،**أحكام البنوك التعاونية،مجلة الجمعية الفقهية السعودية**،جامعة الإمام ممد بن سعود الأسلامية، العدد14، المملكة السعودية،2012.
9- محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي،**دور التعاونيات النسوية في التمكين الإقتصادي للمرأة من خلال الإستخدام الأمثل التمويل الأصغر**،ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمرالإقتصادي بجامعة الأحفاد2-3أكتوبر2011،السودان، 2011.
10- محمود منصورعبد الفتاح،**التعاونيات الخلجية"تاريخ ومستقبل"**،سلسلة الدراسات الإجتماعية تصدرعن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الإجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،العدد73، الطبعة الأولى،سمتبر2012.
11- عماري عمار،**إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول" التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"،جامعة عباس فرحات، سطيف، الجزائر، 07-08 أفريل 2008.

ثالثا:الرسائل الجامعية

1- العايب عبد الرحمان،**التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائرفي ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية(غير منشورة)،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير،جامعة عباس فرحات،سطيف، الجزائر، 2010-2011.

2- بوشارب ناصر، **دور التسويق الأخضر في تحقيق المستدامة-دراسة حالة بعض المؤسسات الصناعية الجزائرية خلال الفترة 2008-2012**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطارمدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الغقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة،جامعة سطيف1،الجزائر،2014/2013.

3- سايح بوزيد،**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، رسالة مقدمة متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية(غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلم التسيير، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012.

4- عبيد خديجة، **دور الإقتصاد الرقمي في إعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة-دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،جامعة عباس فرحات،سطيف، الجزائر،2014/2013.

5-- علام عثمان، **تمويل التنمية في الدول الإسلامية –حالة الدول الأقل نموا-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتواره في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر3،الجزائر،2014/2013.

6- ثوامرية ريم،**أثر الإستثمار المباشرعلى التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة2000-2015**،أطروحة مقدمة نيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم التجارية،تخصص تجارة دولية وتنمية المستدامة،جامعة 08 ماي1945،قالمة، الجزائر،2019/2018.

7- ياسين حريزي، **دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة-**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستيرفي إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، ، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، قسم علوم التسيير ،جامعة عباس فرحات،سطيف، الجزائر، 2014/2013.

8- صباح براجي، **دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الإستدامة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص إقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة عباس فرحات،سطيف، الجزائر، 2013/2012.

رابعا: التقارير

1-التقرير الامم المتحدة، **إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية-دراسة الحالة الغقتصادية والغجتماعية في العالم 2012**، سعيا إلى التمويل جديد للتنمية،نظرة عامة، نيويورك، 2012.

خامسا: المواقع الإلكترونية:

1- مواقع إلكترونية باللغة العربية:

1 - الأمم المتحدة ، تقريرأهداف التنمية المستدامة 2017، متاحة على الموقع الإلكتروني:
https://www.un-ilibrary.org/content/books/9789213617182

2- الفرق بين البنوك التجارية والبنوك التعاونية، متاحة عل الموقع الإلكتروني:
https://ar.gadget-info.com/difference-between-commercial

3- التنمية بماليزيا،متاحة على الموقع الإكتروني:
https://www.maganin.com/content.asp?contentid=2386

4- محمد عبد الحليم عمر،التمويل التعاوني:الأسس-الواقع- المقترحات،ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول"التعاونيات والتنمية في مصر والعالم العربي:الواقع والامال"، جامعة الازهر،مصر،08 و09 مارس 2005،متاحة على الموقع الإلكتروني:
https://ketabonline.com/ar/books/100119/read?page=1

5- محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، التعاونيات وسيلة مثلى لإستغلال التمويل الأصغر في التنمية ومكافحة الفقر،مجلة الحوارالمتمدن، تاريخ النشر2008/11/13 على الساعة 10:13،متاحة على المقع الألكتروني:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=153146&msclkid=b17165d0a54011eca5f023c80a3dcd75

2- مواقع إلكترونية باللغة الأجنبية:

1-Adnan Sundra & Low,A General Introduction To The Banking Regulatory Regime In Malaysia, 12 /11/ 2022, website:
https://www.lex ology.com/library/detail.aspx?g=80dddc1e-bdc9-430b-9ddd-e5f91629ac5b

2- Azmah Othman, Norma Mansor And Fatimah Kari ; (2014); Assessing The Performance Of Cooperatives In Malaysia: An Analysis Of Cooperative Groups Using A Data Envelopment Analysis Approach , Asia Pacific Business Review; Vol. 20, No. 3, P 484–505; at:
http://www.tandfonline.com/page/termsand-conditions

3-Bank Rakayat:
https://www.bankrakyat.com.my/c/mengenai/info_korporat/pencapaian-15

4-Bank Rakayat:
https://www.bankrakyat.com.my/c/mengenai/anugerah.

5-Financial Sector Assessment Program .Malaysia .Imf Country Report .No14/98.April 2014.
https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr1498.

6-
https://ar.gadget-info.com/difference-between-commercial

7-International Monetary Fund.Available On The Website:
https://www.imf.org/en/Countries/MYS#countrydata

8-Planned Malaysia Investment platform to expend role of islamic banks ,reuters,14/06/2022:
http://www.reuters.com/articl/idusfit948982

سادسا:المراجع باللغة الأجنبية:

1-Cooperatives In Malaysia.Interational School Co-Op Seminar Co-Organized By Angkasa & Ica-Ap Committee On Cooperatives In Educational Institutions (Icei) In2018.Image Credit: Angkasa.

2-Harikumara Sababathy And Lim Sheng Ling ،Cross-Border Interbank Contagion Risk To The Malaysian Banking System ،Ifc Satellite Seminar On "Post-Crisis Data Landscape: Micro Data For The Macro World" ،Co-Organised With The Central Bank Of Malaysia And The European Central Bank 16 August 2019 ،Kuala Lumpur،Malaysia.

3- Juliawati Janius، The Malaysian Co-Operative Movement: An Epircal Analysis A Thesis Submitted To The University Of Sheffield For The Degree Of The Doctor Of Philosophy In Department Of Economics June2007.

4-Khaliq Ahmad,Azhar Kazmi , Bank Rakyat Malaysia: Vision Remains While Mission Is Revisited, Iium Journal Of Case Studies In Management: Vol. 2 No 1.2011.

5-Bank Rakyat Annual Report (2019): Serving The Community And Nation, Malaysia, 2019.

قائمة الملاحق:

الملحق رقم(1-3):بنك ركيات في ماليزيا

الملحق رقم (2-3):بنك نيجارا في ماليزيا (البنك المركزي الماليزي)

الملحق رقم (3-3):جوائز بنك راكيات في ماليزيا 2019

الملحق رقم(4-3): جوائز بنك راكيات في ماليزيا 2020